كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: بريطانيا بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : Britain Between the Two World Wars 1918-1939

بريطانيا بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الأولى منتصرة وكانت خسائرها في الارواح اقل من حلفائها ، اذا قسناها بفرنسا التي كانت خسائرها اكثر من مليون ونصف قتيل، بينما كان عدد قتلى الانكليز حوالي مليون، ربع مليون منهم من الهنود كما ان خسائرها المادية كانت قليلة نسبياً اذا استثنينا البواخر العديدة التي أغرقت ايام الحرب .

كانت الحكومة البريطانية تدير شؤون البلاد وفقاً لمقتضيات الحرب وحاجاتها ، اذ قامت بإصلاح التعليم والبرلمان قبل نهاية الحرب في ١٩١٨، اما اصلاح التعليم فكان نتيجة ادراك الحكومة بان المستوى الثقافي للاعمال الحديثة يجب ان يكون ارفع بكثير من السابق ، ولذا يجب ان يستمر الطالب في الدراسة الى سن ١٦ أو ١٨ ،ومنحت الحكومة الزمالات للطلاب الاذكياء تسهيلا لدخولهم في الجامعات .

كما الحكومة ايضاً بإصلاح البرلمان فبموجب قانون التمثيل البرلماني الذي وافق عليه مجلس العموم عام ١٩١٨ ، اصبح لكل انكليزي تجاوز الـ ٢١ من عمره من الذكور حق التصويت وكذلك اعطى حق التصويت لمن جاوزت الثلاثين من العمر من النساء ، واجريت الانتخابات بعد اسبوعين من توقيع الهدنة، وفازت قائمة لويد جورج الائتلافية بالأكثرية فحصلت على ٤٧٨ مقعد في مجلس العموم كان نصيب المحافظين منها ٣٣٥ مقعد، و ٥٩ مقعد للعمال وحل حزب العمال محل حزب الاحرار كحزب المعارضة للحزب الحاكم ، لان جماعة هربرت اسكويث من الاحرار جورج حصلوا على ٢٦ مقعد .

وقد ألف لويد جورج الوزارة الائتلافية مرة اخرى وعين ونستون تشرشل وزيراً للحرب واوستن تشمبرلن للمالية ، وأرثر بلفور للخارجية، كما ادخل في وزارته عدداً من الوزراء البارزين السابقين مثل لورد كرزن وملنر كما ابقى الوزارات التي اوجدها في الحرب كوزارة العمل والتقاعد والصحة والقوة الجوية والنقل وقد استحدثت وزارة الصحة والنقل بعد الحرب .

مشاكل حكومة لويد جورج الائتلافية

١ ـ ظهور حزب العمال الموحد بدستور جديد : استمرت الوزارة الائتلافية برئاسة لويد جورج بعد الحرب الى تشرين الاول ١٩٢٢ وقد ظهرت المعارضة بتوحيد حزب العمال المنقسم على نفسه بسبب الحرب وحاول آرثر هندرسن الذي ترك الوزارة عام ١٩١٧ ، أن يوحد حزب العمال بمصالحته مع جيمس رامزي مكدونالد زعيم الكتلة المنشقة عن الحزب ايام الحرب، وقد تمكن هندرسن من توحيد اجزاء حزب العمال ووضع دستور جديد للحزب بعنوان العمال والنظام الاجتماعي الجديد بين فيه تأميم الصناعات والتعاون في تخطيط الانتاج والتوزيع لفائدة كل من يشتغل بيده او بعقله . واصبحت جريدة الديلي هيرالد لسان حال الحزب..

اذ تأثرت بريطانيا بالثورة الشيوعية في روسيا، وتأسس الحزب الشيوعي البريطاني عام ١٩٢٠ ، واراد الانتماء إلى حزب العمال البريطاني فرفض الاخير ذلك رفضا باتا ، وفي اجتماع مؤتمر حزب العمال عام ١٩٢٤ تقرر أنه لا يجوز وقوف اعضاء الحزب الشيوعي في الانتخابات البرلمانية او المحلية كمرشح لحزب العمال ، سواء أكان ذلك بصورة فردية أو جماعية كحزبين . وقد انتمى الحزب الشيوعي الى الأممية الثالثة (كومنترن) التي يقودها الاتحاد السوفياتي وعلى أي حال وقف حزب العمال البريطاني ضد الشيوعية واساليبها وان كان يتقرب احياناً من الاتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية .

٢- المشاكل العمالية : وبينما كان رجال السياسة يحلون المشاكل العالمية في باريس عام ١٩١٩ ، كانت الحكومة البريطانية تواجه الاضطرابات الاجتماعية ، اذ بلغ عدد الجنود المسرحين خلال السنة التي تلت الحرب (٤) ملايين ، وكان من السهل استيعابهم في المصانع والمعامل ومجالات العمل الاخرى بسبب الازدهار الاقتصادي المباشر بعد الحرب والاستغناء عن النساء في الوظائف ليشغلها الرجال في المعامل .

ظهرت المشاكل لما رفع لويد جورج السيطرة على الاسعار والارباح والاجور وكانت الحكومة سابقاً (اثناء الحرب) تطبق سياسة السيطرة على الاقتصاد الوطني، وقد ادى رفعها الى التضخم وارتفاع الاسعار والاجور فقررت النقابات الدفاع عن العمال وتحسين احوالهم فاتحدت نقابات السكك الحديدية والمواصلات والفحم لمعارضة الحكومة، وكان هناك عدد كبير من الاضطرابات العمالية بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٠ . فكان عمال الفحم يريدون زوال السيطرة الحكومية، بينما اراد عمال السكك الحديدية بقاء السيطرة الحكومية ، فقرر لويد جورج بقاء سيطرة الدولة والعمل سبع ساعات يومياً ، ولما اضرب عمال السكك عام ١٩١٩ ، قرر لويد جورج زيادة اجورهم وتحسين احوالهم وعلى العموم كان لويد جورج بجانب العمال ضد اصحاب الاعمال المتطرفين، وقد ادت سياسة لويد جورج هذه الى نفور زملائه في الوزارة وكان هناك نزاع مرير بين العمال واصحاب الاعمال وقد اعاد لويد جورج مناجم الفحم والسكك الحديدية الى اصحابها .

٣- الاصلاحات الاجتماعية في عهد لويد جورج : قام وزير الصحة كريستوفر آديسن ببناء (٢٠٠) الف مسكن خلال ثلاث اعوام واوجد المال الكافي لذلك ، وقد ابتنت الحكومة (٦١٠) الف مسكن بعد الحرب ، كما انشأت العديد من المصانع ايام الحرب ولم تجد حاجة الى الاكثار منها بعد الحرب .

وقام لويد جورج بتقديم لائحة الضمان الاجتماعي للعمال في عام ١٩٢٠ لتحسين احوالهم فحصل بذلك ١٣ مليون عامل على فوائد اجتماعية في وقت البطالة والمرض وكان القانون الجديد يشمل الزوجات والاطفال.

٤- سياسته الخارجية : اكد لويد جورج على انتعاش أوربا اقتصادياً وحل مشكلة البطالة لان الرخاء الأوربي في نظره يفيد بريطانيا، ولهذا وقف ضد مطاليب فرنسا للتعويضات الضخمة والحصول على الراين من المانيا وكان يريد مصالحة الاتحاد السوفيتي والاعتراف به وانتقد سياسة فرنسا العدائية نحو السوفييت، وقد فشل لويد جورج في ادخال الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي المعقود في جنوا في ١٩٢٢ ، بسبب رفض السوفييت دفع ديونهم الى الحلفاء الذين ساعدوا الثوار ضد الحكومة السوفيتية اثناء الحرب الاهلية

ولما وقعت الحكومة السوفيتية معاهدة رابالو مع المانيا عام ١٩٣٢ التي اعترفت المانيا بموجبها بالاتحاد السوفيتي والغيت المطاليب التي طلبها كل جانب من الآخر، خشيت الدول الغربية من التقارب الالماني السوفيتي ووضعوا اللوم على لويد جورج .

وزارة المحافظين ١٩٢٣: أجريت الانتخابات بعد استقالة لويد جورج وفاز فيها المحافظون بحصولهم على ٣٤٧ مقعد مقابل ١٤٢ للعمال و ١١٧ للأحرار، والف بونارلو زعيم حرب المحافظين الوزارة، لكن بونارلوا استقال بسبب اعتلال صحته فحل محله ستانلي بالدوين، احد اقطاب الصناعات كرئيس للوزارة وزعيم الحزب المحافظين، وكان ذلك مفاجأة للسياسي العريق لورد كرزن الذي عدّ نفسه اكبر الاعضاء في الحكومة بينما كان بالدوين شخصاً ثانوياً، ويعود عدم تعيين لورد كرزن لرئاسة الوزارة الى كونه عضو في مجلس اللوردات، في الوقت الذي يجب ان يكون رئيس الوزراء عضو في مجلس العموم، ومع أن بالدوين لم يكن من السياسيين النابغين، لكنه كان متزناً ولعب دوراً في تطوير حزب المحافظين خلال الاربعة عشر عام من زعامته الى عام ١٩٣٧ وكان بالدوين يرغب في تطبيق سياسة حماية التجارة، لكونه صناعياً، وخروج بريطانيا من سياسة حرية التجارة التي كانت تمارسها منذ عام ١٨٤٦ وكان وزير الخزانة نيفل تشمبرلن يساعده في تطبيق هذه السياسة الجديدة التي تعني تغييراً جذرياً في التفكير الاقتصادي، ولذا أجريت الانتخابات في نهاية عام ١٩٢٣، وفي الحملة الانتخابية دافع كل من حزب الاحرار والعمال عن حرية التجارة كعامل حاسم ضد التضخم وارتفاع الاسعار وانخفاض اجور العمال، وكانت نتيجة الانتخابات انتكاسة شديدة لحزب المحافظين الذي حصل على ٢٥٨ مقعد مقابل ١٥٨ مقعد للأحرار و ١٩١ مقعد للعمال ، ومع ان المحافظين كانوا اكثرية في المجلس لكنهم فسحوا المجال للعمال بتشكيل الوزارة واصبح رامزي مكدونالد زعيم حزب العمال رئيسا للوزراء في مطلع عام ١٩٢٤ .

الوزارة العمالية القصيرة ١٩٢٤ : قام مكدونالد ببعض الاصلاحات الليبرالية كبناء المساكن واصلاحات في التعليم وتخصيص الاموال لذلك ، وجعل السن الحادي عشر الحد الفاصل بين الدراسة الابتدائية والثانوية، وسارت الحكومة على نهج التجاريين الاحرار في سياستها الاقتصادية والغت الضرائب المفروضة على الكماليات المستوردة، ولم تقم بتطبيق الاشتراكية والتأميم لان الوضع لم يساعد على ذلك حسب قول مكدونالد .

اما في السياسة الخارجية فكان مكدونالد يؤمن بعصبة الأمم لنشر التفاهم وحسن النية بين الامم ، وحاول مصالحة الالمان والفرنسيين تمشياً مع رغبة البريطانيين في تحسين العلاقات مع المانيا كرد فعل لمطالبة الفرنسيين بالتعويضات من المانيا، وتمكن مكدونالد من تخفيض التعويضات عن طريق مشروع داوز ، وتقديم الولايات المتحدة الامريكية القروض الى المانيا، لقد كانت العلاقات مقطوعة مع الاتحاد السوفيتي منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وتحت ضغط بعض الفئات من حزب العمال اعترف مكدونالد بالحكومة السوفيتية وعادت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وعقدت معاهدة تجارية مهمة بين الدولتين مما اغضب المحافظين وفي ايلول ١٩٢٤ أستعيد وزير العدلية الدعوى المقامة ضد كامبيل محرر الجريدة الشيوعية اسبوع العمال The Workers Weekly ، لتحريضه الجيش على التمرد فاتهم حزب المحافظين الحكومة العمالية بانها اسقطت الدعوى لأغراض سياسية، وصوتوا ضد الحكومة في البرلمان عندئذ اعلن مكدونالد اجراء الانتخابات، وقبل انتهاء الانتخابات في تشرين الاول نشرت جريدة الديلي ميل نص رسالة ارسلها زينوفيف (زعيم الأممية الثالثة الكومنترن) إلى الحزب الشيوعي الانكليزي يحرضه على القيام بالثورة في بريطانيا واحتجت وزارة الخارجية البريطانية لدى الاتحاد السوفيتي وانكر القائم بالأعمال السوفيتي في لندن ذلك في رده على الحكومة الانكليزية وقد ادى كل ذلك الى سقوط الوزارة التي لم تتمتع بالأكثرية البرلمانية.

كما اسفرت الانتخابات عن فوز المحافظين بأغلبية ساحقة اذ فازوا بـ ٤١٩ مقعد مقابل مقعد للأحرار و ١٥١ للعمال وبذلك انتهى دور حزب الاحرار واصبح حزباً ثالثاً واستقال رامزي مكدونالد في ١ تشرين الثاني ١٩٢٤، وشكل المحافظون الوزارة .

عهد المحافظين الذهبي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩ : شكل ستانلى بالدوين وزارة المحافظين وافتتح الجلسة الأولى بقوله : " الهي امنح السلام في عهدنا " ، وكان عهده سلاماً في الداخل والخارج كما اراد وكان ونستون تشرشل وزيراً للخزانة ، أوستن تشمبرلن وزيراً للخارجية، ونيفل تشمبرلن وزيراً للصحة وأول عمل قام به بالدوين هو الغاء المعاهدات التي أبرمتها الوزارة العمالية السابقة مع الاتحاد السوفيتي ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع السوفيت وقال انه لا يفهم معنى الاممية وكل ما يعرفه عن ذلك هو ان الاممية لا تصلح لبريطانيا، وقد الغى بروتوكول جنيف في آذار ١٩٢٥ وعوض عن ذلك بميثاق لوكارنو في كانون الأول، ذلك بضمان الحدود الالمانية ـ الفرنسية ـ البلجيكية وبقاء منطقة الراين المجردة من السلاح، وقبول المانيا في عصبة الأمم. لقد كان لوكارنو انتصاراً لوزير الخارجية اوستن تشمبرلن وكوستاف ستريزمان وزير خارجية المانيا، وارستيد بريان وزير خارجية فرنسا، كما كان لوكارنو خطوة مهمة نحو السلام في أوربا ، والمصالحة الالمانية الفرنسية والاعتدال في تطبيق معاهدة فرساي وصرح اوستن تشمبرلن ان بريطانيا لا تحارب لأجل الممر البولندي

لقد اعتقد الناس ان سلاماً دائماً يعم أوربا لان الالمان والفرنسيين اصبحوا على وفاق تام وروسيا السوفيتية مشغولة بالبناء الاقتصادي وسط فوضى تحطيم الاقتصاد القديم ، وساعدت الولايات المتحدة الامريكية انتعاش أوربا وحل منازعاتها ، بتقديم القروض لأجل البناء الاقتصادي لألمانيا عن طريق مشروعي داوز عام ١٩٢٤ ويونك عام ١٩٢٩ وضمن بالدوين وجماعته عشر سنوات من الحكم لا تحدث فيها الحرب وقد خفظ مخصصات التسلح .

الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية : اهتمت حكومة المحافظين بالإصلاحات الاجتماعية في الوقت الذي كانت تتبع سياسة مناوءة لنقابات العمال، وكان رائد حركة الاصلاح نيفل تشمبرلن وونستون تشرشل اللذان كانا من معارضي الاضراب العام، ومن بين الاجراءات الاولية التي اتخذتها الحكومة بخصوص الاصلاح من قانون الارامل واليتامى والشيخوخة، وذلك بدفع ١٠ شلنات (نصف دينار) في الاسبوع للأرامل ومنح لأولادهم، وسيع شلنات وكسور (٤٠٠) فلس لليتيم ، و ١٠ شلنات في الاسبوع للعمال وزوجاتهم الذين يغطيهم الضمان الصحي القومي ، واستمر الذين اعمارهم فوق السبعين يقبضون ١٠ شلنات في الاسبوع، وقد عارض العمال قانون الضمان ضد البطالة لوجود بعض المعوقات في القانون بخصوص الفوائد .

كما سنت الحكومة قانون التمثيل في البرلمان عام ١٩٢٨ وبموجبه منح التصويت للنساء اللواتي لم يشملهن حق التصويت عام ١٩١٩ لكن لم يلغ قانون التصويت المضاعف وبقي لكل شخص الحق في التصويت في مسكنه ومحل عمله .

ان من ابرز الإصلاحات في ذلك الوقت هو قانون الادارة المحلية لعام ١٩٢٩ الذي قدمه نيفل تشمبرلن ، وزير الصحة الى البرلمان وكان القانون عبارة عن مجموعة من الاجراءات والقوانين السابقة وتوصيات اللجان والهيئات بهذا الخصوص وبموجب هذا القانون نقلت الدوائر التي تنفذ قانون الفقراء ، واجباتها ووظائفها الى لجنة الخدمات العامة ودوائر اخرى في المناطق المختلفة، كما ان حكومة المحافظين جعلت دائرة الكهرباء المركزية وإذاعة بريطانيا B.B.C. تدار من قبل شركات أهلية، واتخذت هيئة وطنية على عاتقها مسؤولية توزيع الكهرباء وقد انتهت الدورة البرلمانية فأجريت الانتخابات التي فاز فيها حزب العمال كما سنبين ذلك في حينه .

استقالة الوزارة العمالية

في شباط ١٩٣١ حجب حزب المحافظين الثقة من وزارة العمال بسبب التبذير في اثناء الازمة الاقتصادية التي هزت بريطانيا بشكل كبير ، وبناء على اقتراح حزب الاحرار تشكلت لجنة لتدقيق المصروفات العامة سميت بلجنة ايار ١٩٣١ وكانت البطالة متفشية، وانذر تقرير اللجنة بالخطر المحدق بالاقتصاد القومي بسبب الخسائر اللاحقة بالبنوك والشحن نتيجة للازمة بعجز قدره ١٢٠ مليون بأون، ولما استمرت الازمة ولم يستطع مكدونالد وحكومته

حلها استقال في ٢٤ آب ، وشكلت وزارة ائتلافية الاقتصادية والتي سببت سحب كميات كبيرة من الذهب في بريطانيا مهدداً قيمة الباون الاسترليني وكان تقرير ايار ينذر جديدة من الاحزاب سميت بالحكومة الوطنية لمعالجة الأزمة الاقتصادية .

الحكومة الوطنية ١٩٣١ ـ ١٩٣٥ :

شكل رامزي مكدونالد الوزارة الوطنية باقتراح من هربرت صموئيل زعيم الاحرار، وموافقة ستانلي بالدوين زعيم المحافظين وكان عدد الوزراء في اول الامر ١٠ (٣) منهم عمال و٤ منهم محافظين بينهم بالدوين ونيفل تشمبرلن واثنان من الأحرار بينهم صموئيل

قامت الحكومة الوطنية بتخفيض الرواتب والفوائد العملية بنسبة ١٠ % وفرضت ضريبة الدخل وايد المحافظون والاحرار هذه الاجراءات غير أن العمال لم يتحمسوا لها، وقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا قرضاً بمبلغ ٨٠ مليون باون، وبذلك تحسنت اقتصاديات بريطانيا موقتاً لكن الاجانب لم يطمئنوا لاقتصاد بريطانيا بسبب قطع التعويضات الالمانية، واستمر سحب الذهب من بريطانيا ، فاوقفت الحكومة التعامل بالعملة الذهبية .

كان العمال مستائين من مكدونالد الذي ترك رئاسة الحزب وفي انتخابات تشرين الاول ١٩٣١ نال العمال ٥٢ مقعداً، بينما حصل الاحرار على ٣٣ في مقعداً مجلس العموم وشكل مكدونالد الوزارة الائتلافية مرة اخرى وعين نيفل تشمبرلن وزيراً للمالية، لقد كان هذا التعيين يعني تطبيق سياسة حماية التجارة التي كان تشمبر لن يؤيدها منذ ١٩٢٣ وفي ١٩٣٢ فرضت الحكومة تعريفة كمركية بنسبة ١٠% على الواردات، وقيدت التجارة الخارجية، لكن لم تفرض ضرائب على المواد الغذائية والمواد الخام والبضائع المستوردة من المستعمرات البريطانية.

من المشاكل التي واجهت وزارة مكدونالد الائتلافية مشكلة البطالة التي اصبحت مزمنة ولاسيما في المناطق الصناعية المتركزة في شمال شرقي البلاد والوسط، وكانت مسيرة العمال الجائعين الى لندن في تظاهرات صاخبة في أوائل الثلاثينات أقلقت الحكومة التي لم تستطع معالجتها على الرغم من القيام بإحياء بعض المناطق الصناعية، وانشاء مصانع حديثة عام ١٩٣٧ مما أوجد العمل لبضعة الأف عمال فقط .

لما وجد تشمبرلن ان هذه الحلول لاتحل المشكلة العمالية قرر التخلص من المعوقات التي تسيء الى الخدمات العمالية والتي فرضتها لجنة ايار ١٩٣١، واسس دائرة مساعدة العاطلين ، وفروع لها في كل انحاء بريطانيا ومع ان تلك المحاولات لم تحل المشكلة لكن البطالة نقصت بمقدار مليون عام ١٩٣٣ ، وقد خفض تشمبرلن ضريبة الدخل في ١٩٣٤ ، واصبحت الاعوام بين ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ سنوات رخاء وازدهار ورخص في بريطانيا وأوربا .

الازمة الدستورية وتنازل ادوارد الثامن عن العرش ١٩٣٦ :

توفي الملك جورج الخامس في كانون الثاني ١٩٣٦ وارتقى ابنه ادوارد الثامن العرش في بريطانيا لقد كان الملك الجديد محبوباً بسبب شعبيته وديمقراطيته ، اذ أراد ان يلعب دوراً اكثر اهمية في الشؤون العامة للبلاد، وعندما كان ولياً للعهد بين رغبة خاصة بشؤون العمال والعاطلين منهم بصورة خاصة، اذ وعد بتحسين احوال العاطلين في زيارة له الى عمال المناجم في جنوب ويلز وانتقده الناس بسبب وعوده فضلاً عن ذلك فان أدوارد وقع في حب أمرأه امريكية مطلقة اسمها مس سمسون ، التي اراد إدوارد أن يتزوجها، ولم يكن بالدوين الذي أصبح رئيساً للوزراء خلفاً لرامزي مكدونالد عام ١٩٣٠ ، يؤيد هذا الزواج ،وكان رئيس اساقفة كانتربري دكتور لنك Dr. Lang ومحرر جريدة لندن تايمز (داوسن) مع رئيس الوزراء ضد الزواج ، لكن اللورد بيفر بروك ، وتشرشل وعدد آخر من رجال السياسة ايدوا الملك ، وتحت ضغط بالدوين رئيس الوزراء تنازل ادوارد عن العرش في ١١ كانون الأول ١٩٣٦ ، وحل محله اخوه دوق يورك باسم جورج السادس ، وقد ايد العمال والمحافظون التنازل عن العرش وبذلك استعاد بالدوين شيئاً من الهيبة التي فقدها بسبب الركض وراء مكدونالد مدة من الزمن، وفي مطلع عام ١٩٣٧ ترك بالدوين رئاسة الوزارة والحياة السياسية واصبح نيقل تشمبرلن رئيساً للوزراء وزعيماً لحزب المحافظين .

لقد كانت سياسة الحكومة الانكليزية الائتلافية خليطاً من النجاح والفشل بخصوص الاحوال الاقتصادية والبطالة وكان خروج الحكومة الانكليزية عن القاعدة الذهبية قد خفض اسعار البضائع الانكليزية، وبذلك تمكن المستوردون الاجانب من شراء البضائع بأسعار منخفضة، وقد ازدادت صادرات بريطانيا زيادة كبيرة الى ان خرجت كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية من قاعدة العملة الذهبية في عام ١٩٣٦.

كما تمكنت الحكومة الانكليزية ان تتفق مع هاتين الدولتين بغية ادامة السعر الدولي للعملة والتبادل ، وكانت سياسة الحماية قد ساعدت اصحاب المصانع بخصوص السوق المحلي في بريطانيا،لكن البلدان الاجنبية ابتعدت عن السوق الانكليزي بسبب التعريفة الكمركية وانخفضت الصادرات من بريطانيا وهكذا فان سياسة حماية التجارة اوجدت مصاعب لم تكن في الحسبان، فكان احد اغراض التعرفة العالية حماية الصناعات الاساسية الى ان تتجدد المكائن القديمة وتؤسس مكائن ومصانع حديثة، وفي تلك المدة تحسنت طرق الانتاج ودمرت المكائن القديمة وقد نظمت الزراعة تنظيماً جيداً ومنحت الدولة مساعدات مالية الى حد ٤٠ مليون باون في السنة لمساعدة الفلاحين لاستخدام الطرق الحديثة في الزراعة دون زيادة اسعار المحاصيل بالنسبة للمستهلكين ولما كانت اسعار المواد الغذائية ثابتة أو في هبوط احيانا كان الناس يصرفون بسخاء على أنفسهم .

سياسة بريطانيا الخارجية :

منذ الحرب العالمية الأولى ظهرت مجموعة من الروايات والافلام والاشعار التي تظهر الجانب البشع من الحرب وقد الف ريمارك Reimark "كل شيء هادي في الجبهة الغربية" أدان فيه الحرب، كما كتب عدد من الكّتاب البريطانيين من امثال ريجارد آلدنكتن الذي كتب "موت البطل"، وروبرت كريفز "وداعاً لكل شيء " نبذأ فيهما الحرب البشعة ورجال السياسة والقادة العسكريين، وبحلول عام ١٩٣١ اعتقد اغلب الناس انه لم يكن الاعتداء الالماني سبب الحرب انما ضعف البشر وان مصانع الاسلحة لها المصلحة الكبرى في الحرب وتحث الحكومات لهذه الغاية .

وفي مؤتمر نزع السلاح في شباط ١٩٣٢ - نيسان ١٩٣٤ قاومت الحكومة الانكليزية اركان الجيش في الاكثار من الاسلحة، لكن بدأ الضغط على الحكومة الانكليزية لأجل التسليح بعد أن استولت اليابان على منشورياً عام ١٩٣١ ، وجاء هتلر الى الحكم في بداية ١٩٣٣ ،كما تخلت الحكومة الانكليزية عن سياسة اللاحرب التي اتبعتها منذ مؤتمر واشنطن لنزع السلاح البحري لعام ١٩٢٢ ، والتي كانت تجددها كل عام خلال الاعوام العشرة التالية، ومع أن مكدونالد حاول ان يحل مشكلة التسليح في مؤتمر جنيف لنزع السلاح سنة ١٩٣٢ – ١٩٣٤، لكن المؤتمر فشل بسبب العداء الفرنسي الالماني وعدم اتفاقهما على نزع السلاح او المساواة في التسلح، كما ارادتها المانيا وكانت فرنسا تريد ان تتسلح بريطانيا وتساعدها ضد المانيا ، بينما كان الرأي العام البريطاني ضد التسلح بل كان يعطف على المانيا التي عوملت في مؤتمر فرساي معاملة قاسية، وعّد فرنسا غير محقة في استمرارها بالتأكيد على تنفيذ معاهدة فرساي الجائرة ولما وافقت فرنسا على ان تتساوى المانيا معها في السلاح، كانت المانيا قد انسحبت من مؤتمر نزع السلاح وجاء القرار الفرنسي بعد فوات الأوان، ولما كانت بريطانيا ترغب ضمان السلام العالمي عن طريق نزع السلاح وليس التسلح لم تستطع ان تقطع وعداً لفرنسا بالمساعدة وكان حزب العمال يطبق هذه السياسة على طول الخط .

لما استولت اليابان على منشورياً لم تكن بريطانيا مستعدة لمواجهتها لان قوة اليابان البحرية كانت أكبر من قوة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا متجمعة الشرق الاقصى، فما كان باستطاعة بريطانيا تنفيذ قرار العصبة بإعلان الحرب على اليابان وقد صوت مجلس عصبة الامم بالإجماع ضد عمل اليابان وتغير الوضع في الشرق الاقصى بالقوة ، وقد انتقدت المعارضة الحكومة الانكليزية ودورها الضعيف في عصبة الامم بحيث لم تستطع ان تفرض حتى العقوبة الاقتصادية على اليابان، لكن الذين دافعوا عن الحكومة اكدوا ان اية عقوبة تفرض على اليابان تؤدي الى الحرب بين اليابان واعضاء العصبة في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة لا تؤيد عصبة الامم ولها علاقات قوية مع اليابان، فمسألة منشوريا كانت انتصاراً لمبدأ القوة وانهزاماً لبريطانيا وعصبة الامم، وعليه لم تعد عصبة الأمم تعّد قوة رادعة في العالم منذ ذلك الوقت .

لقد كان مجيئ هتلر الى الحكم تهديداً للسلام العالمي وارادت حكومة العمال شن حملة ضد هتلر الفاشستي عن طريق عصبة الأمم والدول الاعضاء، لكن الحكومة الانكليزية لم تكن مستعدة لحرب أيديولوجية، وقد عدّت دائرة اركان الحرب الانكليزية هتلر تهديداً للسلام ولا يمكن مواجهته الا بالمساواة مع المانيا في القوة الجوية والبرية والتفوق البحري، وهذه الضغوط اخذت تجبر الحكومة البريطانية على تعديل سياستها الدفاعية والخارجية ،وبحلول عام ١٩٣٥ حصل بعض الزيادة في نفقات التسلح وفي آذار ١٩٣٥ نشرت الحكومة البريطانية كتابها الابيض بخصوص الدفاع واكدت فيه ان بريطانيا تعتمد على قوة السلاح للدفاع وليست عصبة الامم وكان رد هتلر على ذلك اعلان التسلح واعلان التجنيد الاجباري .

على اثرها اجتمع مكدونالد بموسوليني وبيير لافال الفرنسي في ستريزا حيث حصل على موافقة مجلس العصبة على ادانة هتلر لنبذة معاهدة فرساي، وقرر الزعماء الثلاثة اعلان استنكارهم لعمل هتلر من جانب واحد مما يهدد السلام الأوربي ، وبين موسوليني كراهيته لهتلر الدكتاتور المنافس له لكن مع ذلك اتفقت بريطانيا مع المانيا على ان تكون القوة البحرية الالمانية ثلث القوة البحرية الانكليزية، وكان هذا مناقضاً لمؤتمر ستريزا وقد ايد العديد في بريطانيا المعاهدة البحرية مع المانيا كونها تتعاون لأجل السلام ولها الحق في الغاء معاهدة فرساي التي اعاقت تقدمها .

في حزيران ١٩٣٥ استقال مكدونالد بسبب تدهور صحته ومات بعد سنتين واصبح بالدوين رئيساً للوزارة كما بينا سابقاً وظل بالدوين رئيساً لوزارة ائتلافية وطنية، وقد ايد عصبة الامم ووافق على المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها العصبة على ايطاليا بسبب العدوان على الحبشة وفي ٢٨ ايار حل نيفل تشمبرلن محله في رئاسة الوزارة .

لقد كان نيفل تشمبرلن هو الذي يضع السياسة الاقتصادية في الثلاثينات لما كان وزيراً للمالية ، وفي سياسته الخارجية اراد مهادنة هتلر تجنباً لنشوب حرب عالمية لكن لم يكن ذلك يعنى موافقته للإيديولوجية النازية، كما قام بتسليح بريطانيا منذ البداية خلافاً لما يعتقد أن بريطانيا لم تكن مستعدة للحرب، فقد وضعت الحكومة مشروع السنوات الخمسة لبناء القوة الجويةعام ١٩٣٥ ، وفي ١٩٣٧ تمت ٣٧ باخرة حربية حديثة فضلاً عن باخرتين كبيرتين حمولة كل منهما (٣٥) الف طن، وقد ازدادت نفقات التسليح بحيث شملت ٢٠% من ميزانية الدولة في ١٩٣٧، وقد اتبع تشمبرلن سياسة المهادنة بخصوص مطاليب المانيا القومية في ضم النمسا والجزء الالماني من تشيكوسلوفاكيا، لكن لما قام هتلر بتجزئة تشيكوسلوفاكيا واحتلال براغ في آذار ١٩٣٩ غير سياسته الامر الذي عجل في قيام الحرب العالمية الثانية.

القضية الايرلندية :

كانت الانتخابات التي اجريت في بريطانيا في كانون الأول ١٩١٨ قد أسفرت عن فوز حزب الشين فين الايرلندي بأكثرية ساحقة خارج مقاطعة الستر (ايرلندة الشمالية) ورفضوا الدخول في البرلمان الانكليزي ، وأسسوا برلمانهم في دبلن واعلنوا ايرلندة دولة مستقلة جمهورية ، وطلبوا من الدول التي اجتمعت في فرساي ان تعترف بإيرلندة لكن حزب المحافظين رفض ذلك ورفض الايرلنديون الحكم الذاتي وانتخبوا ايمون ديفاليرا رئيساً للجمهورية .

ولد ديفاليرا في امريكا من أب أسباني وام ايرلندية وكان هروبه من السجن عام ١٩١٩ . وسفره الى الولايات المتحدة الامريكية انتصاراً شخصياً له، كما تزعم حزب الشين فين .

كما تحول المتطوعين الايرلنديون اتباع مايكل كولنز إلى الجيش الايرلندي بالأسلحة المهربة والقنابل اليدوية المصنوعة في ايرلندة وكان هؤلاء يهاجمون الايرلنديين المخلصين لبريطانيا يقتلونهم وينكلون بهم ، فردت بريطانيا بالمثل وعاملتهم بالإرهاب والتنكيل.

على اثرها اندلعت الحرب الاهلية في نيسان ١٩٣٠ ، عندما قام الجيش الايرلندي بالهجوم على ثكنات الجيش وموظفي ضريبة الدخل في كل انحاء ايرلندة وتطور الوضع الى حرب العصابات بوضع الكمائن واخذ الرهائن والتعذيب والقتل وارتكاب كل اعمال القوة والوحشية من قبل الجانبين، وكانت الحكومة البريطانية تلام لاستخدامها تلك الاساليب ايضاً .

في نهاية ١٩٢٠ انقسمت ايرلندة بموجب قانون حكومة ايرلندة الى ستة اقسام منها الستر في الشمال بقيت مع بريطانيا، لكن ايرلندة الجنوبية تجاهلت القانون واستمر القتال ، وقامت الحكومة الايرلندية بإدارة البلاد متجاهلة الادارة البريطانية ،ولما أعلنت الحكومة البريطانية الاحكام العرفية في ثمان مناطق من ايرلندة الجنوبية احرقت جماعة البلاك اندتان او الاسود والاسمر مدينة كورك ، وبدأ الرأي العام الانكليزي يتغير ويطالب بالهدنة.

وفي ٢٤ ايار ١٩٢١أجريت الانتخابات لبرلمان الجنوب والشمال في ايرلندة وقد فاز ١٢٨ عضو من جماعة الشين فين مقابل اربعة، بينما فاز في برلمان الستر في الشمال ٤٠ عضواً من الوحدويون الذين يريدون البقاء مع بريطانيا بينما الشين فين فازو بـ ١٢ مقعد، وفي ٢٢ حزيران افتتح البرلمان في بلفاست ودعا الملك جورج الخامس الى الهدنة بعد الحصول على موافقة لويد جورج، كما دعا لويد جورج مستر ديفاليرا وسير جيمس كريك (وكان الاخير رئيس وزراء ايرلندة الشمالية) الى مؤتمر عقد في لندن فاعلنوا الهدنة في ١١ تموز، وعلى اثرها اقترح لويد جورج مرتبة الدومنيون لإيرلندة بغية بقائها ضمن الامبراطورية البريطانية وتبقى ايرلندة الشمالية حرة في اختيارها الانضمام الى الدومنيون او البقاء مع بريطانيا ، وفي ٦ كانون الاول ١٩٣١ وقع المتفاوضون على نصوص معاهدة تتكون بموجبها دولة ايرلندية حرة بمرتبة دومنيون ، وتبقى ايرلندة الشمالية مدة شهر تقرر

فيها اما الانضمام إلى بريطانيا كالسابق أو الانضمام الى ايرلندة الجنوبية، وقد وافق البرلمان الايرلنديين والانكليز على المعاهدة، لكن الوضع قد تدهور في ايرلندة في اوائل ١٩٢٢ ونشبت الحرب الاهلية بين القوميين المتطرفين والمعتدلين عندما انسحب الجيش البريطاني من ايرلندة وكان ديفاليرا قد شكل حزباً جمهورياً يسانده الجيش الايرلندي المتطرف وبعض الايرلنديين الامريكيين، وكان انتخابات حزيران ١٩٢١ فاز جماعة ديفاليرا المتطرفة بـ ٣٥ مقعد في البرلمان الايرلندي مقابل ٥٨ مقعد للمعتدلين من جماعة كولنز وكريفث الذين ايدوا المعاهدة، ولما طالب ديفاليرا تكوين حكومة ائتلافية رفض المعتدلون ذلك، فنشبت الحرب الاهلية بين حكومة ايرلندة الحرة والجمهوريين الثوار، وقد ارتكبت الاعمال البربرية كثيراً ومات كريفث، وقتل كولنز وانتصر اصحاب كريفث وكولنز في الحرب الاهلية وعينوا كوسكريف رئيساً للجمهورية .

وفي نيسان ١٩٢٢ ، اوقف ديفاليرا الاعمال الهجومية، وفي ٦ كانون الأول تكونت حكومة ايرلندة الحرة لكن ايرلندة الشمالية لم تقبل الانضمام الى ايرلندة الجنوبية وظلت مع بريطانيا .

مع ان حكومة ايرلندة الحرة تمزقت بسبب الانشقاقات الداخلية ولم يشترك ديفاليرا فيها ، لكنها استقرت تدريجياً ، واصبحت عضواً في عصبة الامم عام ١٩٢٣، وقد اشتركت في مؤتمرات الامبراطورية والكومنويلث او رابطة الشعوب البريطانية ، وفي عام ١٩٢٥ رسمت الحدود بين ايرلندة الشمالية والجنوبية ، وفي عام ١٩٢٧ . اصبح ديفاليرا الحزب المعارض في ايرلندة واستمر في مطالبته بالاستقلال التام، وفي انتخابات عام ١٩٣٢ فاز ديفاليرا بالأكثرية وانتخب رئيساً للوزراء في ايرلندة ، وقد الغى القسم للتاج البريطاني لكن مجلس الشيوخ الايرلندي رفض ذلك والغى دفع التعويضات السنوية التي كان الفلاحون الايرلنديون يدفعونها للملاكين الانكليز منذ ١٨٩١ ، وكانت هذه النقطة سبباً في فوزه في انتخابات ١٩٣٢.

كان ديفاليرا مصراً على قطع الصلة مع بريطانيا والغي منصب الحاكم العام البريطاني ، والاستئناف الى المحاكم البريطانية وفي عام ١٩٣٧ ، أجرى استفتاء عام لتغير الدستور. فألغى ايرلندة الحرة واصبحت تسمى ايرلندة وفي عام ١٩٣٨ قررت الحكومة الايرلندية دفع (١٠) ملايين باون مقابل جميع مطاليب بريطانيا المالية واستعادت الموانئ الايرلندية التي كانت قواعد بحرية إنكليزية .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية: فرنسا بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٠

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية : France Between the Two World Wars 1914-1940

فرنسا بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٠

خرجت فرنسا من الحرب العالمية الاولى منتصرة ، واستعادت مقاطعتي الالزاس واللورين الغنية بخامات الحديد والبوتاس ومصانع الاقمشة الضخمة ، وقد جردت المانيا من الاسلحة وقطعت اجنحتها ووافقت على دفع التعويضات ، لكن الشعب الفرنسي كان لا يزال يخشى المانيا واعتقد ان صلح فرساي لم يقض عليها تماماً . وطالب بضمان للدفاع عن فرنسا.

كان الفرنسيون يتوقون الى الرجوع الى الاحوال الاعتيادية التي كانت في الواقع ضرب من الخيال لان العالم بعد الحرب تغير ولا يمكن ان يعود إلى الوراء، وكان الجيش يريد التسريح ولا يريد الحرب فيH وربا الشرقية، ولما استمر بقاء الاسطول الفرنسي في البحر الاسود عام ١٩١٩ تمرد البحارة فسحبت الحكومة الفرنسية اسطولها ، وانهت تدخل جيشها في تركيا.

وقد انهت الثورة البلشفية المحالفات المعقودة بين الدول الأوربية قبل الحرب ولم تكن عصبة الأمم البديل للمحالفات في نظر فرنسا، وكان من الضروري تكوين كتلة من دول شرقي أوربا في وجه أي عدوان الماني في المستقبل وتحول دون تسرب الشيوعية،وكان الفرنسيون مستائين بصورة خاصة من الحكومة السوفيتية التي الغت جميع الديون الاجنبية والتي كان الفرنسيون قد منحوا قسماً كبيراً منها إلى روسيا قبل الحرب باعتبارها دولة حليفة وعليه فان معاداة روسيا الشيوعية كانت نقطة اساسية في سياسة ما بعد الحرب .

الاحوال السياسية

لقد شكل كليمنصو حكومة قوية عام ١٩١٧ ولم يقم بإجراء انتخابات جديدة قبل عقد الصلح مع الدول المغلوبة لكن بعد أن عقد الصلح ، لم يعد هناك مجال لوقف الانتخابات .

كان جان جوريس زعيم الحزب الاشتراكي قد اغتيل في ٣١ تموز ١٩١٤ ولم يحل احد محله بنفس المنزلة ، ليحول دون تفكك الاعضاء العقائديين بتأثير الحرب ، وكانت الحرب قد اثرت على الاتحادات العمالية ولاسيما الاتحاد العام النقابات العمال (C.G.T.) كما تحول هذا الاتحاد من السندكالية التي كان شعارها الثورة ، الى حزب وطني قومي باستثناء جماعة صغيرة منهم ظلت متمسكة بنزعتها القديمة، وكان الاشتراكيون واتحادات العمال انشقوا على انفسهم بسبب مشكلة ما اذا كانوا يؤيدون الثورة الروسية ام لا ، وقد ناضل جناح اليمين واليسار للوصول الى السلطة، وكان الصراع على اشده لما اجريت الانتخابات في تشرين الثاني ١٩١٩ .

الكتلة القومية في الحكم :

أسفرت الانتخابات عن فوز الكتلة القومية بأغلبية ساحقة بحصولها على ٤٣٣ مقعد مقابل ١٠٤ للاشتراكيين و ٨٦ للراديكاليين ، كان من اول اعمال المجلس الوطني الجديد انتخاب رئيس للجمهورية على اثر انتهاء مدة الرئيس بوانكاريه ، وقد رشح كليمنصو نفسه لهذا المنصب ، لكنه فشل بسبب كثرة أعدائه من رجال السياسة الذين وقفو ضده، وانتخبوا بول دوشنيل رئيس مجلس النواب رئيساً للجمهورية ولم يبق هذا منصب الرئاسة سوى عدة اشهر حيث اختل عقله ، فانتخب المجلس الوطني اسكندر ميليران رئيساً .

ظل اهتمام الناس في فرنسا بالسياسة الخارجية بعد الحرب مباشرة وكان الخوف من الشيوعية قد اخذ بخناق اليمين واغلب اليسار، ولاسيما بعد زوال الامبراطوريتين الالمانية والنمساوية في وسط أوربا، وكانت اللافتات والشعارات في الشوارع تصور الشيوعية بوحش هائل يحمل خنجراً دامياً بين فكيه وقد اتخذ ميليران قراراً حاسماً عام ١٩٢٠ بإرسال جيش بقيادة الجنرال ويغان المساعدة البولنديين ضد الاتحاد السوفيتي الذي كان في حرب مع بولندا ، وقد استطاع البولنديون ان يتغلبوا على الجيش السوفيتي في معركة وارشو ، كما تمكنت فرنسا من وضع ستار حديدي بين الاتحاد السوفيتي وأوربا الغربية وعقد معاهدة التعاون المتبادل بين فرنسا ودول أوربا الشرقية (يوغسلافيا ، رومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا) .

كما عقدت معاهدة مماثلة مع بولندا وتكون بذلك ما يسمى بوفاق ودي صغير Little Entente والمشكلة التي لم يدركها الفرنسيون والدول الاخرى أيضاً انه مهما كان عدد الدول الصغيرة المتحالفة قوياً لا يمكن ان يعوض عن دولة كبرى واحدة فقوة هذه الدول كانت مرتبطة بقوة فرنسا وإذا زالت قوة فرنسا فلا تستطيع كتل الدول الصغيرة ان تعمل شيئاً ضد دولة كبرى كألمانيا او روسيا.

وكان ميليران هو الذي عين بوانكاريه رئيساً للوزراء عام ١٩٢٢ لمعالجة اقتصاد البلاد واجبار المانيا على دفع التعويضات ولما لم تستطع المانيا دفع ما بذمتها احتلت فرنسا روهر ، وقد تحسنت العلاقات بين الحكومة الفرنسية والفاتيكان ، واصبحت جان دارك قدية في نظر الكنية بعد رد الاعتبار اليها وعّد ذلك اليوم عيداً وطنياً .

كان اسكندر مسليران رئيس الجمهورية لا يكتفي بان يكون رئيساً رمزياً يترأس الاحتفالات ويضع حجر الأساس للمشاريع كما نص عليه الدستور، بل تدخل في السياسة فعلاً وانحاز الى الكتلة القومية واصبح يمينياً بعد ان كان اشتراكياً في اول حياته ، وهو الذي عين الرئيس السابق بوانكاريه رئيساً للوزراء عام ١٩٢٢ ليجبر الألمان على دفع التعويضات ونجمت عن ذلك ازمة اقتصادية عنيفة بسبب احتلال الروهر والمقاومة السلبية التي اعلنتها المانيا كرد فعل للاحتلال ، ولما اقترب موعد انتخابات المجلس الوطني الجديد بدأت احزاب اليسار توحد جهودها للفوز في الانتخابات .

كتلة اليسار في الحكم ١٩٢٤ :

حصل انشقاق في صفوف الاشتراكيين عام ١٩٢٠ بسبب الموقف تجاه الاتحاد السوفيتي فجناح اليسار من الحزب الاشتراكي قبل توجيهات موسكو وانضم الى الامية الأممية الثالثة التي اسها لينين عام ١٩١٩ وسمى نفسه الحزب الشيوعي الفرسي بينما ظل الحزب الاشتراكي الاصلي ماركسياً نشوئياً اصلاحياً، واصبح الحزب الاشتراكي في وضع يستطيع بواسطته أن يتفق مع الاحزاب الحرة الاخرى كالحزب الراديكالي الفرنسي ، الذي سمى نفسه الراديكالي الاشتراكي .

كما ان الاتحادات العمالية انشقت على نفسها لنفس السبب (تبعية موسكو و عدم تبعيتها) وقد ضعفت الاتحادات ونقص عدد الاعضاء منذ الاضراب العام عام ١٩٢٠ ، وفي ١٩٢٢ انقسم العمال الى شيوعيين تحت اسم اتحاد العمال العام الموحد بينما الثاني من الاشتراكيين المعتدلين ظلوا تحت اسم اتحاد العمال العام ولم يتحدد الفرعان الا في عام ١٩٣٦ .

أن اعادة العلاقات مع الفاتيكان وعدم تنفيذ القانون ضد رجال الدين الكاثوليك في زمن حكم الكتلة القومية اثارت المعارضة في اليسار، وكانت حكومة الكتلة قد فشلت في سياستها الخارجية بخصوص جميع التعويضات واحتلال الروهر وسياسة الشدة ضد المانيا ، فكانت المعارضة ضد احتلال الروهر وتكوين علاقات ودية مع جمهورية فايمار الالمانية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت الموافقة على معاهدة الضمان التي أبرمت عام ١٩١٩ للدفاع عن فرنسا في حالة الاعتداء الالماني وكانت بريطانيا الطرف الاخير في المعاهدة انسحبت بدورها ايضاً .

كما تكونت جبهة موحدة من الاحزاب اليسارية المعارضة وخاضت الانتخابات عام ١٩٢٤ على اثر انتهاء مدة المجلس الوطني السابق واسفرت النتيجة عن فوز كتلة اليسار بأغلبية ضئيلة .

لقد أصر المجلس الجديد على استقالة رئيس الجمهورية اسكندر ميليران ورفض تشكيل الحكومة الا بعد استقالته فاستقال وانتخب المجلس مسيو دوميروج رئيساً للجمهورية، واصبح ادوارد هريوت زعيم الراديكاليين رئيساً للوزراء ، وارستيد بريان وزيراً للخارجية، وكان من بين اعمال حكومة اليسار تخفيف الحدة ضد المانيا والتعايش معها وعقد ميثاق لوكارنو ومشروع داوز الاقتصادي لانعاش المانيا ودفع التعويضات الى فرنسا .

اليمين في الحكم :

وفي ١٩٢٧ الغي قانون التمثيل للانتخابات ، ورجعت الحكومة الفرنسية الى تطبيق قانون التمثيل الفردي بحسب المناطق الانتخابية، وكان الاعتقاد السائد عن هذا التغير هو ان اليسار يفوز لكن انتخابات عام ١٩٢٨ كانت لصالح اليمين بسبب ما أنجزه بوانكاريه رئيس الوزراء بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٨ في تثبيت سعر الفرنك والازدهار الاقتصادي الذي انتشر في فرنسا بحيث أن الازمة الاقتصادية العالمية تأخرت في فرنسا ولم تكن بالعنف

الذي ساد في الاقطار الصناعية الأخرى، وبحلول عام ١٩٣٢انتهى حكم اليمين في فرنسا وانتهى الازدهار الاقتصادي وبدأت الازمة السياسية، لذلك تغيرت الوزارات بكثرة وحكمت خلال المدة منذ نهاية الحرب الى عام ١٩٣٣ ، سبع وعشرون وزارة مقابل سبع وزارات حكمت بريطانيا في نفس المدة ، ويعزى عدم الاستقرار الوزاري في عهد الجمهورية الثالثة إلى كثرة الاحزاب السياسية وعدم حصول حزب واحد على اكثرية ساحقة التأليف الوزارة فتكون الوزارات والحالة هذه ائتلافية من الاحزاب التي نالت الاكثرية في البرلمان .

التطور الاقتصادي :

كان واجب الحكومة الفرنسية الرئيس بعد الحرب اعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب ولاسيما المقاطعات العشرة في شمالي شرقي فرنسا التي دارت فيها الحرب، لذلك اعتمدت الحكومة الفرنسية على التعويضات الالمانية التي برهنت انها لم تكن كافية للقيام بالمهمة فضلا عن ان التعويضات لم تدفع في الاوقات المناسبة، فاضطرت الحكومة ان تجمع الاعانات لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية ، وانفقت (٨٠) مليار فرنك على البناء والتعمير خلال الاعوام الى ١٩٢٥ ، وبحلول عام ١٩٢٥ استعادت الزراعة نشاطها السابق قبل الحرب وتم اعادة البناء بصورة عامة بحلول عام ١٩٣٦ ويرجع الفضل في ذلك الى الحكومة الفرنسية .

الصناعة :

لقد استعادت الحكومة الفرنسية مناجم الفحم في اللورين (اكبر منجم حديد في أوربا) من المانيا ولما كانت فرنسا تنقصها مناجم الفحم الكافي لصناعتها فإنها اضطرت ان تكون علاقات مع اصحاب مناجم الفحم في منطقة الروهر، وقد توسع انتاج فرنسا للفولاذ واصبح اساساً لبناء الصناعات الثقيلة، وكانت فرنسا وايطاليا من الدول الاوربية الرئيسية في تطوير القوة الكهرمائية وتطوير صناعة الالمنيوم من البوكسات التي تكثر في فرنسا وتحتاج الى القوة الكهربائية لهذا الغرض كما استفادت كثيراً من استعادة الالزاس التي يكثر فيها البوتاس .

جعل بناء المصانع الحديثة في شمال فرنسا المنطقة مركزاً مهماً للصناعات الثقيلة كما أن صناعة النسيج في مقاطعة الالزاس جعلت فرنسا ثالث دولة في العالم في صناعة الاقمشة القطنية في ذلك الوقت، وقد اشتهرت فرنسا بصناعة الحرير ومن بين الصناعات الاخرى صناعة السيارات واشهرها سيارات ستروين ورينو وبيجو ومع ذلك ظلت فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية بلد الصناعات الخفيفة بصورة عامة ، لكن الصناعات الثقيلة القليلة التي في فرنسا كانت مهمة جداً ولاسيما ان ٤٥ ٪ من عمال فرنسا كانوا يشتغلون في هذه المصانع .

كتلة اليسار في الحكم ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ :

وفي انتخابات عام ١٩٣٢ فازت الاحزاب اليسارية بأغلبية ساحقة وحصلت على (٣٥٠) مقعد في البرلمان كما نال الراديكاليون (١٦٠) مقعداً والاشتراكيون (١٣١) مقعداً والشيوعيون (١٠) مقاعد لكن الخلافات بين

الاحزاب حالت دون الاستقرار الوزاري فلم يتمكن الراديكاليون تأليف الوزارة لوحدهم ورفض الاشتراكيون في الوزارة مع الراديكاليين. ولهذا التجأ الراديكاليون الى التفاهم مع الاحزاب اليسارية الأخرى لتشكيل وزارة ائتلافية ، وبلغ التأزم الوزاري درجة ان خلال عام ونصف تغيرت ستة وزارات .

ويعزى التأزم السياسي في ذلك الوقت الى الانهيار الاقتصادي والكساد العام الذي اجتاح العالم الصناعي وكانت الدول الاخرى قد قامت بتخفيض عملتها لمواجهة الازمة وخرجت عن القاعدة الذهبية ، لكن فرنسا لأسباب سياسية تمسكت بقاعدة الذهب، وتطبيق سياسة الانكماش بتخفيض نفقات الدولة، مما اثار حفيظة موظفي الدولة الذين يمارسون ضغطاً وتاثيراً على السياسة الفرنسية، كما أن الغاء التعويضات الالمانية كان عاملاً اخر في تقويض السياسة الفرنسية التي كانت تعتمد على هذه التعويضات أكثر من اية دولة اخرى ولم تتخذ الاجراءات في تلك المدة التحسين الاحوال الى عام ١٩٣٦

ظهور الفاشستية في فرنسا :

كانت العصبة الفاشتية في تعاظم في فرنسا وتهاجم رجال السياسة والحكومة بصورة عامة كون الملكيون في اقصى اليمين حزباً سياسياً وحركة تسمى بـ أكسيون فرانسوى Action Fransalse قد اثروا على الشباب تاثيراً عظيماً، وكانت منظمة الشباب واغلبهم من الطلاب تسمى زملاء الملك Camelots Duro تهاجم الاجتماعات ولاسيما السياسية في كل مكان ومن أهم تنظيمات الملكيين منظمة كروادي فو Croix de Feu التي نظمها العقيد دي لاروك، من المحاربين القدماء، وتوسعت بحيث انظم اليها المتطوعون القوميون من ابناء هؤلاء المحاربين وازداد عددهم بسرعة من ٢٠٠ الفأ عام ١٩٣٤ الى ٧٠٠ الف بعد عام ، وكان الملكيون يعقدون اجتماعات سياسية سرية ويهاجمون الاحزاب السياسية في الحكم ويدعون الى حكومة قوية وكان الحزب الملكي هو الحزب الوحيد الذي فضل المسائل الوطنية والازدهار الاقتصادي على النطاق القومي على المصالح الحزبية .

فضيحة ستافسكي :

حدث في ١٩٣٤ ان اسكندر ستافكي احد الرجال البارعين في القضايا المالية اصبح مديراً لمؤسسة الرهون وأصدر سندات مالية بقيمة ٢٥ مليون دولار لمصلحة المؤسسة، وقد اقنع ستافسكي وزير الاشغال العامة ان يكتب توصيات المساعدة بيع الاسهم الى شركات الائتمان، وكان على وشك ان يقبض عليه بسبب احتياله وتخليصه من التفتيش والمراقبة كل هذه المدة، لما وجدت جثته وقد انتحر ، وقد ادى انتحاره الى استقالة رئيس الوزراء واصبح ديلاديه رئيساً للوزراء وقد اثارت الصحافة الرأي العام الفرنسي باتهامها الاجهزة العليا للدولة ورجال السياسة بالفساد ، ولاسيما ان الصحافة هي التي اكتشفت فضيحة ستافسكي .

وقد عين ديلاديه لجنة برلمانية للتحقيق في المسألة ، وطرد مدير شرطة باريس ضد رغبة السكان الذين اعتقدوا ان المجرمين هم اعضاء في الحكومة التي جعلت مدير الشرطة كبش الفداء وعندما اراد ديلاديه ان يزور المجلس الوطني في اول اجتماعه منذ أن تولى رئاسة الوزارة في ٦ شباط ١٩٣٤ قامت الاحزاب المتطرفة بمظاهرة لم تشهد باريس مثلها منذ ثورة الكوميون عام ١٨٧١ اذ تطورت المظاهرة الى فوضى واشتباكات عنيفة كان المتظاهرون خلالها يريدون نسف المجلس الوطني ، وقد نال رئيس الوزراء ثقة اعضاء المجلس الذين تركوا البناية مباشرة بعد الاجتماع واختفوا في الشوارع بعد ان علقوا في ياخاتهم اشارة انهم ليسوا اعضاء البرلمان .

لقد اتهم المتظاهرون رجال السياسة باللصوصية والاحتيال ، ولإعادة ثقة الجماهير بالحكومة دعا الرئيس دوميرج المتقاعد الى تأليف حكومة جديدة سميت بحكومة الوحدة الوطنية من الراديكاليين واحزاب الوسط واليمين ، ومنح المجلس الوطني الرئيس الجديد الصلاحيات الكاملة للقضاء على التضخم وايجاد التوازن في ميزانية الدولة واصلاح الاحوال الاقتصادية، وقد تمكن دوميرج ان ينفذ ما كان ينتظر منه لكن عندما طلب من المجلس الوطني منح السلطة التنفيذية صلاحية حل البرلمان ، رفض المجلس ذلك فاستقال دوميرج ، وتناوبت عدة وزارات في الحكم بعد ذلك الى عام ١٩٣٦ .

تكوين الجبهة الشعبية ١٩٣٦ :

بعد ان تسلم هتلر الحكم في المانيا عام ١٩٣٣ غيرت الاممية الثالثة خطتها في مؤتمرها المنعقد في موسكو عام ١٩٣٥ ، وحثت الاحزاب الشيوعية في أوربا والعالم على التعاون مع الاحزاب المناوئة للفاشستية وتكوين جبهة موحدة معها اذا رغبت هذه الاحزاب في ذلك، وكانت فرنسا من أوائل الدول التي تكونت فيها الجبهة الشعبية الموحدة بين الاحزاب اليسارية، وكان العامل الاساس في تكوين الجبهة هذه فضلاً عن تزايد الخوف من المانيا الهتلرية نمو القوى اليمينية داخل فرنسا المتمثلة في العصبة اليمينية كجماعة اكسيون فرانسوى وعلى راسهم شارل موراس، وكروادي فو التي تزعمها العقيد دي لاروك ، وقد اتفق الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي ضد الفاشستية في تموز ١٩٣٤ ، وتوحيد فعالياتهما في المظاهرات والاضرابات ومساعدة بعضهما البعض في الانتخابات البلدية التي اجريت في عام ١٩٣٥، وكان انتصار اليسار سبباً في انضمام الاشتراكيين الراديكاليين الى كتلة اليسار المؤلفة من الحزب الاشتراكي والشيوعي والاشتراكي الراديكالي وعدد من الاحزاب اليسارية الصغيرة ، وهكذا فان هذه الكتلة اليسارية كونت جبهة شعبية في ١٤ تموز ١٩٣٥، وبعد عدة اشهر انضم اتحاد العمال العام الذي سيطر عليه الاشتراكيون الى اتحاد العمال العام الموحد الشيوعي لأول مرة منذ انشقاقهما عام ١٩٢١ ، وتم الاتفاق على القوائم الانتخابية المشتركة في نيسان ١٩٣٦ ، وفي الانتخابات التي

جرت في ايار من ذلك العام احرزت الجبهة الشعبية (٣٨٩) مقعداً من مجموع (٦١٨) مقعداً في الجمعية الوطنية واصبح ليون بلوم زعيم الحزب الاشتراكي رئيساً للوزارة.

كان ليون بلوم يهوديا بدأ حياته كناقد واديب يدعي الفلسفة وكعضو في مجلس الدولة مدة طويلة كسب خبرة في المالية العامة والادارة ، واستفاد من خبرة جواريس زعيم الحزب الاشتراكي الذي قتل في ١٩١٤ ، وكان مجيئه إلى الحكم وسط اوضاع اجتماعية مضطربة وتدهور اقتصادي بعث الأمل في نفوس الطبقات الدنيا والعاملة بان عهداً جديداً من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية قد بدأ. وان احوالهم الاقتصادية والاجتماعية سوف تتحسن وقام العمال بسلسلة من الاضرابات في المصانع المختلفة في باريس وانتشرت الاضرابات في الاقاليم بسرعة، بحيث توقفت جميع المرافق الاقتصادية في البلاد.

كان اول عمل من اعمال الحكومة الجديدة اعادة السلام والاستقرار الى المصانع الفرنسية ومحاولة حث هذه المصانع بالعمل فوراً لتنشيط الحركة الاقتصادية ، و بموجب اتفاقية ماتينو بين ممثلي اصحاب الاعمال والنقابات العمالية وافق اصحاب الاعمال منح العمال الحرية التامة في تنظيم انفسهم والتفاوض بشأن الاتفاقيات العمالية وازدياد الاجور بنسبة ١٢٪ على أن يعود العمال الى العمل .

لذلك سن ليون بلوم مجموعة من القوانين بحجة انها جزء من الاتفاقية، لكن الواقع ليس كذلك وهذه القوانين هي:

(١) ان العمال في الصناعة والتجارة والمهن الحرة يتمتعون بعطلة قدرها (١٥) يوماً براتب تام بشرط ان يقضي العامل سنة كاملة في العمل الجدي منذ تعينه لأول مرة .

(٢) حددت ساعات العمل الاسبوعي بـ (٤٠) ساعة .

(٣) تخضع المنازعات العمالية للمصالحة الاجبارية او التحكيم دون اللجوء الى المظاهرة والاضراب .

(٤) تأسيس سكرتارية العطل العمالية التي تهتم بتنظيم العطلات العمالية وتخفيض اجور وسائط النقل والمتنزهات للعمال .

(٥) تقديم القروض الحكومية للصناعات التي بحاجة ماسة الى المال .

(٦) ولتخفيف البطالة تقرر تمديد سنوات الدراسة للطلاب سنة واحدة .

(٧) الشروع باعمال عامة ومشاريع اقتصادية بمبلغ (٢٠) مليار فرنك في مدة ثلاث سنوات ، وتأميم مصانع الاسلحة والسيطرة على بنك فرنسا .

كما سنت قوانين لتحسين احوال الزراع وحصولهم على اسعار جديدة لمحاصيلهم وتأسيس دائرة الحبوب (الحنطة) والسيطرة على خزن وتسويق الحنطة في داخل فرنسا وخارجها .

لم يستطع ليون بلوم مساعدة الحكومة الاسبانية التي كانت في حرب مع الجنرال فرانكو خوفاً من ثورة الفاشستين الفرنسيين، وكانت المنظمات السرية تستعد للقيام بثورة بالاتفاق مع الضباط الكبار الذين كانوا مع المارشال بيتان ، وكان هتلر وموسوليني ينظرون الى حكومة الجبهة الشعبية برئاسة الشعبية برئاسة يهودي اشتراكي في فرنسا اهانة شخصية لهما، وكان موقف حكومة المحافظين في بريطانيا لا يختلف عن موقف هتلر تجاه الحكومة الاشتراكية في فرنسا فقد عدّها عدوة الارستقراطية واصحاب الامتيازات ،وقد اضطر بلوم ان يطبق سياسة بورجوازية تجاه التهديدات الداخلية من المحافظين الذي فضلوا الفاشستية وهتلر على اشتراكية بلوم الموالي للشيوعية واجبروه على الاستقالة في حزيران ١٩٣٧ . ومع انه استمر في الوزارة التالية كنائب لرئيس الوزراء لكن هذه الوزارة أيضا اسقطت في اذار ١٩٣٨

وقد الف ادوارد ديلاديه Daladier حكومة جديدة، وكان هذا من الطبقة البرجوازية الصغيرة ومن الراديكاليين، تثقف ثقافة عالية ، ووطنياً في غاية النيل كان هذا وزيراً للحربية في وزارة ليون بلوم والتي بعدها، وكانت دائرة الاركان العسكرية الفرنسية تثق به وتعتمد عليه اعتماداً تاما لأنه نفذ مطاليبها تنفيذاً كاملاً وقد اعتقد ان اليمين اكثر وطنية من اليسار فاتجه الى اليمين، وقد تم التفاهم بين فرنسا وبريطانيا بزيارة الملك جورج السادس ملك بريطانيا باريس في تموز ١٩٣٨ ، وكان التفاهم بين الدولتين قد ادى الى ان يضحي ديلاديه بتشيكوسلوفاكيا ، كما حصل على صلاحيات تامة من المجلس الوطني ليحكم بحب المراسيم ، وسوف نبحث انضمامه الى رئيس وزراء بريطانيا في مؤتمر ميونيخ عام ١٩٣٨ وكذلك دوره في السياسة الخارجية التي ادت الى الحرب العالمية الثانية.

سياسة فرنسا الخارجية :

لقد بحثنا سياسة فرنسا الخارجية عند الكلام عن مسألة السلام والضمان الجماعي ونزع السلاح، وعلاقة فرنسا بألمانيا في العشرينات، كما أوضحنا كيف ان كوستاف ستريزمان وزير خارجية المانيا وارستيد بربان وزير خارجية فرنسا عقداً العزم على تنفيذ مقررات مؤتمر فرساي، وابرام معاهدات عدم التعدي وتجنب الحرب كميثاق لوكارنو وباريس .

وقد استمرت السياسة الخارجية الفرنسية في الثلاثينات بحسب تلك الاسس التي وضمعها الحكومة الفرنسية في العشرينات ،كما حاول وزير خارجية فرنسا بارتو Barthou أن يعزز صداقة فرنسا مع دول أوربا الشرقية عام ١٩٣٤ وقام بجولة في تلك البلدان ودعا ملك يوغسلافيا اليكسندر الى فرنسا وقتل الاثنان في مارسيليا بتحريض من ايطاليا والكرواتيين ومع ان العلاقات بين ايطاليا ويوغسلافيا لم تتحسن ابدا ، ظلت فرنسا صديقة يوغسلافيا .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: ايطاليا بين الحربين العالميتين 1919-192

اسم المحاضرة الثالثة باللغة الإنكليزية : Italy between the two world wars 1919-192

ايطاليا بين الحربين العالميتين 1919-192

انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء ومن بينهم ايطاليا التي لم يكن دورها بارزاً في الحرب ، كفرنسا وبريطانيا ، لكنها ادعت ان لولاها لما انتصر الحلفاء وانها هزمت النمسا وبناء على ذلك يجب ان تنال ايطاليا من الغنائم حصة الأسد، ولما فشل رئيس الوزراء اورلاندو في تنفيذ رغبات ايطاليا في مؤتمر فرساي سقطت وزارته واصبح فرانسيسكو نيتي Nitti ، زعيم الاشتراكيين في ايطاليا رئيساً للوزراء، لقد كان نيتي من جنوب ايطاليا واستاذاً للاقتصاد السياسي والف العديد عن المشاكل الاقتصادية ، وقد سقطت وزارته ثلاث مرات خلال عام واحد واعاد نيتي تشكيلها في كل مرة .

كما جرت الانتخابات البرلمانية بموجب قانون الانتخاب الجديد الذي فرض التمثيل النسبي اساساً للانتخابات في تشرين الثاني ١٩١٩ ، وفاز الاشتراكيون بثلث المقاعد في البرلمان، وكان يليهم في نيل الاكثرية حزب الشعب الكاثوليكي الذي يقوده القس لويكي ستورزو ولم يكن لهؤلاء اتصال مباشر بالكنيسة ، لكنهم عرفوا بالحزب الكاثوليكي الايطالي، وكان من مبادئهم اللامركزية في الادارة ، وضمان اشراف الكنيسة على المدارس والاصلاحات العمالية واجتماعية بصورة عامة ، وتأسيس مزارع للفلاحين في المقاطعات الكبرى الجنوبية ، ولو اتفق الحزب الاشتراكي والحزب الكاثوليكي لكان باستطاعتهما انجاز الشيء الكثير من الاصلاحات بالأساليب البرلمانية ، لكن الاشتراكيين فضلوا العمل المستقل ورفضوا الاشتراك في حكومة ائتلافية متأثرين بما كان يجري في الاتحاد السوفيتي من الاحداث .

في عام ١٩٢١ انفصل جناح اليسار من الحزب الاشتراكي واصبح يسمى بالحزب الشيوعي الايطالي اما الباقي من الحزب الاشتراكي فانقسم الى قسمين وهما الحزب الاشتراكي الايطالي والحزب الاشتراكي الاصلاحي ، وكان الاخير برئاسة جياكومو ماتيوتي .

ساد ايطاليا جو من الفوضى بعد الحرب مباشرة، واستاء الناس من معاهدة فرساي، ولم يجد الجنود المسرحون البالغ عددهم مليونين العمل، فانتشرت البطالة ونزلت قيمة الليرة الايطالية واصاب الكساد الانتاج الصناعي وانتشرت الاضرابات العمالية في كل مكان ، واستاء الفلاحون من اصحاب المزارع الكبيرة في الجنوب واخذوا يستولون على اراضيهم، ولم تقم الحكومة الايطالية بدور قيادي فعال ولا بينت سياسة واضحة تسير بموجبها ، ومما هو جدير بالذكر ان ايطاليا لم تكن دولة عريقة في التجربة الدمقراطية، فنظامها البرلماني قد تأسس في

اواسط القرن التاسع عشر ولم تمنح التصويت العام للذكور الا في عام ١٩١٣ ، وكان قد دب الفساد في البرلمان الايطالي وحتى أن رئيس الوزراء نيتي استخدم سلطة الحكومة للحصول على الاكثرية في البرلمان.

مما ادى الى فشل الحزب الاشتراكي في القيام بمهام المسؤولية البرلمانية واصبحت الازمات الوزارية في ايطاليا، واضطر الملك فيكتور عمانوئيل الثالث ان يدعو السياسي الايطالي جيوفاني جيوليتي ان يشكل الوزارة، وكان هذا من رؤساء الوزارات السابقين قبل الحرب، وأمر جيوليتي بإجراء الانتخابات للحصول على الاكثرية في البرلمان، ولما لم يستطع استقال وتبعه كل من بونومى، وفاكتا في رئاسة الوزارة ، واخيراً اضطر الملك أن يدعو موسوليني الى تأليف الوزارة في تشرين الاول ١٩٢٢ .

دخلت ايطاليا الحرب العالمية الأولى بغية الحصول على المستعمرات والأراضي الجديدة ولما لم تتحقق مطامحها في مؤتمر الصلح عم السخط بين طبقات الشعب كافة وخابت آمالهم ، وقد قاد الشاعر الايطالي المتقد حماساً دانانزيو Danunzio في عام ١٩١٩ جماعة من الوطنيين اغلبهم من الجنود المغامرين للاستيلاء على مدينة فيوم Flum لكن الحكومة الايطالية عقدت معاهدة رابالو مع يوغسلافيا عام ١٩٢٠ بموجبها اصبحت فيوم مدينة حرة مستقلة وارسلت الجنود الايطاليين لطرد دانانزيو وجماعته مما أثار سخط الوطنيين، وكانت ايطاليا قد استولت على البانيا ايام الحرب بغية جعل بحر الادرياتيك بحيرة ايطالية لكن الالبانيين استطاعوا اجبار ايطاليا على سحب قواتها من البانيا والاعتراف باستقلالها .

لقد خابت الآمال من الحصول على المستعمرات وتدهورت الاحوال الاقتصادية في ايطاليا وقسمت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا الغنائم فيما بينهم مما حدا بالوطنيين الايطاليين أن يعدّوا دورهم في الحرب عقيماً ، وإن ضحاياهم ذهبت ادراج الرياح ، وقد انتشرت الشيوعية في ايطاليا بين عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ، وشملت ثلث السكان .

لذلك عمت الفوضى والاضطرابات ولاسيما في المناطق الزراعية وطالبوا بتوزيع الاراضي على الفلاحين، وقد بدأ الاستيلاء على الاراضي فعلا في بعض الاماكن ، وفي الاماكن الأخرى حصل بعضهم على اراضي غير مزروعة وبدأ بزراعتها ، كما ان قماً من المستاجرين رفضوا دفع الايجار الى الملاكين، وقسم من العمال الزراعيين طالبوا بتحديد مدة العمل بثمان ساعات اماً في الصناعة فبدأت اضرابات عمال السكك والتزام والبريد والبرق والكهرباء والتموين في المدن الكبرى، وقد بلغت الاضرابات قمتها في صيف عام ١٩٢٠، اذ شملت ٦٠٠ معمل او ما يقارب نصف مليون عامل وكان من المتوقع تأسيس دكتاتورية العمال في كل لحظة واخيراً انتصر المعتدلون في البرلمان ومنعوا تسرب الحركة الشيوعية في البلاد، واعيدت المصانع الى اصحابها .

ومع أن العمال فشلوا في تطبيق مناهجهم، لكنهم اضروا الصناعة والزراعة والتجارة كثيراً ، فشلوا اقتصاديات البلاد، وجلبوا على انفسهم نقمة الطبقة الصناعية والتجار وقد سئم هؤلاء من الحكومات الضعيفة التي فشلت في

ادارة البلاد، واستعدوا لمساندة حكومة قوية تستطيع ان تقضي على الفوضى والاضطرابات وتعيد الامن والنظام الى البلاد وكانت الحكومات تتغير والوزارات تسقط بسرعة فائقة في هذه المدة ، وقد شاهدت ايطاليا في المدة بين عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ أربع وزارات ، و انتخابين برلمانيين وقد اضطر الملك ان يدعو موسوليني الى تشكيل الوزارة في تشرين الاول ١٩٢٢

يعدّ موسوليني مؤسس الفاشستية في ايطاليا وقد ولد بنيتو موسوليني عام ١٨٨٣ في قرية فورلي Forit في ولاية رومانا في شمال ايطاليا من اب حداد وأم مدرسة في احدى المدارس ، واصبح موسوليني معلماً ايضا وعمره (١٨) عام ، وقد ذهب إلى سويسرا للأخذ بنصيب اوفر من الثقافة، فدرس في جامعة لوزان وجنيف وكان يشتغل لكسب المعيشة، وقد دفعته قابليته في التنظيم ورغبته في الاشتراكية الى ان يشترك في النقابات العمالية ، وحث العمال على الاضراب الامر الذي اجبر الحكومة السويسرية على طرد موسوليني من البلاد ولما رجع الى ايطاليا اشترك في الاضرابات التي حدثت في المناطق الريفية فالقى القبض عليه عام ١٩٠٨ ، وقد طردته الحكومة الفرنسية من جنوب فرنسا ، والحكومة النمساوية من تيرول لانه كان يدعو الى ضم العناصر الايطالية في المقاطعة الى ايطاليا، ومع ذلك كان موسوليني ضد الاستعمار فى ذلك الوقت، وعارض هجوم ايطاليا على طرابلس الغرب (ليبيا) بشدة عام ١٩١٢ ، وقد اصبح موسوليني محرراً لجريدة افانتي Avanti لسان حال الحزب الاشتراكي الايطالي .

لقد عارض موسوليني الحرب العالمية الاولى ودعا الى الحياد ، لكنه غير فكرة فجأة في تشرين الاول ١٩١٤ ، ودعا الى الدخول في الحرب بجانب الحلفاء ، فطرده الحزب الاشتراكي واجبروه على الاستقالة من رئاسة تحرير الجريدة واتهموه بانه أخذ المساعدات المالية من الحكومة الفرنسية ، فذهب عندئذ الى ميلان وأسس جريدة سماها الشعب Ilpopolo d'Italia. كان يروج فيها دعوته الى الدخول في الحرب بجانب الحلفاء .

كما تألفت في نفس الوقت جماعات صغيرة بدأت تنتشر في ايطاليا تسمى كل جماعة نفسها فاشتي scstiFa وصار موسوليني رئيس جماعة الفاشست الموجودة في ميلانو ، وقد دعا موسوليني الوحدات الفاشستية الى انعقاد مؤتمر عام في عام ١٩١٥ لحث الحكومة على الدخول في الحرب عن طريق المظاهرات ، وكان عدد اعضاء الوحدات اكثر من ٩٠٠٠ عضو، وكان ذلك بداية الحركة الفاشستية في نظر موسوليني ، وقد انخرط موسوليني في الجيش عام ١٩١٥ ، وجرح في حادث انفجار قنبلة في حرب الخنادق عام ١٩١٧ فخرج من الجيش بعد شفائه ، وبدأ يمارس مهنته في تحرير جريدته.

ولما انتهت الحرب دعا موسوليني المحاربين القدماء لعقد اجتماع في آذار ١٩١٩ ، للنظر في مشاكل ايطاليا وقد اجتمع حوله الاشتراكيون القدماء والفاشيون واغلبهم من الشبان فنظمهم تحت قيادته وسماهم الوحدة الفاشستية

الثورية عام ١٩١٩، وكان منهجهم السياسي والاقتصادي والديني ديمقراطياً ثورياً الى حد بعيد، لكنه كان مشبعاً بروح القومية ، ولم يستطع موسوليني الحصول على مقعد في الانتخابات التي جرت عام ١٩١٩ ، وقد اتهم الفاشيون الحكومة بالضعف والتهاون وعدم الكفاءة في تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية .

اتخذ موسوليني جانب الحياد في الوقت الذي كان الشيوعيون مسيطرين على المعامل والاراضي الزراعية ولما فشل هؤلاء بدأ موسوليني يكافحهم وقد تأسست الوحدات الفاشية في شمال ووسط ايطاليا من قبل ضباط الجيش القدماء واصحاب الاراضي والمصانع. وكان موسوليني نفسه يكتب المقالات الحماسية في جريدته فحث الشباب المعروفين بأصحاب القمصان السوداء، ويلهب فيهم الحماس لمهاجمة الشيوعيين، وقد استخدموا الهراوات والبنادق وحتى زيت الخروع لمكافحتهم ، وقد تغاضت حكومة جيوليتي عن اعمال الفاشستيين بغية مكافحة الشيوعية . وكانوا يتمتعون بالعديد من الامتيازات لهذا الغرض، كالحصول على الاسلحة واستخدام وسائط النقل مجاناً ، ولأول مرة حصل الفاشستيون على ٣٥ مقعد في البرلمان في انتخابات ١٩٢١ ، وكان اغلب اتباع دانانزيو قد التحقوا بالفرق الفاشستية وكونوا قوة عسكرية كبيرة مندفعين بدافع قومي واستخدموا بعض الشعارات الرومانية القديمة ويهاجمون الشيوعيين ويهدمون مراكز اجتماعاتهم وكانت النتيجة الاصطدام بين الجانبين وسفك الدماء الكثيرة ، لم ما

وقد انتشرت الفاشية بين كثير من الطوائف لان اصحاب المصانع اعتقدوا ان الحركة تعني رجوع العمال الى اعمالهم وتخفيض الاجور وزوال التمرد، بينما اعتقد اصحاب الاراضي ان الفاشية تحميهم من الثورات التي قد يقوم بها الفلاحون ، اما بالنسبة للطبقة الوسطى عامة فكانت تعني اعادة الامن والنظام الى البلاد، وكان الوطنيون يؤمنون بان الفاشستية تؤكد على القومية واعادة المجد الروماني القديم وتقوية الدولة والحياة المدنية ، وقد انخرط الشبان من كل هذه الطوائف في فرق اصحاب القمصان السوداء، ولهذا كان موسوليني بالنسبة لهؤلاء الايطاليين رمز السلام والاستقرار والمجد في البلاد، والخلاصة فان ضعف الحكومة وفشل الشيوعيين في السيطرة على الدولة وانتعاش الطبقة الوسطى، وتعويض الاغنياء بالأموال ، وانتشار روح الوطنية، والرغبة في ايجاد حكومة قوية، كانت من جملة الاسباب التي ادت الى نجاح الفاشستية .

في عام ١٩٢١ ، حدث تحول كبير في الحركة الفاشية بتأسيس الحزب الفاشستي الايطالي، ومحاولته كسب التأييد الشعبي بوضع منهج معتدل ، فادعوا ان الفاشستية كانت سبباً في فشل الشيوعيين، وظلت الطبقات المختلفة تساندها معتقدة ان الشيوعية لا زالت خطرة وكانت الحكومة لا زالت ضعيفة ، ولا تستطيع معالجة تضخم العملة ، والميزانية غير المتزنة فكان النصر النهائي للفاشستية اذ طلب موسوليني من رئيس الوزراء فاكتا الاستقالة وتأليف وزارة جديدة تحوي خمسة اعضاء من الفاشستيين او يحل البرلمان، ولما رفض فاكتا ذلك عقد اجتماع

فاشتي عام في نابولي في تشرين الاول ١٩٢٢ ومن هناك بعث موسوليني انذاراً الى الحكومة يدعو فيه الى الاستقالة او ان موسوليني يتقدم نحو روما للاستيلاء عليها وتولى الحكم، وبدأت المسيرة الكبرى وتطويق العاصمة الايطالية ، ودفعا للحرب الاهلية دعا الملك موسوليني لتشكيل الوزارة واقال الوزارة السابقة وكانت وزارة موسوليني ائتلافية معظم وزرائها من الحزب الفاشستي .

موسوليني في الحكم :

طلب موسوليني من البرلمان أن يمنحه سلطة دكتاتورية حتى نهاية ١٩٢٣وكان البرلمان قد منح الحكومة سلطة اصدار المراسيم منذ الحرب العالمية الأولى ولم يمارس البرلمان سلطته التشريعية كاملة بعد الحرب فمهد السبيل لدكتاتورية موسوليني في ١٩٢٣ ، وتبع ذلك اصدار قانون يمنح الحكومة سلطة طرد الموظفين الذين لا يؤمنون بمبادئ موسوليني . وفي نفس الوقت قدم موسوليني لائحة الى البرلمان لتعديل قانون الانتخاب بشكل يضمن للحزب الفاشستي الحصول على اكثرية الاصوات وثلثي المقاعد، وفي الانتخابات التي اجريت في نيسان ١٩٢٤ . فاز الفاشستيون بأكثر من ٦٠٪ من المقاعد. وهكذا سيطر الفاشتيون على البرلمان .

والاقليمية في جميع

وقد الغت الحكومة السيطرة الشعبية على الادارة المحلية . والغت الحكومات المحلية في المناطق التي سكانها اقل من (٥٠٠٠) نسمة ، والغت الانتخابات البلدية انحاء ايطاليا بين ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . وأخذت الحكومة تعين .حكاماً في الادارة المحلية للمناطق . واصبح موسوليني دكتاتوراً مسؤولاً تجاه الملك دون البرلمان. ومسيطراً على القوة البرية والبحرية والجوية، ويحكم عن طريق اصدار المراسيم التي لها حكم القانون. ولا يجوز عرض اي اقتراح على البرلمان. دون موافقته . واصبح يسمى رئيس الحكومة بدلاً من رئيس الوزراء .

وقد لاقى موسوليني معارضة شديدة، لكنه قضى على المعارضة اينما ظهرت وبسرعة فائقة . ووضع الرقابة على الصحف بحيث لم تبق غير الصحف الفاشتية . وعين رؤوساء الجامعات ومدراء المدارس من اعضاء الحزب الفاشستي ، ولم يشترط فيهم ان يكونوا اكاديميين بارزين واجبر الاساتذة ان يحلفوا يمين الولاء له. وطرد اي استاذ يخالفه في الرأي. وأسس دائرة الشرطة السرية للقضاء على المعارضين . وقد التجأ الفاشتيون الى العنف احياناً للقضاء على معارضيهم . ففي . ١٩٢٤ ، أغتيل الزعيم الاشتراكي جياكومو ماتيوتي . ومع ان موسوليني طرد جميع الذين اشتركوا في الجريمة وساقهم الى المحكمة ، لكن اعضاء الحزب الفاشستي الكبار دافعوا عنهم في المحكمة ولم ينل المجرمين جزاءهم . سنة

الدستور الفاشستي :

كان الحزب الفاشستي منظمة مركزية مرتبطة بحسب الدرجات وعلى رأس المجلس الفاشتي الاعلى موسوليني (الدوش Duce) أو الزعيم. وهذا المجلس أعلى جهاز في الحزب. ولما كان موسوليني يستطيع ان يضيف الى المجلس كل من خدم الفاشتية والبلاد بكفاءة. تمت له السيطرة على المجلس الفاشستي . وكان الحزب مؤلفاً من (١٠) الآف فرع تقريباً منتشرة في جميع البلاد. واتحدت فروع الاقاليم اتحاداً فدراليا، وكان لكل فرع مجلس فاشي أعلى. وكان السكرتير العام للحزب يعينه الملك بعد ترشيحه من قبل موسوليني . اما سكرتير الفروع في الاقاليم فكان يعينه موسوليني بعد ترشيحه من قبل السكرتير العام . اما السكرتير المحلي في المناطق الصغيرة فكان يعينه سكرتير الاقاليم . وهكذا فان السيطرة الحزبية كانت تتم من الاعلى الى الاسفل ١٠

ولتدريب وتنظيم الشباب أسس الحزب الفاشتي اربع منظمات للاشبال تتراوح اعمارهم بين ست وثمان سنوات، وللاحداث من ٨ الى ١٤ سنة والجوالة من ١٤ الى ١٨ ، والفتوة من ١٨ الى ٢٤ سنة . وفي سنة ١٩٢٨ ، أصدر موسوليني الأمر بالقضاء على المنظمات غير الفاشستية التي تهتم بالتهذيب الروحي والخلقي والبدني. واصبح الحزب الفاشتي مقصوراً على الاعضاء الذين يتخرجون من منظمات الشبان الفاشتية . جميع

لقد كان اصحاب القمصان السود يمثلون نواة القوة الفاشستية وقد تم تسليحهم للقضاء على كل معارضة وساعدوا موسوليني للمجيء الى الحكم ، ولقد استبدلت هذه الفرقة بفرقة أخزى من نفس الاعضاء لتكوين الحرس الاختياري لسلامة الوطن. واصبحت جزءاً من الجيش الايطالي. وكان يستطيع ان ينخرط فيها من تتوفر فيه الشروط البدنية والسياسية والخلقية ممن اعمارهم بين ١٧ الى ٥٠ سنة .

ومع ان زعماء الحزب الفاشستي في البرلمان الايطالي وضعوا سياسة البلاد وسنوا القوانين اللازمة لذلك بعد ١٩٢٣ ، لم تكن للحزب صفة دستورية في الحكومة الايطالية . وفي ١٩٢٨ . أعترف الدستور الايطالي بشرعية الحزب الفاشتي . وبعد تعديل قانون الانتخابات اصبح للمجلس الفاشتي الاعلى الحق في تقديم قائمة باسماء مرشحيه للمجلس النيابي، وترشيح من يكون رئيسا للوزارة . أو من يحتل مراكز مهمة في الدولة . واصبح المجلس الفاشستي الهيئة الاستشارية الرئيسية في كل المسائل المتعلقة بالدستور كمسألة وريث للعرش، وحقوق الملك ، وتركيب البرلمان . وصلاحيات رئيس الوزراء ، وعلاقة الكنيسة بالدولة. كما اصبح له الحق في البت في المعاهدات الدولية التي لها مساس بتغيير حدود المملكة الايطالية . وهكذا اصبح المجلس الفائتي الاعلى جزءا من اجهزة الدولة بحكم الدستور بعد ان كان الجنة الحزب الفاشتي يستشيرها رئيس الوزراء بصورة غير رسمية .

النظرية الفاشستية :

لم تكن للفاشستية فلسفة او منهجا قبلى مجيئها الى الحكم . وقد قال موسوليني بهذا الصدد في كتابه الذي اصبح مصدراً اساسياً للفاشستية : ((أن الفاشية لم تكن عقيدة موضوعة بصورة مفصلة قبل المجيىء الى الحكم ، انما كانت وليدة الحاجة الماسة إلى العمل. وكانت عملية منذ البداية وليست نظرية)) . ان الفاشتية عملية تجريبية ، وكانت تتبع ذلك المنهج الذي يقدر له النجاح في الوصول إلى غاياتها، أو كما قال احد مفكري الفاشتية ((ان الحزب كان يدعى التوجه نحو اليسار، بينما الحكومة كانت تتوجه نحو اليمين. لكن الواقع اتبع الاثنان طريق اللف والدوران حسبما تقتضيه الظروف)) .

الدولة :

كانت الفاشتية عبارة عن مجموعة من العقائد المبنية على الفكر القائلة بان الدولة هي حقيقة قائمة بذاتها بصرف النظر عن الافراد الذين يؤلفون الدولة . وان الدولة مصدر الحريات، والفرد يتمتع بتلك الحريات فقط التي تمنحها الدولة. وليس للفرد حق الاعتراض. وقد اكدت الفاشتية على المستقبل دون الحاضر والتضحية في سبيل المستقبل والاجيال المستقبلة. ولامت الفاشية الدمقراطية التي تهتم بالجيل الحاضر، وهذا في الواقع خطأ وسوء فهم لان الدمقراطية تهتم بالحاضر والمستقبل وفي النظام الفاشتي يجب ان تودع الحكومة الى جماعة قادرة على ان تسمو فوق المصالح الشخصية كما يجب ان تدرك بما تصبو اليه الوحدة الاجتماعية والتعاون الاجماعي وعلاقة ذلك بالماضي والمستقبل . ورفضت الفاشستية مبدأ السيادة الشعبية ، وأكدت على سيادة الدولة وللشعب صوت استشاري ، لكن السيطرة وادارة الدولة يجب ان تكون بيد الذين تم اختيارهم من قبل مؤسسات الدولة السياسية . ويجب تنظيم القادة وتدريبهم بشكل يؤلفون حكومة كفوءة . واكدت الفاشتية على الاخوة والمساواة دون الحرية. كما اكدت على الضبط والشعور بالمسؤولية والطاعة . وفي قمة هرم النظام الفاشتي يقف الزعيم Duce الذي يقرر سياسة الدولة الموجهة نحو هدف واحد ازدياد عظمة وقوة الدولة الايطالية . ولقد شجع موسوليني القومية المتطرفة ، والاميرالية والتوسع ، واحتقار النزعة السليمة والاندحارية وتمجيد الحرب ونبذ الأيمان بالسلام الدائمي التي هي في نظره صفة ملازمة للجبناء . الشعب وأكد على روح التضحية . ان الحرب في نظره تجدد النشاط والحيوية وتمنح الشعب النبل والشرف . ومع ان العنصرية لم تكن جزءاً من النظرية الفاشستية لكن بعد توثيق عرى الصداقة مع المانيا في الثلاثينات .طبقت هذه النظرية دون أن تنفذها تماماً .

النظرية النقابية:

أكدت الفاشتية على تنظيم الدولة تنظيماً نقابياً بحسب الجماعات الانتاجية الرئيسية. وكانت النقابية تعني تجمع عدد من المصالح او الشركات الخاصة، وسيطرة الدولة على الشركات والمصالح الكبرى بغية الاكتفاء الذاتي . كما كانت تعني سيطرة الدولة على العمال وتنظيم الدولة للاقتصاد الوطني، وكان احد الاغراض السياسية للاقتصاد

النقابي عدم اعتماد ايطاليا على البلدان الاجنبية وتكتفي ذاتياً . وقد حل التنظيم الفاشستي للعمال محل النقابات القديمة. وكان التنظيم النقابي الجديد شمل اصحاب الاعمال ايضاً. وكان النقابيون ينتخبون موظفيهم الذين في الواقع تعينهم الحكومة . وكانت النقابات للعمالية تتفاوض مع ممثلي منظمات اصحاب الاعمال بكل ما يخص العمال .. ومنعت المظاهرات والاضطرابات .

ولما تأسست التنظيمات النقابية الوطنية في ١٩٢٦ . تقرر تأسيس منظمة تتوسط بين منظمات العمال واصحاب الاعمال ، وبحلول عام ١٩٣٤ تأسسبت (٢٢) منظمة من هذه المنظمات . وكانت كل منظمة تتكون من ممثلين لمجالات الانتاج التي لها علاقة بتلك الصناعة . فمثلاً مجلس منظمة صناعة الاقمشة يتمثل فيه ممثلو اصحاب الاغنام، ومزارعي الكتان وصناع الأقمشة وبائعيها . ويكون المجلس مؤلفاً من ممثلي العمال واصحاب الاعمال في المنظمة وسيطر المجلس القومي على (٢٢) منظمة مؤلفة من (٥٠٠) عضو ، وكان للمجلس لجنة مركزية توجهه ، والجهاز كله كان تابعاً لوزارة التنظيم النقابي تحت حكم موسوليني نفسه . وقد حل هذا التنظيم محل المجلس النيابي سنة ١٩٣٨ .

السياسة الاقتصادية :

قامت الحكومة الايطالية منذ البداية بالاشغال العامة التي كان الغرض منها الدعاية والهيبة اكثر من المنافع الاقتصادية، وأول اجراء كان في مجال استصلاح الاراضي ، وتجفيف المستنقعات وتقديم المساعدات الكثيرة الى البواخر التجارية ، وحماية الصناعات الوطنية ، وتثبيت سعر العملة الايطالية ، والاكثار من محاصيل الحنطة . وقد اضطرت الحكومة الايطالية ان تتدخل في الشؤون الاقتصادية بصورة فعالة في الثلاثينات نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية. وكانت معالجة الحكومة للازمة وفق مبادئ الفاشتية فقدمت المساعدات الكثيرة للصناعة . فقد تأسست مؤسسة البناء الصناعي سنة ١٩٣٣ لتقديم قروض طويلة الاجل للصناعات التي وقعت مضايقات الازمة الايطالية . ومع ان الحكومة لم تطبق سياسة التاميم العام ، لكن تدخلت اكثر فأكثر في الاقتصاد القومي . وبحلول عام ١٩٤٠ سيطرت مؤسسة البناء الصناعي وحدها على ٢٠٪ من الاقتصاد القومي . لقد كانت البطالة في ١٩٣٣ حوالي مليون عاطل. اضطرت الحكومة ان تقدم لهم المساعدات. وفي نفس الوقت. انشأت مشاريع عامة للتخفيف من البطالة وفي ١٩٣٤ ، حددت الحكومة ساعات العمل بـ ٨ ساعات يومياً و ٤٠ ساعة في الاسبوع وارتفعت الاجور وقد اثرت الحرب مع الحبشة ١٩٣٥ والتدخل في الحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ على الاقتصاد الايطالي . كما ان انتسلح اضعف اقتصاد ايطاليا كثيراً .

الاتفاق مع الفاتيكان :

منذ ان استولت الحكومة الايطالية على روما في ١٨٧٠ . كانت العلاقات سيئة مع الفاتيكان . وفي شباط ١٩٢٩ ، قام موسوليني بعقد اتفاقية لا تيران مع البابا بموجبها اصبح للبابا السلطة الزمنية على منطقة محددة حول الفاتيكان وهي مساحة ١٠٨ دونمات فيها مدينة الفاتيكان ضمن روما ، وكذلك يحكم قلعة كوندولفو مقر البابا الصيفي خارج الفاتيكان . كما ان الحكومة الايطالية تدفع عن الممتلكات الباباوية التي صادرتها ، والدولة تدفع رواتب رجال الدين وممتلكات الكنيسة معفاة من الضرائب والزواج يكون ديني في الكنيسة ، ودروس دينية في المدارس الابتدائية والثانوية واستخدام المواصلات مجاناً. وللبابا حق تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع الدول في العالم .

السياسة الخارجية :

روجت الحكومة الايطالية ان ايطاليا لم تحصل على حصتها الكاملة من الغنائم بعد الحرب العالمية الاولى. وقد تدهورت علاقاتها مع يوغوسلافيا حول الحدود بين الدولتين. كما ان العلاقات لم تكن مرضية مع بريطانيا وفرنسا لأنهما حرمتا ايطاليا من الغنائم من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان موسوليني كان يريد تأسيس امبراطورية تسيطر على البحر المتوسط ، وتجعل بحر الادرياتيك بحيرة ايطالية وبناء اسطول قوى لهذا الغرض. وهذا معناه تكدير العلاقات مع بريطانيا وفرنسا واليونان ويوغوسلافيا وكانت ايطاليا قد اتفقت مع يوغوسلافيا في معاهدة رابالو ١٩٢٠ ان تكون فيوم مدينة حرة وانسحبت الجيوش الايطالية منها لكن في معاهدة أخرى عام ١٩٢٤ ، تقرر ان تمتلك ايطاليا هذه المدينة وتمتلك يوغوسلافيا مدينة بورتوبروس القريبة منها . أما بخصوص العلاقات مع فرنسا وانكلترا وإن كانت متوترة لكن بصورة عامة حافظت على صداقتها كما كانت ايام الحرب ضد المانيا في العشرينات وفي آذار ١٩٣٣، اقترحت ايطاليا ميثاقاً بين انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا لاجل التعاون واقرار القضايا السياسية في أوربا ومجابهة تأثيرات الدول الصغرى في عصبة الأمم. ومع أن فرنسا اجرت عليه تعديلات كثيرة بسبب علاقاتها مع دول أوربا الوسطى لكن الدول لم توقع عليها .

وقد عقد موسوليني بروتوكول روما مع النمسا بخصوص التعاون التجاريعام ١٩٣٤ ، لكن اهمية البروتوكول كانت من الناحية السياسية، اذ وعد موسوليني مساعدة ديلفوس مستشار النمسا، ولما اغتيل ديلفوس ارسل موسوليني جيوشه الى الحدود النمساوية ، في ممر برينر لكن الحرب الحبشية الايطالية في ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ وتدخله في الثورة الاهلية الاسبانية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ أجبره عن التخلي عن النمسا والتفاهم مع المانيا والتحالف معها عن طريق محور روما برلين في تشرين الأول ١٩٣٦، ومع اليابان ضد الكومنترن في تشرين الثاني ١٩٣٧ ، والتحالف الفولاذي او ميثاق الصلب العسكري بين المانيا وايطاليا ايار ١٩٣٩ .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: المانيا بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية : Germany Between the Two World Wars 1918-1939

محتوى المحاضرة الرابعة

المانيا بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

جمهورية فايمار :

تنازل القيصر وليم الثاني عن العرش في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨ ، بعد ثورة ١٩١٨ وفر الى هولندا، وتنازل معه جميع حكام المانيا ، المستشار ماكس امير ولاية بادن ، آخر مستشاري الامبراطورية الالمانية، مقاليد الحكم الى فردريك ايبرت زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي وزميله فيليب شايدمان للقيام بمهمة الصلح مع الحلفاء والف ايبرت حكومة من ستة اشخاص لادارة البلاد سميت بحكومة المديرين التي بدورها اصدرت مرسوماً لاجراء انتخاب المجلس الوطني في تشرين الثاني. وقد سرح هندنبرك . رئيس اركان الحرب الالماني ، الجيش دون حدوث اضطراب عظيم لقد تأسست حكومات ثورية ذات ميول اشتراكية في كثير من الولايات الالمانية. كما تشكلت هيئات الجنود والعمال في بعض الاماكن على غرار الاتحاد السوفيتي، وفي برلين تالفت حكومة باسم « سبارتاكوس » برئاسة كارل ليبنخت وروزا لكسمبرك) زعيما الماركسيين الألمان) ، واستمرت مدة اسبوع انهزم خلاله الرئيس ايبرت وجمع الجيش من المتطوعين وساعده في ذلك الجنرال كرونر ، خليفة لودندورف في القيادة العامة وكتاف نسك ، فقضوا على حركة سبارتاكوس ، وقتل كل من ليبينخت وروزا لكسمبرغ .

ولما اجريت الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩ لم يحصل اي حزب على الاكثرية الساحقة في المجلس الوطني. وكان التأكيد على الناحية الدينية في التعليم احدى النقاط الاساسية في حملة الانتخابات خوفاً من ان الحكومات الاشتراكية التي تأسست في بعض الولايات تقضي على التعليم الديني في المدارس ، وقد حصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي على ١٦٥ مقعداً في المجلس بينما حصل الحزب الكاثوليكي على ٩١ مقعد ، والحزب الدمقراطي على ٧٥ مقعد .

الاحزاب السياسية في المانيا في العهد الامبراطوري كانت عبارة عن ثلاث جماعات رئيسية ، اليمين وكان مؤلفاً من المحافظين ، وحزب الرايخ وهم من ملاكي الاراضي (اليوتكرز) ، وجماعة الامبراطور، وحزب الوسط وكان مؤلفاً من الاحرار القوميين) اصحاب الاعمال واقطاب الصناعات (والكاثوليك . اما الحزب الثالث فكان عبارة عن اليسار وهو يتألف من الحزب التقدمي واغلبهم من الاطباء والمحامين والطبقة المثقفة ، والحزب الدمقراطي الاشتراكي ، وفي آب ١٩١٤ انقسم الحزب الدمقراطي الاشتراكي الى قسمين، في اجتماعهم الحزبي ، فشكل الحزب المنسق حزباً باسم الدمقراطي الاشتراكي المستقل تمييزاً له عن الحزب الدمقراطي الاشتراكي الرئيسي .

ولما انتهت الحرب واجريت الانتخابات في كانون الثاني ١٩١٩ ، غيرت بعض الاحزاب اسمائها لتجنب العار الذي لحق بالبلاد على اثر الهزيمة والثورة ، فقد تشكل الحزب الوطني الالماني من المحافظين وحزب الرايخ ، وكان

هؤلاء يؤيدون الملكية والجيش وسمي الجناح اليميني من حزب الاحرار القومي نفسه حزب الشعب الالماني ، وكان يدافع عن مبدأ الحرية ووافق على اعلان الجمهورية، لكنه وقف ضد الاحزاب والتأميم، والشيوعية والفوضوية وكان هذا الحزب يمثل اصحاب الصناعات واقطاب الراسمالية وعلى راسهم كوستاف ستريزمان، اما جناح اليسار من حزب الاحرار القومي فانظم الى الحزب التقدمي الذي سمي بالحزب الديمقراطي الالماني، وكان هذا حزباً بورجوازياً جمهورياً يؤيد تأميم بعض الصناعات والقضاء على اغنياء الحروب وفرض ضريبة تصاعدية على رأس المال ووقف ضد سيطرة النبلاء والجيش ،بينما حزب الوسط المركزي (او الكاثوليكي) ابد جمهورية اتحادية ديمقراطية على اساس التصويت العام والتمثيل النسبي ، وفسح المجال لجميع الطبقات في الحصول على الوظائف واعلان حقوق الانسان ، لكنه عارض الاشتراكية وكان ماثيو ايرز بركم يتزعم هذا الحزب .

اما الحزب الدمقراطي الاشتراكي (اقوى الاحزاب قاطبة) اراد التأميم التدريجي على أسس علمية وعن طريق البرلمان، ووقف الاشتراكيون المستقلون ضدهم واتهموهم بالخيانة لانحرافهم عن المبدأ الاشتراكي الحقيقي ولم يشترك الشيوعيون في الانتخابات لكونهم يكرهون النظام البرلماني .

اعمال المجلس الوطني :

اجتمع المجلس الوطني في مدينة فايمار ليتجنب اضطرابات برلين بسبب ثورة سبارتاكوس ، وكانت المدينة تعيد إلى الاذهان ابطال المانيا الاحرار المحبين للسلام من امثال كوتية وشيلر. وكان انعقاد المجلس الوطني هناك يبين النوايا السلمية للجمهورية الجديدة وانتخب المجلس فردريك ايبرت رئياً للجمهورية واصبح فيلب شايدمان رئيساً للوزراء ، كما أصبح كوستاف نوسكك وزيراً للدفاع وكوستاف باور وزيراً للعمل، اما مايثو ايرز بركر فاصبح وزيراً للدولة، بينما اصبح هوكر بروز من الديمقراطيين وزيراً للداخلية ورانتزاو (مستقل) وزيراً للخارجية .

وكان أول واجب للمجلس الوطني الذي انعقد في شباط ١٩١٩ وضع دستور للبلاد وعقد الصلح مع الحلفاء بعد تشكيل الحكومة التي ذكرناها، ومع وجود عداء تقليدي بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الكاثوليك المركزي، لكن جمعهما الان الاتفاق على بعض النقاط الاساسية، منها ، رغبة الحزبين في تأسيس حكومة جمهورية فيدرالية تتحقق فيها الحرية الفردية، وسيطرة الدولة على المسائل الاقتصادية الى اقصى حد والرغبة الملحة من الجانبين في مقاومة الشيوعية ، وقد ظل التعليم الديني وسيطرة الكنيسة على المدارس، نقطة الخلاف بين الحزبين ، اجل حلها للمستقبل عندما تتكون حكومة دائمية وتستقر الاوضاع وقدمت لائحة الدستور بعد تعديلات كثيرة من قبل حكومات الولايات الى مجلس الوطني الذي وافق عليها في نهاية تموز ١٩١٩ بأغلبية (٢٦٢) صوت ضد (٧٥) صوت ، وصار نافذ المفعول في ١٤ اب بعد موافقة الرئيس عليه وكان الدستور من وضع هوكر بروز (وزير الداخلية) بصورة رئيسية وكان هذا استاذ للقانون الدستوري سابقاً .

الحكومة الالمانية :

لقد تألفت السلطة التشريعية بموجب الدستور الجديد من مجلسين ، مجلس اعلى هو ريخشرت المكون من ممثلي الولايات الالمانية (عددها ١٨ ولاية) وهذا يقابل مجلس الشيوخ ولكل ولاية ممثل واحد مضافا اليه ممثل اخر لكل مليون نسمة من سكان الولاية وذلك لتقليل سيطرة بروسيا على بقية الولايات، وكان عدد الاعضاء (٦٦) في Reichstat يمارسون صلاحيات واسعة .

وكانت موافقة هذا المجلس ضرورية للتشريع . فاذا لم يوافق على اللائحة التي وافق عليها را يخشتاغ ، فتعود اللائحة الى المجلس الاخير را يخشتاغ واذا حصلت اللائحة على موافقة ثلثي الاعضاء بعد المناقشة الثانية تصبح قانوناً .

اما Reichstag أو مجلس النواب ينتخب نوابه لمدة سنوات من طريق سبع التصويت العام السري المباشر لكل من بلغ الواحد والعشرون سنة من العمر بحسب الدستور مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات وينتخب رئيس الجمهورية بانتخاب شعبي لمدة سبع سنوات وفي حالة عدم حصوله على الاصوات المطلوبة تعاد الانتخابات مرة ثانية ، وبإمكان مرشح اخر ايضا ان يقدم نفسه، وفي هذه الحالة كان على الرئيس ان يحصل فقط على الاصوات المطلوبة لفوزه في الانتخابات، وقد منحه جميع الحقوق الاساسية التي تعطى لأي رئيس للجمهورية في الدول البرلمانية ، فبموجب المادة الثالثة والخمسين يعين الرئيس المستشار ووزرائه بعد ان يقدم المستشار قائمة بأسماء الوزراء الى الرئيس، وللأخير الحق في اقالتهم، كما على المستشار أن يحصل على ثقة الرايخشتاغ في ممارسة صلاحياته، ومعنى هذا ان المستشار مسؤول تجاه رئيس الدولة وتجاه الرايخشتاغ وقد استخدم الرئيس هندنبرغ هذه الصلاحية في اقالة المستشار برونك عام ١٩٣٢ مع ان الاخير كان يتمتع بثقة الرايخ .

وبموجب المادة الثامنة والاربعين يستطيع رئيس الدولة ان يعلن حالة الطوارئ ويحكم بالمراسيم ويعطل بعض احكام الدستور، في حالة الاخلال بالنظام وفقدان الامن في البلاد الى ان يعود النظام الى مجراه الطبيعي، وكان على الرئيس ان يبعث بهذه المراسيم الى الرايخشتاغ خلال شهر بعد انتهاء حالة الطوارئ ولم يكن لزاماً على الرايخشتاغ ان يوافق على هذه المراسيم بل الغائها ، لكن جرت العادة ان يبلغ الرايخشتاغ بعد شهر او اكثر من اصدار المراسيم ، وهذه المدة كانت كافية لإعادة الامور الى مجراها الطبيعي وعندئذ ما كان على الرايخشتاغ الا ان يوافق على المرسوم ، وقد اصدر الرئيس ١٣٥ مرسوماً قبل عام ١٩٢٥ وتوقف اصدار المراسيم لكي يعود مرة ثانية بعد عام ١٩٣٠ وعندئذ تعطل التشريع وتنازل الرايخشتاغ عن مسؤولياته التنفيذية بعد ذلك

لم يستطع الرايخشتاغ ان يلعب الدور المناط به بموجب الدستور وكان من المتوقع ان يحكم الرايخشتاغ المانيا فكان هذا المجلس يسيطر على الوزارة ويسن القوانين وله صلاحية الغاء المراسيم الصادرة من رئاسة

الجمهورية ، وتعديل الدستور بموافقة ثلثي اعضاء الحاضرين. لقد فشل الرايخشتاغ في اداء مهمته لان الاعضاء فضلوا الحزبية على البرلمان لتدريبهم الحزبي فاصبح المجلس بمثابة ناد للأحزاب سيطر عليه الحزبان النازي من اليمين والشيوعي من اليسار، وصار الصراع بين الحزبين عنيفاً لأجل السيطرة النهائية .

الجهاز الاداري :

كانت الحكومة الالمانية اكفا حكومة في أوربا قبل الحرب اذ اشتهرت بنظام حكمها الممتاز وموظفيها القديرين، وإدارة بلديات كفوءة نالت اعجاب أوربا والعالم وقد ظلت المانيا كذلك بعد الحرب على الرغم مما اصابها من نكبات، ومع ان المانيا كانت جمهورية اتحادية فيدرالية لكن الحكومة المركزية سيطرت على كل صغيرة وكبيرة داخل البلاد .

لقد غير دستور فايمار كثيراً من الأمور، لكنه حافظ على اكثر الاشياء ايضاً ففي الوقت الذي قضى على الكيانات القديمة مثل القيصر (الامبراطور) وامراء الولايات الذين ذهبوا الى المنفى، لم تخسر الطبقات الاجتماعية السابقة املاكها . واحتفظ القيصر واصحاب الاراضي بممتلكاتهم كما لم يقضي الدستور على الكارتيلات الصناعية والاحتكارات، وبقيت البيروقراطية الالمانية والنظام القضائي والشرطة كما كانت في السابق ونظام السلك الوظيفي الالماني الذي كان مفخرة بسمارك وعهده، ظهر من جديد اقوى من السابق لشعورهم بان العهد الجديد لا يستطيع الاستغناء عنهم على الرغم من اتصالهم القوى بالعهد السابق الامبراطوري وبقي الجيش الالماني صورة مصغرة للجيش القديم لكن الجامعات خسرت فرصة ثمينة للقيام بالإصلاحات .

التجربة الديمقراطية :

بدأت التجربة الدمقراطية في المانيا في القرن العشرين مع ان التقاليد الدمقراطية في المانيا ترجع اصولها الى ثورة ١٨٤٨ ، لما اجتمع احرار المانيا في مدينة فرانكفورت للنظر في أمر الوحدة الالمانية وكان تنظيم العمال في المانيا أقوى من اي دولة في أوربا وحزبهم الديمقراطي الاشتراكي اقوى حزب في أوربا ايضا ، وتمتعت المانيا بنظام ثقافي ممتاز وشعب مثقف حيث انتشرت الثقافة بين جميع طبقات الشعب ، كما ان التأكيد على الفردية وحرية الفكر يرجع أصلها الى عصر الاصلاح الديني .

ومع ان الطبقة الارستقراطية الالمانية كانت متنفذة ومسيطرة أكثر مما يسمح به عددهم القليل، لكن هذه السيطرة كانت محدودة جداً فقد كانت الطبقة الارستقراطية الانكليزية تمارس سيطرة سياسية في بريطانيا أكثر بكثير من مثيلتها في المانيا . وكان نبلاء بولندة والمجر اكثر نفوذاً في بلادهم من المانيا وبريطانيا فمع وجود النبلاء المتنفذين نجد ان الحزب الدمقراطي الاشتراكي امسك بزمام الحكم منذ انتهاء الحرب الى مجيء النازيين الى الحكم

ويعزى خروج السيطرة من يد النبلاء الى ان التصنيع في المانيا وضع السلطة في يد الطبقة الرأسمالية التي اضطرت ان تساوم الطبقة العاملة التي كان يمثلها الديموقراطيون الاشتراكيون الى درجة كبيرة .

لكن مع ذلك كانت قوى غير الدمقراطية تعمل عملها اذ كانت التجربة الديمقراطية مرتبطة ايضا بالهزيمة في الحرب ومعاهدة فرساي الجائرة التي املت الدول الديمقراطية الغربية شروطها القاسية على الجمهورية المانية الفتية التي اضطرت ان تنفذ شروط مؤتمر الصلح دون ان تستطيع تقوية الجمهورية الديمقراطية ، فضلاً عن ذلك ان التجربة الديمقراطية ظهرت في مجتمع لم تكن روح المساواة فيه منتشرة بين جميع افراد الشعب ، وكانت المنزلة الاجتماعية لا تزال مقدسة ومحترمة ، ولم يكن الناس ينظرون نظرة المساواة الى بعضهم البعض، ولم يؤمنوا بالديمقراطية السياسية التي تؤكد على ان الفرد لا يتميز عن الاخر الا بكفاءته ،وكانت الحكومة الالمانية تؤكد على القومية وان تطور الاحداث مهد السبل نحو الدكتاتورية .

كب بوش :

في الوقت الذي تنعدم سيادة القانون ويفقد النظام وتسود الغوغائية يذهب كل فرد يطبق القانون لنفسه . ويمكن القول بان الحالة في المانيا كانت بهذا الشكل بعد الحرب مباشرة عندما قامت الحكومة بتسريح الجيش وانتشرت البطالة فقد تشكلت فرق مجندة تسمى بكتائب الاحرار من الجنود المسرحة الذين لم يجدوا عملاً فنظمو انفسهم لتأييد فئات سياسية ، وقد استخدمتهم الحكومة للقضاء على الاضطرابات وكان كب بوش في اذار ١٩٢٠ مثالاً بارزاً لما كانت تقوم به هذه الكتائب تمثل حركة المحافظين المناهضة لحركة السبارتاكوس ، كان الدكتور ولفكانك كب الزعيم السياسي لهذه الحركة، اشتهر بنشاطه في الحركات الوطنية ولعب دوراً فعالاً في المنظمات الدعائية ، لقد استغل ولفكانك كب وزملائه عدم شعبية حكومة برلين منذ توقيع معاهدة فيرساي، فطلب من الحكومة رفض معاهدة فرساي وايقاف تسريح الجيش ونزع السلاح واراد كب تأسيس دولة دكتاتورية يترأسها ولي العهد السابق ابن الامبراطور وليم الثاني ، وبدلا من ان يعد تحضيراته سراً عمل على التشهير والوعيد ، وفي اول آذار ١٩٢٠ طلبت جماعة كب من الحكومة الالمانية اجراء انتخابات جديدة للرايخ ولرئيس الجمهورية وتكوين وزارة من الاختصاصيين وايقاف تسريح الجيش ونزع السلاح، ولما كان فريدريك ايبرت رئيس الدولة ضليعاً في المفاوضات اذعن في بادئ الامر لكنه في اليوم التالي أصدر وزير الدفاع الجنرال نوسكك بموافقة ايبرت قراراً باعفاء القادة العسكريين في جماعة كب من مناصبهم . كان هذا القرار كافياً لخلق مشكلة حادة اذ ان جماعة احتلت مدينة برلين وانهزم فريدريك ايبرت وجماعته الى ستوتكارد وكون كب حكومة خاصة في برلين.

لكن سكان برلين ضاقوا ذرعاً بحكومة كب ورفضت البيروقراطية في برلين تنفيذ اوامر كب ورفض البنك الالماني صكوكه ، ووقف العمال ضده، كما انه لم يستطع الحصول على تأييد الجيش الألماني، ومع ان كثيرين من رجال

الجيش يؤمنون بنفس مبادئ كب وجماعته ، لكنهم اعتبروا عمله طائشا وفي غير وقته ، ولم يكن الجنرال فون سيخت Seekt قائد الجيش الالماني يرغب ان يورط جيشه في قضايا كان متأكداً انها تستفز الحلفاء .

وقد اعلن ايبرت اضراباً عاماً في مدينة شتوتكارد فاستجاب العمال حالا واصبحت برلين دون خدمات كالماء والكهرباء ووسائط النقل والجرائد والمواد الغذائية وفي ١٧ اذار انهزم كب وجماعته من برلين وتركت الكتائب الحرة المدينة لكن حكومة ايبرت ولم تعاقب اياً من الكتائب الحرة يوما ما .

التطور الاقتصادي :

لقد خسرت المانيا بموجب معاهدة فيرساي أكثر من ١٤,٦٪ من اراضيها الزراعية و ٧٤,٥٪ من حديدها الخام و ٦٨,١٪ من الخارصين ٢٦ ٪ من الفحم كما خسرت سفنها التجارية فضلاً عن التعويضات السنوية التي كانت تدفعها الى الحلفاء. وقد تضررت مصانعها وطرق مواصلاتها اثناء الحرب وكان الحزب الديمقراطي الاشتراكي يريد تأميم الصناعات لكن الشعب لم يهتم بهذه الناحية ، لان الحكومة في الماضي كانت تتدخل في المشاريع الصناعية ، وكانت السكك الحديدية، والتلفون والتلغراف والمصالح العامة الأخرى كالبلديات ووسائل النقل والمواصلات والكهرباء واسالة الماء والتزويد بالغاز كل ذلك تحت سيطرة الدولة .

ومع ان الحكومة لم تستطع تأميم الصناعات التي تأسست عام ١٩١٩ من قبل شركات خاصة ، كالبوتاس والصلب والفحم لكنها استطاعت السيطرة على هذه الكارتلات بتنظيمها بموجب قانون خاص وبصورة غير مباشرة عن طريق الضرائب وتنظيم التجارة والاجور ، كما اسست شركات حكومية ومنظمات تعاونية كانت تنافس الشركات الرأسمالية الفردية، وتطورت هذه الصفة الخاصة باقتصاديات المانيا أكثر من أي قطر اخر وكانت الحكومة الالمانية قد اسست صناعات حكومية اثناء الحرب ظلت تشكل أهم الصناعات الالمانية بعد الحرب ولهذا كان الاتجاه الاقتصادي في المانيا غير الاتجاه في الولايات المتحدة الامريكية التي ظلت شركاتها فردية .

لقد قامت الحكومة الالمانية بإصلاح المصانع التي خربتها الحرب واستخدمت العلوم الحديثة في تطوير الصناعة والاقتصاد القومي. كما أن الصناعات الالمانية كانت تندمج وتتوحد بشكل الكارتيلات، واهم اشكال الكارتيلات كانت تلك التي تخص الصباغة التي سيطرت على (٤٠٠) نوع من الصناعات داخل المانيا و (٥٠٠) نوع خارج المانيا وكان هذا الكارتيل مسيطراً على جميع المواد الكيمياوية والكازولين والمطاط، وقد استطاعت المانيا بفضل تجديد صناعاتها ان تبلغ الذروة في الصناعات الكيمياوية والادوات الكهربائية والعدسات .

كما ان البواخر التجارية الجديدة التي بنتها المانيا كانت سببا لنشاط تجارتها وكان ثلث المواد المصنوعة يصدر الى الخارج وازدادت البضائع المستوردة ولما هبطت الصادرات الى الثلث بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣ ،

ازدادت البطالة بنسبة ثلثين (اي من ٢,٢٥٨ في سنة ١٩٣٠ الى ٦,٠٣١٠,٠٠٠ في سنة ١٩٣٢) ولمواجهة هذه الازمات قرر المستشار برننك سيطرة الدولة على اقتصاد البلاد .

السياسة العمالية :

لقد كان بسمارك اول من قام بالتشريعات لحماية العمال وتحسين احوالهم في الثمانينات من القرن الماضي وقد جددت حكومة المانيا القوانين العمالية بشكل اوسع واشمل في العشرينات من هذا القرن ، كقانون الضمان ضد البطالة والعمل (٨) ساعات في اليوم، لقد كان التعاقد العمالي امر تقوم به الاتحادات العمالية مع اصحاب الاعمال في العهد الامبراطوري ، اما الان فقد عززت التشريعات الحكومية في العهد الجمهوري مركز الاتحاد العمالي ووجدت الحكومة أنه من الافضل ترك تنظيم العلاقات العمالية الى الاتحادات العمالية واصحاب الاعمال وعدم تدخل الحكومة الا اذا لم تصل الاتحادات العمالية واصحاب الاعمال الى اتفاق ، وفي حالة عدم اتفاق الجانبين تصدر الحكومة قرارها فان قبله جانب يكون لزاماً على الجانب الاخر ان تقبله وللحكومة سلطة فرض التعاقد الجماعي على العمال واصحاب الاعمال في اي مصنع أو منطقة حتى اذا لم يشترك الجانبان في المفاوضات مباشرة . وقد ازداد الاعتماد على التدخل الحكومة بصورة مستمرة بحيث انها اخذت تمارس سيطرة عظيمة في تعيين الاجور وتحديد الاسعار ، وساعد هذا التدخل في تنفيذ سياسة الانكماش بعد ١٩٣٠ وذلك بتخفيض الاجور والاسعار ، لكن التدخل الحكومي كان معرضاً للانتقادات واخذ الناس يتهمون الحكومة بما يحدث من ازمات في النظام الاقتصادي. فأتهمها اصحاب الاعمال بانخفاض الاسعار واتهمها العمال بانخفاض الاجور .

التطورات السياسية :

اضطر الامبراطور وليم الثاني الى التنازل عن العرش على اثر قيام ثورة ١٩١٨ وان الرئيس ولسن قد طلب ذلك كشرط لبدء المفاوضات مع المانيا ، وقد خسر الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستشارية التي تمتع بها مدة سنتين من ١٩١٨ - ١٩٢٠ فحل فيهر نباك زعيم الحزب الكاثوليكي المركزي محل شايدمان وباور في المستشارية. وخسر الحزب الاشتراكي (٥٠) مقعداً في الانتخابات التي جرت في ١٩٢٠، وبدأت الاحزاب السياسية تنظم نفسها وحصل الحزب الكاثوليكي على (٤) ملايين صوت، وشكل فيهرنباك حكومة من الحزب الكاثوليكي والديمقراطي وحزب الشعب، وكان الحزب الاخير يمثل اصحاب الاعمال الذين وجدوا جمهورية فايمار رمز للخزي والعار . ولما سقطت حكومة فيهرتباك في ايار ١٩٢١ ، تشكلت وزارة من الحزب المركزي برئاسة جوزيف ويرث Wirth وعلى الرغم من سقوط وزارته بعد ثلاثة اشهر) في اب (لكن جوزيف ويرث استمر في وزارة ائتلافية استمرت الى تشرين الثاني ١٩٢٢ وسقطت عدة وزارات بعد ذلك بتأثير تدهور العملة الالمانية نتيجة احتلال الروهر ومطالبة فرنسا بالتعويضات .

وفي اب ١٩٢٣ شكل ستريزمان الوزارة وقرر انهاء سياسة المقاومة السلبية ومناوءة الغرب وكان كوستاف ستريزمان رئيس حزب الشعب وقبل مشروع داووز واشترك في مؤتمر لوكارنو سنة ١٩٢٥ . لقد كان ستريزمان من اقطاب الراسماليين الالمان ويميل إلى الحكم الاتوقراطي، ولهذا عدّ جمهورية فايمار حلا وقتيا المشكلة المانيا ، وبحكم ميوله اليمينية ازداد عدد مؤيديه اليمينيين واصبح عدد اعضاء حزبه في الرايخ (٩٥) عضواً في عام ١٩٣٥ بعد ان كان (٧٤) عضواً ، وقد اضطهد الشيوعيين واليسار وبذلك ازداد عدد أعضاء الشيوعيين من (٤) اعضاء الى (٦٢) عضواً ، وكانت الزيادة الى اليمين واليسار على حساب الاحزاب المعتدلة بزيادة اليمين الى (١١,٥) مليون ، ونقص الجمهوريين غير الاشتراكيين ٧٠٪ من عددهم في عام ١٩١٩، وهكذا لأول مرة اصبحت الأحزاب القومية (الحزب القومي وحزب الشعب) تنال اكثرية من الاصوات تزيد عن مجموعة سنة مجموع ما يحصل عليه حزبين آخرين سوية> وعلى اثر ذلك شكل الحزب القومي الوزارة سنة ١٩٢٥ واصبح هانز لوثر رئيسا للوزراء واصبح ستريزمان من حزب الشعب وزيراً للخارجية ومسؤولاً عن العلاقات الودية التي نشأت بين المانيا ودول الحلفاء بعد معاهدة لوكارنو ، وكانت نتيجة سياسته هذه ان انتشر الرخاء في المانيا ودخلت في عصبة الامم وقوى علاقاته الودية مع الاتحاد السوفيتي واستمر عقد معاهداته التجارية مع الحكومة السوفيتية التي بدها سنة ١٩٣٢ في رابالو .

رئاسة هندنبرك

١٩٢٥ - ١٩٢٢ مات الرئيس فردريك ايبرت سنة ١٩٢٥، وكان من الضروري اجراء انتخابات الرئاسة بحسب دستور فايمار ولما اجريت الانتخابات العامة لم يحصل مرشح القوميين على الاكثرية الساحقة في الانتخابات الاولى . عندئذ قررت الاحزاب اليمينية ترك مرشحيهم وانتخاب الفليد مارشال فون هندنبرك رئيسا للجمهورية . بينما اتفقت احزاب اليسار ترشيح ولهلم ماركس رئيس الحزب المركزي . وكانت نتيجة الانتخابات ان فاز هندنبرك بالاكثرية بحصوله على ٧٦٦,٦٥٥,١٤ صوت لقد كان انتخاب هندنبرك للرئاسة انتصار للرجعية ، وكان رجال السياسة في الغرب يخشون استرجاع عائلة هو هنزلرن الى المانيا، لكن هندنبرك الذي ظل مخلصاً للامبراطور لم يحاول ان يخالف الدستور الأمر الذي ساعد على انتخابه مرة اخرى سنة ١٩٣٢.

لقد كان للرخاء الذي انتشر في المانيا منذ ١٩٢٥ ، اثر كبير في تقليل الانتقادات ونجاح الرجعيين في الحكم. وبدات انتكاسة الاحزاب اليمينية لاول مرة في انتخابات ١٩٢٩ ، وحصل الحزب الدمقراطي الاشتراكي على ١٥٣ كرسي ، ونقص عدد النواب القوميين من ١٠٣ الى ٧٢. ولكا كانت الاحزاب الاشتراكية قد حصلت على ٤٠٪ من

المقاعد شكلت الوزارة، واصبح هيرمان مولر رئيسا للوزارة وكانت المصاعب الناجمة عن الازمة الاقتصادية العالمية اكثر مما يتحمله مللر ووزارته وواجه انتقادات عنيفة في كل مكان فاتهمه القوميون والاشتراكيون القوميون بقبول مشروع يونك وانشقت الوزارة على نفسها وخاصة بسبب الضمان الجماعي فاستقال في آذار ١٩٣٠ .

وقد ألف هنريك برونتك زعيم الحزب المركزي الوزارة خلفا لهيرمان مللر زعيم الاشتراكيين الدمقراطيين وقد نعت الناس وزارته بوزارة الجوع نظراً لان الازمة الاقتصادية قد بلغت اقصاها في هذا الوقت كان برونتك اقتصاديا دون ان يكون خيراً بالسياسة، وقد نجح بسبب معارضته للاشتراكيين الديمقراطيين والحركة العمالية ونشاطه في اسقاط حكومة هيرمان مللر فرشحه اصحاب الصناعات الثقيلة والطبقات العليا ومع أنه كان من ذوي النزعة الحرة نظرياً لكنه ساعد على قلب الجمهورية عن طريق الحكم بالمراسيم . وقد التجأ إلى ذلك لانه لم يفز بالاكثرية في انتخابات ١٩٣٠، لقد حاول بروتنك ان يقلل من وطأة التضخم باتباع سياسة الانكماش لمواجهة الازمة الاقتصادية، ولما كان ذلك يعني خفض الاسعار والاجور فلم ينل رضى الجمهور، ولما كان اعضاء البرلمان يريدون الفوز في الانتخابات رفضوا اجراءات برونتك ،غير أن هندنبرك نصحه بتطبيق المادة ٤٨ من دستور فايمار وهي الحكم بالمراسيم في الظروف الشاذة، واهمال الأساليب البرلمانية الاعتيادية، وهكذا استطاع برونتك ان يتحدى الرايخشتاغ في تنفيذ برنامجه عن طريق المراسيم ولما استنكر الرايخشتاغ الحكم بالمراسيم قرر بروتنك حل البرلمان .

وقد تمكنت الاحزاب اليمينية أن تقوى نفسها فازداد عدد نواب الاشتراكيين القوميين النازيين الى ١٠٨ ، وفي ١٤ نيسان . ١٩٣٢ قرر برونتك اتخاذ اجراءات صارمة ضد النازيين وحرس هتلر وحرس الصاعقة SS.SA، وأمر بتشريحهم، وعدم السماح لتنظيمات حزبية عسكرية داخل المانيا ، وفي ١٢ ايار صوت الرايخشتاغ ضد حكومة برونتك وسحب الثقة منها ، فاستقال " برونتك في نهاية مايس، لان الوزارة فقدت ثقة هندنبرك رئيس الجمهورية ايضاً .

لقد كان برونتك ضحية مؤامرة سياسية دبرتها جماعة الرئيس هندنيرك مدعية بأن برونتك لم يعد يتمتع بثقة الشعب ولا يمثل الرأي العام وعلى العموم فقد تأسف العالم الغربي بسقوط برونتك لانه كان جمهورياً دمقراطياً مخلصاً في نظرهم والواقع لم يكن برونتك ذلك الرجل . فقد كان ملكياً ويمهد لإرجاع عائلة هوهنر لرن الى الحكم، لكن الاحداث التي ادت الى مجيع هتلر الى الحكم ومشاغله الكثيرة الاخرى حالت دون ذلك ، وعلى الارجح لم يكن برونتك يبقى في الحكم مدة طويلة مهما حاول اصلاح الوضع، الا ان الذي سارع في اسقاطه هو لما اراد توطين ، اسكان شراذم من العاطلين من الجنود المسرحين في المزارع المهجورة العائدة الأكابر اصحاب الاراضي

المعروفين يونكرز في بروسيا الشرقية الامر الذي خوف الرئيس هندنبرك واصدقائه يونكرز، وكانت الضحية الأولى وزير الدفاع الجنرال كرونز الذي ضايقوه في الريخشتاغ فاستقال في (١٣) ايار، وفي ٣٠ ايار استقال برونتك وقد اضناه التعب ومرض القلب .

مستشارية بابن وشلايخر :

فرانز فون بابن كان ضابط في الخيالة وكاثوليكيا من عائلة غنية في ولاية ويستفاليا على الراين، وقد ارتبط عن طريق امه باقطاب الصناعات في منطقة السار، وكان ملحقاً عسكرياً في واشنطن بامريكا ايام الحرب العالمية الأولى حيث طرد وقد ارتبط بصداقة متينة باوسكار هندنبرك نجل رئيس الجمهورية، وكذلك بجنرال كورت شلايخر ، وبرئيس الجمهورية وفي ١ حزيران ١٩٣٢ ، عينه الرئيس هندنبرك مستشاراً محل برونتك ، فعين هذا الجنرال شلايخر وزيراً للدفاع، وفون نوراث السفير السابق في لندن، وزيراً للخارجية وكان شلايخر يعتقد ان هتلر وحزبه النازي يمكن ان يساعدوا بابن وان كان لمدة موقتة بدخوله وزيرين نازيين في الوزارة وبهذه الفكرة الغى بابن قرار وزارة برونتك السابقة بحل منظمات الحرس الخاص وحرس الصاعقة، وفسح لهم مجال العمل مرة اخرى وقبل الانتقال من جمهورية فايمار الى المانيا النازية من الضروري بيان كيفية ظهور النازية وزعيمها هتلر

ظهور الاشتراكية القومية النازية في المانيا :

اسس انتوني در يكسلر احد صناع الاقفال في ميونيخ، جمعية العمال المستقلين في آذار ١٩١٨ وكان غرضه من ذلك القيام بصلح شريف مع الحلفاء غير ان انتهاء الحرب اجبره على تنظيم جمعيته مرة اخرى وتكوين حزب العمال الالماني ، وفي ١٩١٩ انضم الكابتن الرائد ايرنيست رويم الى حزب العمال الالماني ، وانضم معه عدد من اصدقائه، وعدد كبير من الجنود المسرحين لقد كان رويم ذا كفاءة تنظيمية ، واثبت ذلك في تنظيم وبناء الحزب. وكان من بين المنضمين الأوائل كوتفريد فيدر ، وهو مهندس شاب يكتب في الاقتصاد ، وصاحب نظرية الرأسمال المنتج والرأسمال غير المنتج وفي نظره ان الرأسمال غير المنتج على الاكثر تحت سيطرة اليهود والشركات الكبيرة. ولقد كان الجيش في هذا الوقت نشطا في السياسة ، والقى فيدر بعض المحاضرات على بعض وحدات رجال الجيش المرابطة في ميونيخ وهنا استمع اليه ادولف هتلر لاول مرة وتأثر بنظرياته ، وكان هتلر يخطب بين حين وآخر ، فلما وجد آمره قابليته الخطابية عينه محاضراً على الجنود لبث الحماس والشعور القومي فيهم .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: الازمة المنشورية

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية : crisis Prismatic

الازمة المنشورية

أرادت اليابان أن يكون لها نصيب في الاستعمار الحديث وذلك بخلق مجال حيوي لها وكانت خطوتها الأولى هي الحرب مع الصين(١٨٩٤-١٨٩٥) وذلك لتامين مجالها الحيوي ،وسد حاجتها من المواد الأولية في صناعتها والتي تحتاج بدورها سوق لتصريف المواد التي تنتجها .

انتصرت اليابان في تلك الحرب على الرغم من تفوق الصين واندهش العالم بذلك الانتصار، وأصبحت اليابان تنافس الدول الكبرى في الحصول على مناطق نفوذ لها في العالم .

انتهت الحرب بفرض معاهدة صلح (شيمونسكي) Shimonozeki في السابع عشر من نيسان ١٨٩٥ تنازلت بموجبها الصين عن مينائي (دايرن) Dairen و(بورت آرثر)Port Arthur وجزر فورموزا(تايوان) والبسكادور وأصبحت تابعة لليابان واعترفت باستقلال كوريا، كما ألزمتها المعاهدة بدفع تعويضات الحرب والبالغة (١٦٥) مليون دولار .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتجد اليابان مبررا أخر بإعلانها الحرب على ألمانيا في الثالث والعشرين من آب ١٩١٤والسيطرة على المستعمرات الألمانية في الصين وذلك بقصد الاستحواذ على كل الأراضي الصينية .وعلى إثرها قامت اليابان بإرسال مذكرة إلى الحكومة الصينية، تضمنت إحدى وعشرين مطلبا مبوبة في خمس مجاميع، في حالة تحقيقها تعطي لليابان نوعا من الوصاية الشاملة على الصين، مما يعني الإضرار بمصالح الدول الغربية، واعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على المطالب اليابانية، واعترفت لها بالجوار الذي انشأ لها حقوقا خاصة في الأقاليم القريبة منها .

لم يغير الموقف الأمريكي شيئا واكتفت اليابان بإلغاء المجموعة الخامسة من مطالبها، والتي قضت بضرورة مشاركة اليابان في كل الشؤون السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية للصين .

واهم تلك المطالب هو استيلاء اليابان على جزر ماريان وكارولين ومارشال، وكذلك جزيرة ساخلين وأيضا في منشوريا وجميع الحقوق الألمانية في الصين .

وفي العقد الثاني من القرن العشرين قدم تاناكا غيتشي رئيس الوزراء الياباني في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٢٧ مذكرة (تاناكا)Tanaka التي اقترنت باسمه إلى الإمبراطور، وكانت ترى إن الوضع السياسي والاقتصادي لليابان غير مستقر بسبب عدم استخدامهم للامتيازات الخاصة في منشوريا ومنغوليا وما توفره تلك المناطق من موارد عظيمة .

أوجدت اليابان في تلك المذكرة دليل عمل لاحتلال أراضي صينية ونشب الصراع بين الطرفين وفي الثامن عشر من أيلول ١٩٣١ احتلت القوات اليابانية منشوريا التي كانت بأمس الحاجة لها كونها من أهم وأخصب مناطق الصين فضلا عن حاجة اليابان إلى موادها الخام والمواد الزراعية كونها سوقا للسلع اليابانية.

ومما ساعدهم في احتلالها إنها في منتصف عام١٩٣٠لم تكن تحت أي تهديد مباشر من قبل الدول الكبرى، بل كانت بريطانيا تشجع اليابان على احتلال الصين لأنهم كانوا مرتبطين بحلف ثنائي في عام١٩٠٢،أما الأسباب المباشرة فكانت قتل الضابط الياباني (ناكامورا) Nakamura في السابع والعشرين من حزيران ١٩٣١مع مجموعة من رفاقه في منشوريا على أيدي الصينيين، وفي الثامن عشر من أيلول انفجرت قنبلة زرعت في خط حديد في مدينة موكدن جنوب منشوريا تعود ملكيته لليابان، مما أعطى الدافع العلني للحكومة اليابانية باجتياح منشوريا، بعد أن صرحت إن تلك الحوادث دليل على الخطر والفوضى التي عمت منشوريا فلابد من الحيلولة دون وقوع المزيد من الحوادث.

انتهجت اليابان سياسة غير معلنة بالتوسع التدريجي فبدأت بعملياتها العسكرية واحتلال المدن الواحدة بعد الأخرى، وأدى ذلك إلى تفاقم الأوضاع في الصين ولاسيما في شنغهاي، وأنذرت بالخطر الكبير، وفي الثاني من شباط١٩٣٢ وفي أثناء انعقاد مجلس عصبة الأمم، أدلى (السيد توماس) J.H.Thomas ممثل الحكومة البريطانية" إن حكومة جلالته ترى انه من غير الضروري استمرار الوضع القائم في الشرق الأقصى، إذ أصبحت منطقة شنغهاي مسرحا لسلسلة من الأعمال العسكرية، وان ذلك الأمر افقد ميثاق عصبة الأمم وبنود معاهدة القوى التسع ومعاهدة باريس مصداقيتها.

اعتمد الموقف البريطاني على إعطاء الأهمية الأولى لاستعادة السلام أكثر مما يقوم على مبدأ الحق والعدل والأخلاقيات ،ومن هنا فأنها لا تدين العدوان وإنما الحرب، وان أي تصرف ضد اليابان كان سيلقى معارضة من اليسار البريطاني، لذلك طالب حزب العمال البريطاني بفرض حظر على إرسال الأسلحة لكلا الطرفين، وان وجهة النظر البريطانية حول عصبة الأمم أنها قامت على أساس إنها جهاز للتصالح والتوفيق أكثر من كونها جهازاً لحفظ الأمن في العالم.

أثارت العمليات العسكرية اليابانية ردود أفعال دولية إذ حشدت اليابان السفن البحرية الحربية المعززة بالقوات البرية، وحددوا هدفا سياسيا لمشروعهم التوسعي تمثل في تنصيب حكومة صينية موالية لهم يكون رئيسها قادرا على اجتناب الروح العدائية الصينية لكل ما هو ياباني، وإقامة علاقات ودية بين طوكيو وبكين، وبما أن المشروع الياباني الهادف إلى إخضاع كامل الشرق الأقصى للسيطرة اليابانية، فان ذلك سيؤدي إلى تهديد

المصالح المباشرة لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ويعد خرقا لمعاهدتي القوى التسع ومعاهدة باريس للسلام، وان الأعمال العسكرية تعد خسارة فادحة لكل دول العالم.

اختلف الموقف البريطاني تجاه ذلك العدوان، إذ أن حزب العمال البريطاني المعارض للحكومة الائتلافية تعاطف منذ بدء الأزمة مع الصين وشجب العدوان الياباني عليها على الرغم من إشارة المحافظين إلى موقع منشوريا لليابان وحاجتها للأسواق الخارجية، وفي الثالث والعشرين من شباط ١٩٣٢ اصدر المجلس الوطني المشترك للعمال في بريطانيا منشورا وجهوا فيه الاتهام إلى اليابان كونها تتحمل العدوان ومسؤوليتها في خرق التزاماتها تجاه عصبة الأمم وفي إطالة أمد الحرب .حسب البرقية التي أرسلها وزير الخارجية إلى وزير بريطانيا المفوض في سويسرا في الثاني عشر من شباط ١٩٣٢.

وبين المجلس إن وضع عصبة الأمم على المحك لإجراء تدابير يمكن بها إيقاف الحرب، غير إن عصبة الأمم أخفقت ولم تتخذ أي أجراء فعال يمكنها أن تحقق ما قامت من اجله(تحقيق السلام ومنع الحرب)، وأوصى المجلس إن على كل الأطراف في العصبة والموقعين على اتفاقيات السلام أن تقطع علاقاتها مع طوكيو وذلك بسحب سفرائهم وممثليهم وإذا لم يجد نفعا فأنهم يناشدون الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى غيرها من الدول لفرض العقوبات الاقتصادية والمالية لأجل إيقاف الحرب.

لم تكن لتلك التوصيات رواجاً في البرلمان البريطاني لأنها ستؤدي إلى التدخل في الشرق الأقصى وبالنتيجة توسيع دائرة الصراع لتصبح حربا عالمية أخرى شاملة، وذلك ما كان ينظر إليه اغلب أعضاء البرلمان من الحرب العالمية الأولى وما لحق بالدول من دمار وويلات.

وجهت اليابان مذكرة احتجاج إلى مجلس العصبة المنعقد في الثالث عشر من شباط ١٩٣٢ بشان اتهامها لمساعدة منشوريا في إعلان استقلالها، وان اليابان ليس لديها أي خطط للتوسع في المنطقة.

تجمع بعض الموالين لليابان في الثامن عشر من شباط ١٩٣٢ في مدينة موكدن في منشوريا ويقدر عددهم (٧٠٠) شخص أعلنوا فيه أنهم يمثلون سكان منشوريا، لكنهم في الواقع انتخبوا من الصينيين الذين قبلوا التعاون مع اليابان لتجنب الحرب الأهلية في داخل الصين.

وفي الأول من آذار ١٩٣٢ نادى المجلس باستقلال منشوريا وفي التاسع من آذار تألفت حكومة (منشوكو) Manchukuo وهو الاسم الذي أطلق على حكومة منشوريا ونصب حاكم من سلالة أسرة المانشو الصينية واسمه (بو يي) Pou Yi وعمره ثلاث سنوات لذلك أطلق عليه "وصي العرش" .ويبدو إن تلك الحكومة هي حكومة موالية لليابان.

وفي أثناء المناقشات الدائرة في مجلس عصبة الأمم حاولت اليابان فصل القضية المنشورية عن قضية شنغهاي ،لذلك وافقت اليابان على قرار العصبة الصادر في الحادي عشر من آذار ١٩٣٢ ،والذي يقضي بضرورة المفاوضات مع الحكومة الصينية لحل قضية شنغهاي وبالفعل دخلت اليابان بمفاوضات مع الصين أسفرت عن عقد مؤتمر شنغهاي في الرابع والعشرين من آذار توصل فيه الطرفان إلى عقد هدنة في الثلاثين من آذار لإيقاف الأعمال الحربية في شنغهاي .

لم يكتب لتلك الهدنة النجاح بسبب رغبة الحكومة الصينية في إعطاء الوقت الكافي لليابان بانسحابهم إلى الأراضي التي حددت من قبل عصبة الأمم وما تسمى المستوطنة الدولية وذلك الأمر لم توافق عليه اليابان .

نظرت الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم على أنها أداة للتوفيق وليس لحفظ الأمن، لذلك جاء دورها لحل ذلك الصراع لذا الفت لجنة (ليتون) Lytton بناءً على المبادرة اليابانية لاستقصاء الحقائق عن منشوريا ولاقتراح حل يرضي جميع الأطراف .

قدمت لجنة ليتون تقريرها إلى الجمعية العمومية في التاسع من نيسان وتضمن ضرورة إيقاف العمليات العسكرية بين الطرفين، كما أشار البند الثالث من التقرير بانسحاب القوات اليابانية إلى المستوطنة الدولية، وتضمن البند الرابع التأكيد على تأليف لجنة مشتركة ضمت أعضاء من دول هي بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية مع ممثلين من الصين واليابان، لإجراء عملية انسحاب القوات اليابانية وتسليم الأراضي إلى الصينيين، وان قرارات تلك اللجنة ستتخذ بأكثرية الأصوات ،كما أنها ستراقب تنفيذ بنود الهدنة بين الطرفين .

تم التوقيع على الاتفاق الياباني –الصيني الذي سمي باتفاق (تانغ كو) Tang Cow في الخامس من أيار ١٩٣٢ وأصبح ساري المفعول منذ التوقيع عليه، وبذلك تم حل مشكلة شنغهاي بين الطرفين، وكانت تلك المحاولة من اليابان لكي تبين للرأي العالمي أنها ملتزمة بالقرارات الصادرة من عصبة الأمم، لكن الغرض الحقيقي هو إبعاد الأنظار عن قضية منشوريا .

استمر توجيه الاتهامات إلى الحكومة اليابانية في منشوريا عبر التقارير التي وصلت إلى عصبة الأمم والتي مفادها محاولة اليابانيين السيطرة على الجمارك الصينية في المنطقة وتعيين خبراء يابانيين لإدارة الجمارك، وذلك يعني عدم امتثالها لقرارات عصبة الأمم والتصريحات التي أدلت بها بشان منشوريا، في مساعدة الحكومة الجديدة، ونتيجة لذلك رفضت الحكومة اليابانية سحب قواتها إلى منطقة جنوب منشوريا وأعلنت إنها لا تعترف بما أكدته تجاه منشوريا .

قدم الممثلون الأعضاء في اللجنة إلى عصبة الأمم انطباعهم عن الأوضاع في منشوريا في السادس عشر من تموز ١٩٣٢ وقد توصلوا إلى أمر واحد مفاده إن الإجراءات التي اتخذتها اليابان في منشوريا يستند على ادعاءات كاذبة بدعوى الدفاع عن النفس، وحق تقرير المصير بالنسبة لإقليم منشوريا وكلا الأمرين غير مقنعين، والدليل إن كل ما يجري في دولة منشوكو يخضع إلى الحكومة اليابانية بصورة مباشرة .

لم تغير تلك الاتهامات سياسة اليابان فيها فقد بينت الحكومة اليابانية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٢وذلك بتصريحها أن السياسة تجاه منشوريا لن تتغير، وان ما اتخذته من إجراءات بشان منشوريا ، هو التخوف من الاتحاد السوفيتي، وان أي حل تتقدم به عصبة الأمم لا يأخذ من قبل اليابان .

يبدو ان التعنت الياباني في تسوية الأزمة المنشورية وعدم الالتزام بمقررات عصبة الأمم أخفق مجلس العصبة للتوصل إلى حل للازمة.

وأدى بها الأمر في حالة الضغط عليها من قبل عصبة الأمم فأنها ستعلق عضويتها في العصبة من خلال تصريح الخارجية اليابانية في العشرين من شباط١٩٣٣ .

ورأت الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية بان فرض أي عقوبات فعالة على اليابان من قبل عصبة الأمم سيجعل احتلال شمال الصين من قبل اليابان أمرا محتملا، وذاك الأمر بحد ذاته يألف خطرا كبيرا في المستقبل، لأنه سيحال إلى نزاعات بين اليابان وقوى خارجية على الأراضي الصينية، لما تمتلكه تلك القوى من مصالح في الصين، ولاسيما وان اليابان استعملت الدعاية العسكرية لإثارة الرأي الداخلي الياباني ضد الدول الغربية، وعليه وضعت اليابان القوات بكل تأليفاتها بأقصى حالات التأهب .

تابعت اليابان توسعها واستولت على إقليم (جيهول) Jehol وصولا إلى سور الصين في آذار ١٩٣٣والسبب في توسعها هو ضعف الصين وتخلي الدول الكبرى عنها وتدهور قوة عصبة الأمم والتي لم تكترث اليابان بمقرراتها، وادعت اليابان أن مقاطعة جيهول تابعة لدولة منشوكو ولا تعد ضمن الأراضي الصينية .

عملت اليابان على تنمية أسطولها البحري الحربي ليكون على استعداد وندا للأسطولين البريطاني والأمريكي في حالة تحرك احد الأسطولين مما خلق تسابقاً بحرياً وسياسياً بين الدول .

ولمتابعة الموقف من قبل عصبة الأمم أعلنت الجمعية العمومية في الرابع والعشرين من شباط ١٩٣٣ تعيين لجنة استشارية لمساعدة الجمعية العمومية في أداء واجباتها تجاه الأزمة المنشورية، وتألفت اللجنة من ممثلين اثنين من بريطانيا وفرنسا وهولندا وكندا وألمانيا والبرتغال واسبانيا وبلجيكا وتركيا وايرلندة الحرة، كما دعت اللجنة حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتعاون معها لأجل تقديم المقترحات لمساعدة الجمعية العمومية في عملها .

عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها في الخامس والعشرين من شباط١٩٣٣ وتوصلت في أثناء الاجتماع إلى سلسلة من التوصيات جاءت مطابقة لما اقترحته حكومة الولايات المتحدة ومن بينها مبدأ عدم الاعتراف بدولة منشوكو.

ابلغ الممثل الياباني (ماتسوكا) Matsoka الجمعية العمومية لعصبة الأمم في السابع والعشرين من آذار١٩٣٣ إن حكومته لا توافق على التقرير المقترح، لأنه يدل على فشل لجنة التسعة عشر في تفهم الوضع الفعلي لأحداث الشرق الأقصى، وأبدت اليابان نيتها لإيقاف عضويتها في عصبة الأمم إذ بعثت الحكومة اليابانية برقية إلى السكرتير العام لعصبة الأمم أوضحت فيها، إن التقرير قد أساء فهم الروح التي تتعامل بها اليابان وهي رغبتها في الحفاظ على السلم في منطقة الشرق الأقصى، وان كل ما جرى تبرره اليابان كدفاع عن النفس ،وان عصبة الأمم قد قطعت عليها الطريق في التعاون لحل النزاع، وهي تعرب عن نيتها بالانسحاب.

اهتمت بريطانيا بالمصالح الاقتصادية والتجارية مع اليابان ففي عام١٩٣٤تلقت البعثة البريطانية التجارية استقبالا حارا من اليابانيين إذ فرضت بريطانيا قيودا على مستوردي البضائع القطنية اليابانية وخشي المصدرون للبضائع الثقيلة على تجارتهم مع اليابان، لكن أصبحت التجارة مع منشوكو ممكنة، وأعلن اليابانيون في عام ١٩٣٥ ((إن انفتاح التجارة مع بريطانيا سيكون معتمدا على ما تقدمه السياسة البريطانية من امتيازات)).

واتبعت الحكومة البريطانية سياسة (التوسط والتسوية) والتي أطلق تلك التسمية وزير الخارجية البريطانية جون سيمون في عام١٩٣٥ وحين كانت لا تروق لحزب العمال البريطاني ،وعد الأزمة المنشورية نقطة تحول في تعامل دول العصبة للوقوف بوجه العدوان الياباني، ولم يكن حزب العمال مستعدا للمخاطرة بحرب حول منشوريا، وهكذا ترك الأمر للساسة الأوربيين في التعامل مع هذه الأزمة.

استأنف اليابانيون في أيار ١٩٣٥، توسعاتهم في باقي الأراضي الصينية بحجة التصدي للحوادث المعادية لتواجدهم ،فشنوا هجوما واسعا توغلوا فيه إلى جنوب السور العظيم في مقاطعة هوباي، وسهلت الظروف لليابان إعلانها إقامة نظام جديد في شرق أسيا، إذ بدأت تعلن رفضها ومعارضتها للمساعدات التقنية والمالية التي تقدمها الدول الغربية للصين بدعوى إنها تدخل أجنبي في شؤونها.

كانت حادثة (اون بنج) Ouanping بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس إذ قامت على إثرها حكومة طوكيو بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى الحكومة الصينية في السابع عشر من تموز ١٩٣٥ ،تلاه البدء بالعمليات العسكرية في السادس والعشرين من تموز عن طريق الهجوم على بكين ثم إنزال القوات في مدينة شنغهاي.

بدأت اليابان بالتشاور مع الدول الفاشية حول الظروف الدولية وأقامت معها حلف ضد الشيوعية عرف بـ(الكومنترن)عام١٩٣٦[1].ويبدو ان ألمانيا وايطاليا اعترفت بحق اليابان في إقامة نظامها في شرق أسيا مقابل اعتراف اليابان بحق تلك الدول في إقامة نظامها في قارة أوربا الأمر الذي افزع الدول الغربية.

وردا على ما سبق شرعت الدول الغربية بمساعدة الحكومة الصينية بوصفها الدعامة الرئيسية للاستقرار في شرق أسيا والوقوف بوجه الامبريالية اليابانية التي تهدد المصالح الغربية في الصين والشرق الأقصى.

توحد الصينيون في عام١٩٣٧ وذلك بقيام الجبهة الوطنية الصينية الموحدة بزعامة صن كاي شيك، والتي تألفت من القوى الوطنية "الكومنتاغ" والشيوعيين.

وفي أثناء مرحلة التوسع التدريجي تعرضت المصالح الغربية إلى تهديد مباشر وترددت الدول الغربية بالاصطدام مع السياسية اليابانية، وسعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان كانتا مصالحهما متوازية في المنطقة، إلى إقامة جبهة مشتركة لوقف التوسع الياباني، واكتفت الحكومة الأمريكية بعرض مساعيها الدبلوماسية الحثيثة على طرفي الصراع في أثناء شهري تموز وآب ١٩٣٧ ،عبر تنظيم لقاءات بين السفير الياباني والصيني في واشنطن.

واعتقدت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أنهما قد تجاوزتا المرحلة السيئة وفضلتا الاعتماد على الصين التي اعتقدا أنها من أهم الأسواق في العالم، لان الاقتصاد الياباني اخذ يعاني تأثيرات السوق العالمية ،واظهر القادة اليابانيون اهتماما كبيرا بتسوية الخلافات مع الصين، إلا ان وقوع حادث بالقرب من بكين في السابع والثامن من تموز ١٩٣٧ ، كان السبب الرئيسي في تصعيد الحرب مرة أخرى، إذ لم يكن الحادث قد دبر أو خطط له مسبقا، حتى ان القيادة اليابانية قد أقرت بذلك الأمر لكن الحادث ممكن ان يحصل بسبب تقارب الجيشين واحتكاكهما لمدة طويلة مما خلف حالة من التوتر ولم يأخذ كلا الطرفين سوء الفهم الذي قد يحصل لكن الشك والخلاف بينهما لمدة طويلة أصبح يسيطر على الموقف بين الجانبين.

وان ذريعة اليابان للهجوم هو ان أرواح اليابانيين في خطر نتيجة سياسة الصين العدائية التي انتهجتها ضد اليابان .فقامت القوات اليابانية بالهجوم على الصين وبداية الحرب اليابانية –الصينية في السابع والثامن تموز ١٩٣٧غير المعلنة، من جديد .واستطاع اليابانيون ان يبسطوا سيطرتهم على كل سواحل الصين ومنع أي مساعدات قد تتلقاها من الخارج، وذاك يعني أنها هددت المصالح البريطانية في هونغ كونغ وشنغهاي.

([1])الكومنترن : اتفاقية عقدت بين ألمانيا واليابان في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٦انضمت إليها ايطاليا في تشرين الثاني ١٩٣٧،تؤكد معاداة كل من البلدين لمبدأ الشيوعية الدولية، واشترطت اليابان اعتراف تلك الدول على نظامها في منشوريا وكل المناسبات مقابل انضمامها لذلك التحالف.

وكان موقف حكومة المحافظين في بريطانيا الاحتجاج والتنديد بذلك العدوان، إلا ان موقف الرأي العام وموقف حزب العمال كان أقوى من موقف حكومته، إذ دعا في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٧،إلى مقاطعة البضائع اليابانية، وأعرب عن سخطه على المذابح التي يقيمها الجيش الياباني بالصينيين، ودعا إلى بذل مساعيه عبر مناشدة الاتحاد الدولي لنقابات وجمعيات العمال لاتخاذ سياسة الامتناع، وإحداث حركة عمالية شاملة لمقاطعة جميع البضائع اليابانية المصدرة والمستوردة من والى اليابان حتى ينسحب اليابانيون من جميع الأراضي الصينية.

وانتقد دالتون الذي يمثل الخارجية البريطانية سياسة حكومته الداخلية والخارجية في التعامل مع الأزمة، وأشار إلى ان تخريب المدن في المستقبل القريب قد يشمل البلدان الأوربية ما لم تنجح بريطانيا في سياستها وجعل نفوذها محسوما بصورة مادية ومعنوية، لذلك شدد على وجوب الإسراع بإكمال التسلح البريطاني وإلا فان الخطر سيتعاظم ليشمل دولاً أوربية أيضا.

وأحالت عصبة الأمم الأمر إلى مؤتمر بروكسل الذي عقد في ١٩٣٧، والذي أفضى إلى لا شيء، بل انه حتى لم يتعرض لفكرة فرض حظر الأسلحة المرسلة إلى اليابان، وأبدت بريطانيا تأييدها لإرسال أية مساعدات للصين على غرار المساعدات التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للصين، واستمر البريطانيون في إرسال الأسلحة للصين عن طريق بورما.

يتضح إن الموقف الفرنسي لم يكن له الدور البارز في كل تلك الأحداث إلا في عصبة الأمم كونها عضواً فيها، فضلا عن ان الأزمة الداخلية في فرنسا وانشغالهم بمحاولة دفع الخطر الألماني وكذلك انشغالهم بالمحافظة على مستعمراتهم في الهند الصينية الأمر الذي حجم من فاعلية الموقف الفرنسي وجديته .

ويبدو ان عصبة الأمم لم تستطع حل النزاع أو التوصل إلى حل يرضي الأطراف إذ تبين عجز عصبة الأمم حول الأزمة المنشورية ، أما الدول الأوربية فكان التوصل إلى نتيجة مرضية بين الطرفين هي خوفا على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، فنرى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد ساندت الصين بعد ان أوشكت الانتصارات اليابانية على ابتلاع الصين وبالتالي التهديد الخطير لمصالح تلك الدول في المنطقة.

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة السادسة باللغة العربية: الازمة الاثيوبية

اسم المحاضرة السادسة باللغة الإنكليزية : crisis Ethiopian

الازمة الاثيوبية

شكلت أثيوبيا هدفاً قديماً لإيطاليا وشاهداً على هزيمتها في موقعة (عدوة) Adoua عام ١٨٩٦، ولأجل إقامة الإمبراطورية الايطالية المنشودة، دخلت ايطاليا الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء لتحقيق أهدافها في السيطرة على بعض المناطق في داخل أوربا والحصول على حصة من المستعمرات الإفريقية بعد تقاسمها مع بريطانيا وفرنسا.

قامت ايطاليا بعملية التنظيم الإداري الواسع في خريف عام ١٩٢٣ في منطقة القرن الإفريقي، وتزويد السلطات الصومالية بحاميات على الرغم من أنها خارج سيطرتها، وفي تموز ١٩٢٤ حصلت على تنازل من جانب الحكومة البريطانية، فيما يخص منطقة (جوبا لاند) Jobaland وارتيريا، وقامت بإنشاء الطرق التي تربط تلك المناطق بميناء عصب على الحدود الإثيوبية، وشكلت تلك المناطق القوة السياسية والاقتصادية لايطاليا للتحرك تجاه أثيوبيا لما تتمتع به من مميزات تجعلها من المناطق الصناعية الناجحة فضلا عن تصريف الزخم السكاني في ايطاليا .

زاد الاهتمام الايطالي بأثيوبيا ولاسيما بعد وصول الفاشيين للحكم وشعاراتهم لأجل إنشاء إمبراطورية ايطالية، وشرعوا إلى تحقيق الخطوات اللازمة لأجل السيطرة على إثيوبيا، وبدأت أولى تلك الخطوات بعقد معاهدة عام ١٩٢٨ مع أثيوبيا الأمر الذي أدركه الإمبراطور (هيلاسيلاسي) HaileSelassie وأحس بخطورة الايطاليين على استقلال بلاده، وعلى القرن الإفريقي عموماً وانها لا تقل عن خطورة البريطانيين .

لمجابهة تلك التهديدات البريطانية والايطالية لجأ الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى توثيق علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٩ التي عدها الإمبراطور المنقذ الوحيد لتخليص بلاده من أطماع القوى الكبرى في العالم، وسعى أيضا لتوثيق الصلة مع اليابان عام ١٩٣٠ . أدى ذلك إلى إثارة حفيظة الفاشيين الذين سعوا بدورهم لإثارة المشاكل والمتاعب والتخطيط لانتفاضة واسعة في أثيوبيا . وفي عام ١٩٣٢ قدم الايطاليون المساندة والدعم لإحدى الأقاليم في أثيوبيا لإشعال انتفاضة ضد حاكمها إلا انه اكتشف خيوط المؤامرة وقضى عليها وزج مدبريها في السجن .

وفي عام ١٩٣٣ سعت ايطاليا للتدخل وفرض سيطرتها على إثيوبيا، فأرسلت الجنرال (دي بونو) De Bono وزير المستعمرات الايطالية في مهمة سرية لارتيريا لاستطلاع الأوضاع ووضع خطط جديدة من شأنها السيطرة

على أثيوبيا، لتؤدي تلك المساعي وغيرها إلى اتفاق اغلب القادة الايطاليين في عام ١٩٣٤ حول خطة موحدة لاحتلال أثيوبيا الأمر الذي أدى إلى خشية كبيرة من قبل الإثيوبيين لخطر فاشي قادم على الحدود الارتيرية.

وحصل ما كان ينتظره موسوليني في منطقة (وال وال) Wal Wal إذ حدث صدام مسلح بين قوة ايطالية وأخرى إثيوبية في أثناء تواجد البعثة البريطانية برئاسة العقيد (كلفورد)Clifford لترسيم الحدود بين الصومال البريطاني والأراضي الأثيوبية ومنطقة (والْ وآلَ) ((هي منطقة التقاء الصومال البريطاني والايطالي في الأراضي الأثيوبية وكانت ايطاليا تعتقد بان تلك المنطقة هي منطقة نفوذ ايطالية على الرغم من عدم اعتراف إثيوبيا بذلك الوضع وسيطرة ايطاليا عليها))، وعند وصول البعثة حدث القتال بين الطرفين قتل فيه (٣٠) جندياً ايطالياً وجرح حوالي (١٠٠) وكان العدد أكثر في الجانب الأثيوبي،ولاستغلال تلك الحادثة طلب موسوليني التعويض والاعتذار غير المشروط والفوري.

ولاستغلال ذلك الوضع استمرت المناوشات بين الطرفين وقدمت إثيوبيا في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٣٤ احتجاجاً إلى عصبة الأمم حول الاعتداءات الايطالية على أراضيها وهو ما رد عليه الايطاليون في السادس عشر من كانون الأول ١٩٣٤ بتقرير ينافي ما جاء في ادعاءات أثيوبيا حول الاعتداءات الايطالية، إلا إن غياب المعلومات الموثقة والدقيقة حول الموضوع مع تناقض ادعاءات كلا الطرفين، جعل العصبة تتريث في وضع إجراءات فورية لحل النزاع، ومع استمرار النزاع بين الطرفين قدمت أثيوبيا مذكرة في الثالث من كانون الثاني ١٩٣٥ للعصبة تناشدها بتطبيق المادة (١١) من ميثاق عصبة الأمم.

ولأجل توفير الغطاء القانوني لعدوانها، لجأت الحكومة الايطالية لإحياء اتفاقية الثالث عشر من كانون الأول ١٩٠٦ التي عقدت بين كل من ايطاليا وبريطانيا وفرنسا والملزمة لهم باحترام وسلامة الأراضي الإثيوبية، المحددة لنفوذ كل دولة، الأمر الذي فسرته الحكومة الايطالية انه اعتراف بريطاني فرنسي ضمني لايطاليا بمصالح متفوقة في المنطقة.

ازدادت حدة التوتر بفعل المناورات العسكرية الايطالية المكثفة في ارتيريا، وتشديد موسوليني على ضرورة تسوية الحادثة بما يرضي ايطاليا، وهو معناه إهمال توصيات وقرارات عصبة الأمم من ناحية وإمكانية تهديد المشروع الايطالي للعلاقات بين بريطانيا وفرنسا وإمكانية حصول أزمة معهما.

لان موقع أثيوبيا الذي يمثل منطقة الامتداد الطبيعي لارتيريا قد أدى إلى بروز تهديد جدي على المصالح الفرنسية والبريطانية في المنطقة بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة مصالح كل دولة، فالبريطانيون كانت مصالحهم إستراتيجية لذا كانوا مهددين بفقدان الازدهار الزراعي والمعتمدة على نظام الري من نهر النيل الأزرق الذي تقع منابعه في الأراضي الأثيوبية، وسيطرة ايطاليا على إثيوبيا معناه تغيير منظومة الري التي تغذي بحيرة تانا، أما الفرنسيون

فكانوا مهددين بفقدان مصالحهم المالية والاقتصادية بفعل تقليص دور القاعدة البحرية الفرنسية في جيبوتي التي كانت ستفرضه تلك السيطرة فضلا عن سهولة التوغل الايطالي عبر شبكة السكة الحديد جيبوتي – أديس ابابا .

أدى تطور الأحداث الأوربية ولاسيما الأزمة النمساوية إلى تقارب فرنسي ايطالي ابتدءً من عام ١٩٣٤، وكان غرض فرنسا هو احتواء ايطاليا للحيلولة دون تقاربها من ألمانيا العدو التقليدي لفرنسا، والبدء بمفاوضات من شأنها توحيد الجهود الرامية لحل جميع القضايا العالقة بين البلدين .

باشرت الحكومة الفرنسية بإجراء مباحثاتها وأرسلت وزير خارجيتها لويس بارتو في تشرين الأول ١٩٣٤ إلى ايطاليا، إلا إن المباحثات تعثرت بسبب مقتل لويس بارتو في مرسيليا في التاسع من تشرين الأول ١٩٣٤ .

واستكمل بيير لافال ما بدأه لويس بارتو بعد وصوله إلى ايطاليا في الثاني من كانون الثاني ١٩٣٥ ودارت المباحثات في اليوم التالي أسفرت عن إعلان ميثاق بينه وبين موسوليني سمي ميثاق روما . وقدمت فرنسا بذلك الميثاق تنازلات كثيرة منها سكة حديد اديس ابابا – جيبوتي التي تربط البحر الأحمر وإثيوبيا وتنازلت عن أراضي الصومال الفرنسية لإيطاليا والاهم من ذلك الوعد الذي قطعه لافال حسب المزاعم الايطالية بعدم معارضة فرنسا احتلال ايطاليا للأراضي الأثيوبية .

أما الحكومة البريطانية فكانت عاجزة عن وضع حد للانتهاكات الايطالية في أثيوبيا نظراً للحالة السيئة التي شهدتها المؤسسة العسكرية ولم تكن القوات الجوية بأفضل حال من القوات الايطالية بكل أصنافها الأمر الذي شجع الايطاليون لاستغلال الوضع والمضي في مخططاتهم .

والأمر الأخر هو عضوية إثيوبيا في عصبة الأمم الأمر الذي شكل معضلة أمام الحكومة البريطانية لان الرأي العام كان مؤيدا لعصبة الأمم والأمن الجماعي، والتي كانت تعدها الحكومة البريطانية أداة السلم في العالم، وأظهرت نتائج استفتاء الرأي العام الذي جرى في السابع والعشرين من أيار ١٩٣٥ إن أكثر من (١١,٥) مليون صرحوا بوجوب بقاء بريطانيا عضواً داخل عصبة الأمم، وأكثر من (١٠) ملايين أعلنوا عن تأييدهم لفكرة فرض العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا، وحوالي (٧) ملايين الذين أيدوا الإجراءات العسكرية .

أعطى الاستفتاء الحكومة البريطانية فرصة العمل لاسترضاء موسوليني ودعم عصبة الأمم في وقت واحد مع تجنب الحرب حتى ولو بشراكة دول أخرى لان ضرر تلك الحرب أذا وقعت ستتحمل عبئها الأكبر بريطانيا . وعملت الحكومة البريطانية وفقاً لتلك المعطيات ومع استمرار العمليات العسكرية الايطالية قدمت الحكومة الأثيوبية احتجاجاً للعصبة في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٣٥، إذ طلب المندوب البريطاني من المندوب الأثيوبي في عصبة الأمم كنوع من الحل الوسط إن تقدم الحكومة الأثيوبية اعتذاراً لما حدث في وال وال مع دفع التعويضات لإيطاليا ويقوم فريق من المفاوضين لكلا الطرفين لتحديد النقاط المختلف عليها، إلا أن المندوب الإثيوبي رفض

العرض واقترح قيام كل منهما بالاعتذار المتبادل والتعويضات لكلا الطرفين حسب حجم الخسائر وأرسلها إلى حكومته للرد عليها، وطلب أيضا وضع الطلب الاستثنائي الذي قدمه في السادس عشر من كانون الثاني تحت المادة (١٥) من ميثاق عصبة الأمم.

وافقت ايطاليا تحت ضغط كل من بريطانيا وفرنسا في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٣٥ على التفاوض مع أثيوبيا بناءً على معاهدة الصداقة التي أبرمت في ١٩٢٨، وأجلت المناقشة إلى انعقاد مجلس العصبة في الدورة المقبلة، وليعطي الطرفان الوقت الكافي لحل المشكلة. إذ استفادت الحكومة الايطالية من تأجيل القضية لكسب الوقت لأجل تعزيز قدراتها العسكرية وزيادة عدد قواتها العسكرية التي بلغت (٣٠٠) ألف جندي مقابل (٢٠) ألف جندي إثيوبي.

اختارت بريطانيا حل المسألة بالطرق السلمية لدعم مركز عصبة الأمم واسترضاء موسوليني، فأرسلت انتوني إيدن وزير الدولة لشؤون عصبة الأمم في جنيف إلى روما حاملاً معه مشروعاً لتسوية المسألة، ووصل في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٣٥ إلى روما واجتمع مع موسوليني وأوضح إيدن أن حكومته قلقة بشأن النزاع الايطالي- الأثيوبي وقدم المقترح إلى موسوليني واحتوى المقترح البريطاني تنازل الحكومة الأثيوبية عن جزء مهم من أقاليمها النائية في منطقة (اوغادان) Ogadan لصالح الايطاليين، مقابل الحصول على المنفذ البحري زيلع الواقع في الصومال البريطاني، وأكد إيدن تحذيره للمسؤولين الايطاليين من مغبة خرقهم لميثاق عصبة الأمم، إلا إن موسوليني رفض رفضاً قاطعاً المبادرة البريطانية. باعتبارها ستجعل من أثيوبيا دولة بحرية قوية وان بريطانيا ستظهر هي حامية لأثيوبيا.

وأكد موسوليني ان الحل الوحيد هو التخلي عن الأراضي الإثيوبية لصالح ايطاليا، لكن إيدن رد عليه أن أثيوبيا هي عضو في عصبة الأمم، فتعلل موسوليني إن موقف فرنسا مختلف كثيراً في تلك المسألة أي إن فرنسا لن تعارض احتلال أثيوبيا ورد عليه إيدن إن وجهه نظر الحكومة الفرنسية تتمثل في المجال الاقتصادي ليس إلا، وأوضح إيدن إن موسوليني انزعج كثيراً لعلمه بالإيضاح الفرنسي. بيد إن ذلك الرفض لم يثنِ أمال الحكومة البريطانية في إمكانية تسوية النزاع بطرق المساومات بالترتيب لاتفاقية تمكنها من الحفاظ على تماسك جبهة ستريزا وتصون هيبة عصبة الأمم.

لم يرضِ المقترح البريطاني الحكومة الفرنسية الذي جاء في تصريح السفير الفرنسي في روما (دي شامبرون) De Chambrun في الثاني من تموز ١٩٣٥، بان فرنسا من شأنها المحافظة على السلام العالمي ودعمها الحقيقي لعصبة الأمم، ورابطة الصداقة مع ايطاليا، وان المصالح الفرنسية في شرق أفريقيا ذات أهمية كبيرة ولاسيما الصومال الفرنسي والمناطق المجاورة له والتي يربطها خط سكة حديد اديس ابابا – جيبوتي والذي يقلل

من أهميته هو تنازل الحكومة البريطانية لإثيوبيا عن ميناء زيلع الأمر الذي يخلق ميناء منافس لميناء جيبوتي الذي يعد المنفذ الوحيد لإثيوبيا الأمر الذي يشكل تهديداً واضحاً للمصالح الفرنسية في المنطقة.

حدث تغيير هام في السياسة الخارجية البريطانية إذ انتقلت وزارة الخارجية إلى (صموئيل هور) Sumuel Hoare وكان واعياً بما يمكن ان يحيط الأمن الجماعي بمخاطر للبريطانيين دون غيرهم، لذلك سعت الحكومة البريطانية لحل ذلك النزاع بعد إخفاق مشروع إيدن وعصبة الأمم في الوصول إلى نتيجة مرضية لكل الأطراف، إذ أكد صموئيل هور في خطابه الذي ألقاه في الثاني عشر من تموز ١٩٣٥ التزام بلاده القوي للدفاع عن مصالح الأمن الجماعي.

وفي الأول من آب ١٩٣٥، اجتمع مندوبو الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وايطاليا كونهم الموقعين على اتفاقية الحادي والثلاثون من كانون الأول ١٩٠٦، بشأن أثيوبيا وابدوا استعدادهم لإجراء المفاوضات لحل النزاع الايطالي الأثيوبي، وبعد المشاورات اتفقت الدول الثلاث على عقد مؤتمر في الخامس عشر من آب ١٩٣٥ في باريس لمناقشة القضية. وفعلا عقد الاجتماع الثلاثي في السادس عشر من أب في مقر وزارة الخارجية في باريس، وأعلن ممثل ايطاليا (الوازي) Oloizi اقتراحات حكومته بعد مناقشات جرت بين الأطراف وهي اعتراف بريطانيا وفرنسا بالمصالح السياسية والاقتصادية لايطاليا في الأراضي الإثيوبية مع حاجتها للتوسع ويكون ذلك الاعتراف بمثابة استعداد الحكومة الايطالية لمناقشة الأمر والمشاركة في جنيف .

ابلغ موسوليني المجتمعين عبر السفارة الفرنسية في روما إن جميع المقترحات ستكون خاضعة له حتى وان نالت موافقة بريطانيا وفرنسا، وفي الثامن عشر من آب ١٩٣٥ أرسل الوازي برقية إلى لافال اخبره فيها أن المفاوضات قد فشلت بسبب الموقف المتصلب من قبل موسوليني الذي رغب في الحصول على نصر عسكري يعيد لايطاليا هيبتها، وان المقترح لم يختلف عما قدمه إيدن في حزيران ولم تحقق ما كان موسوليني يتطلع إليه من نفوذ.

ويبدو إن كل الجهود التي قامت بها بريطانيا بمساعدة فرنسا فشلت للحيلولة دون غزو ايطاليا لإثيوبيا فضلا عن ضعف عصبة الأمم مع الخطر الألماني المتصاعد في أوربا.

رفضت ايطاليا كل المقترحات التي قدمتها بريطانيا وفرنسا وعصبة الأمم، وتبنى موسوليني العمل العسكري كخيار أخير له، وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٣٥ بدأت العمليات العسكرية لغزو أثيوبيا، وكان هدفها الوصول إلى منطقة عدوة التي تكبدت فيها القوات الايطالية خسائر كبيرة كما أسلفنا سابقاً، واستطاعت القوات الايطالية احتلال المنطقة في السادس من تشرين الأول والمناطق المحيطة بها.

شرعت كل من بريطانيا وفرنسا في تعزيز دفاعاتها في البحر المتوسط للتخلص من التفوق البحري الايطالي، ولم تكن القوتان عازمتان على مواجهة ايطاليا بل لإحباط مواصلة زحفها في شرق إفريقيا.

لم تقرر بريطانيا وفرنسا تجهيز جيوشها لمعارضة الانتهاك الايطالي الفاضح لعصبة الأمم، ومبادئ السيادة الوطنية والأمن المشترك، معلنة إن الحرب مع ايطاليا (ستكون كارثة مميتة) وكان مجلس الوزراء البريطاني يعتقد انه إذا ما دخلت بريطانيا الصراع البحري ضد ايطاليا في البحر المتوسط وإذا ما خسرت بريطانيا آية سفن حربية في العملية فان التوازن البحري سيكون لصالح ألمانيا.

كان لافال يأمل في تجنب أي صراع في البحر المتوسط، متيقناً أن الصراع الايطالي – الفرنسي سيسوق موسوليني لمعسكر الألمان وسيلغي الإستراتيجية الفرنسية القائمة على إبعاد موسوليني عن هتلر وألمانيا ، لذلك ألغى مشاركة الأسطول الفرنسي في المناورات العسكرية مع بريطانيا، لان لافال كان يأمل بإمكانية إعادة تشكيل جبهة ستريزا .

وبدلا من استخدام القوة فقد هيأت بريطانيا وفرنسا للاتحاد من اجل فرض عقوبات على ايطاليا وهو الحصار النفطي وإغلاق قناة السويس التي ربما يكون لها تأثير في إرغام موسوليني على إعادة النظر في مغامرته في الأراضي الإثيوبية إلا إن فرض العقوبات أثار حفيظة موسوليني الذي قاده للاعتقاد بان بريطانيا وفرنسا سوف تقبل الإذعان تماماً في ضم ايطاليا للأراضي الإثيوبية.

على الرغم من أن توحيد الجهود البريطانية الفرنسية إلا إن الأخيرة كانت تسير ببطئ، مع أنها صوتت على فرض العقوبات مع بريطانيا، وسعت إلى التخفيف من حدتها، وأقرت استعدادها لتقديم المساعدات إلى بريطانيا في حالة نشوب حرب بينها وبين ايطاليا، وكان الهدف من تلك السياسة المتناقضة هي الاحتفاظ بايطاليا والتقرب من بريطانيا والمحافظة على جبهة ستريزا في وقت واحد.

إما محاولة فرنسا للتخفيف من حدة العقوبات فقد فجرت سيلاً من الانتقادات البريطانية وكذلك الحال بالنسبة لايطاليا التي لم تعجبها استرضاءات لافال، وأسرعت إلى تأكيد عدم التزام فرنسا بالتعهدات التي وقع عليها الطرفان في اتفاق كانون الثاني ١٩٣٥ وبذلك فشلت السياسة الفرنسية التي رسمها لافال لامساك العصى من المنتصف.

رسمت السياسة البريطانية المحافظة بقيادة بلدوين الذي أعرب عن ثقة الجماهير وإرادتهم في استمرار قيادته للبلاد ومصلحة السلام الأوربي بعد إن أفرزت الانتخابات البرلمانية في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٣٥ فوز حزب المحافظين والائتلاف الحكومي . غير إن تلك السياسة تعرضت لازمة خطيرة كادت إن تفقد الحزب الحاكم مستقبله السياسي حين طرح المشروع الجديد لحل الأزمة الايطالية – الإثيوبية.

فشلت العقوبات الاقتصادية في إيقاف شبح الحرب التي كانت على وشك الوقوع ، ولم يبقَ أمام الحكومتين البريطانية والفرنسية من سبيل لمنع عملية الاحتلال الايطالي الكامل للحبشة سوى زيادة العقوبات مع كل ما تحمله من أخطار أو السعي لإنجاح عملية الوساطة لإيقاف العمليات العسكرية الايطالية .

حصلت كل من بريطانيا وفرنسا على تفويض من عصبة الأمم، حسب اقتراح وزير الخارجية البلجيكي (فان زيلند) Van Zeeland للإشراف على لجنة التنسيق في عصبة الأمم، وباشرت الدولتان في تبادل وجهات النظر لإيجاد الحلول المناسبة لإنهاء الأزمة . مقترنة بضرورة تهيئة الكثير من المقترحات لتعرض على طرفي النزاع.

فشلت العقوبات ضد موسوليني لان فرنسا استمرت بإمداد ايطاليا بالنفط واقنع بريطانيا بان العقوبة ستؤدي إلى هجوم ايطالي على السواحل التابعة لبريطانيا في البحر المتوسط وان الأسطول الفرنسي لا يمكنه تقديم المساعدة لضعفه كما إنها ستبعد موسوليني عن هتلر كما إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ورومانيا كانت ستستمر بتصدير النفط لايطاليا .

ولأجل معرفة الشروط الايطالية، قام لافال بالاتصال بالحكومة الايطالية لمعرفة الاقتراحات التي من شأنها أن تفيد ايطاليا ومن ثم إنهاء النزاع، إلا أن الحكومة الايطالية أبدت تحفظاً لحين انعقاد اجتماع باريس وان أي اقتراح لن يكون ذا أهمية، وان أي اقتراح تتوصل إليه الحكومتان البريطانية والفرنسية في اجتماع باريس لا بد أن يعرض على الحكومة الايطالية أولا، وذاك ما أكده وزير الخارجية (سوفج) Sovj أثناء لقائه السفير البريطاني درموند في روما في الخامس من كانون الأول ١٩٣٥ .

توصلت كل من بريطانيا وفرنسا إلى وضع الترتيبات اللازمة لبدء المباحثات لتسوية الصراع الايطالي – الإثيوبي.

إذ وصل الوفد البريطاني المؤلف من (روبرت فان سيتارت) Robert Van Sittart، وصموئيل هور و(بيترسون) Beturson الى باريس في السابع من كانون الأول ١٩٣٥ فالتقى الوفد الفرنسي المؤلف من بيير لافال، (ليغر)Legger وكيل وزارة الخارجية الفرنسية و(كوينتن) Quentin، وقال لافال إن عقوبة حظر استيراد النفط على ايطاليا تعد إجراءً عسكرياً حسب ما اخبره السفير الايطالي في باريس (سيروتي) Cerutti والسفير الفرنسي في ايطاليا دي شامبرون . وأكد هور ولافال إن عقوبة حظر النفط ستكون متأخرة لإنقاذ الموقف، وإنها ستزيد من خطورة رد الفعل الايطالي في حالة فرضها .

التقى الوفدان مرة ثانية في الثامن من كانون الأول ١٩٣٥ لإكمال المحادثات التي تركزت على رغبة فرنسا في حصول ايطاليا على جزء من إقليم تيجري بما فيه مناطق عدوة واديجرات ومكالي وتمكن الوفد البريطاني من تقليل حجم التنازلات الإقليمية وذلك بالتخلي عن إقليمي دناكل واوغادان بالأقاليم المحتلة شرق تيجري مقابل حصول إثيوبيا على منفذ بحري في عصب او زيلع في الصومال البريطاني . إلا إن ذلك الاقتراح لا بد أن يكون

مقبولاً لدى عصبة الأمم ليكون لها القدر الأكبر في حل النزاع بدلاً من فرنسا وبريطانيا إلى جانب ذلك التقليل من المطالب الايطالية.

يبدو إن الحكومتان البريطانية والفرنسية أرادت استغلال الوضع بالنسبة إلى أثيوبيا وذلك باستعمال نفوذها في المنطقة ومنح ايطاليا نفوذاً اقتصادياً داخل الأراضي الإثيوبية. إذ كانت لدى الحكومتين الرغبة في وقف العمليات العسكرية الايطالية، وذلك بإعطائها أراضي في الشمال الإثيوبي المجاور لارتيريا بضمنها إقليم تيجري الذي احتلته فضلا عن نفوذ اقتصادي في الجنوب الإثيوبي. إلا إن تلك الامتيازات التي أعطيت لايطاليا لا توازي المنفذ البحري الذي ستحصل عليه إثيوبيا.

سعت الحكومة البريطانية من وراء ذلك المقترح إلى حماية مصالحها السياسية والاقتصادية من جانب ، وتجنب أي عدوان ايطالي محتمل من جانب أخر، ولاسيما بعد المعلومات التي حصلت عليها في حالة فرض الحصار النفطي على ايطاليا إنها ستقوم بضرب الأسطول البريطاني أو القيام بضربة جوية للندن مع قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وعصبة الأمم، الأمر الذي تخوفت منه بريطانيا وحاولت حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية.

وتنفيذاً لأوامر الحكومتين البريطانية والفرنسية قدم سفيراهما مشروع الاتفاقية التي سميت (هور – لافال) إلى موسوليني مع رسالة مرفقة بالاتفاقية توضح رغبة الحكومتين لإنهاء النزاع وموافقة الحكومة الايطالية على المقترحات.

ونشرت الصحف الفرنسية مشروع الاتفاقية بالكامل بأدق التفاصيل، وكان الاتفاق بين البريطانيين والفرنسيين أنها لا تعلن إلا بعد وصولها إلى الحكومة البريطانية، وتضاربت الآراء حول نشرها، بان لافال أراد إن يقطع طريق التراجع عن البريطانيين في المشروع لأنه غير متأكد من موافقة الحكومة البريطانية، أو إن نشر الخبر جاء من المعارضة الفرنسية لحكومة لافال لإحراجها أمام الرأي العام الفرنسي، أو إن هناك خطة مفتعلة لإفشال مشروع الاتفاقية بالكامل.

أما في بريطانيا فقد تصاعد سخط الرأي العام ودعم ذلك الاتجاه من الداعمين للحكومة في مجلس العموم البريطاني ، وفي يوم التاسع عشر من كانون الأول ١٩٣٥ في اجتماع مجلس العموم البريطاني رفض صموئيل هور الاعتذار ودافع عن عقده لتلك الاتفاقية خوفاً على بريطانيا من الخطر الذي قد ينجم في حالة ضرب ايطاليا لها، وأخيرا قدم هور استقالته، تاركاً المكان لخليفته إيدن في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٣٥، وقدم بلدوين اعتذاراً إلى مجلس العموم البريطاني بدلاً من هور.

أما في فرنسا فكانت ردة الفعل اقل من بريطانيا بحكم الانقسام الذي كان واقعاً داخل الرأي العام، فقد أيدت الأوساط اليمينية بصفة عامة السياسة الفاشية وحصل لافال على الأغلبية في مجلس النواب غير إن حكومته لم تستمر طويلاً، إذ حلت مكانها وزارة جديدة في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٦ بقيادة البيرت ساروت. فرض ذلك الوضع على الحكومتين البريطانية والفرنسية الراغبتين في تحاشي وقوع انهيار شامل للمقاومة الإثيوبية، التوجه إلى توسيع مجال العقوبات لتصبح أكثر تأثيراً.

بدأت الحكومة البريطانية بتأليف لجان لأجل فرض حظر النفط على ايطاليا على الرغم مما يحمله ذاك الحظر من مخاطر على بريطانيا وذلك يعد النفط هو الذي يعزز انتصارات ايطاليا العسكرية في أثيوبيا. بيد إن ايطاليا كانت تعتمد بشكل كبير في استيراد النفط على الشركات الأمريكية التي كانت تجهزها بتلك المادة، مما فرض على بريطانيا إن تعمد على تنفيذ العقوبات لان الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن عضواً في المنظمة الدولية كما أن الكونغرس سن قانون الحياد مع بدء النزاع الايطالي الإثيوبي بهدف التقليل من حجم المبادلات مع طرفي النزاع. اكتفت الحكومة الأمريكية في السابع من تشرين الأول ١٩٣٥ بتقديم النصح لشركاتها النفطية بالامتناع عن أي تجارة مع ايطاليا أو أثيوبيا، غير إن الشركات الأمريكية استفادت من تلك العقوبات بزيادة سعر النفط، وزادت ألمانيا من صادراتها من الفحم بكميات كبيرة، واليابان أيضا التي أبدت استعدادها لمساعدة ايطاليا اقتصادياً. والى جانب تلك العقوبات فرضت بريطانيا وفرنسا الحصار البحري على ايطاليا، وطلبت من الدول الأعضاء في عصبة الأمم أن تحذو حذوها، ألا إن ايطاليا استمرت في الحصول على احتياجاتها من الدول (النمسا، هنغاريا، يوغسلافيا، سويسرا) على الرغم من العقوبات التي فرضت عليها، وأصبحت العقوبات على حد وصف احد المؤرخين (مهزلة كبرى). يبدو إن العقوبات المفروضة على ايطاليا لم تمنعها من الاستمرار في غزوها للأراضي الأثيوبية وإتمام ما بدأت به.

ردت الحكومة الايطالية في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٣٥ على قرار تطبيق العقوبات بنقض الاتفاقية الايطالية الفرنسية في السابع من كانون الثاني ١٩٣٥ وألغت ما تعهدت به من التزامات في إطار مؤتمر ستريزا. وأوعز موسوليني إلى المارشال (بادوغليو) Badoglio القائد العام للقوات الايطالية الذي خلف بونو في إتمام العمليات العسكرية الذي حقق انتصارات في طامبيان في التاسع عشر من كانون الثاني و السابع والعشرون من شباط ١٩٣٦ والتي أحرزت تقدماً ملحوظاً وبدأت المناطق الأثيوبية تسقط الواحد تلو الأخرى على يد القوات الايطـــــالية.

تسلم الإمبراطور هيلاسيلاسي في بداية اذار ١٩٣٦، القيادة العامة للجيش وذلك لرفع معنويات الجيش المتقهقر وتنظيم صفوفه بهدف مقاومة القوات الايطالية غير إن ذلك لن يجدي نفعا إذ جرت معركة في الحادي والثلاثين من

آذار ١٩٣٦ قرب بحيرة (اشجانجا) Lake Ashjanga، أدت إلى انهيار القوات الأثيوبية وانسحابها إلى اديس ابابا.

وأوضح بادوغليو بالمذكرة التي أرسلها إلى حكومته في العاشر من كانون الثاني ١٩٣٦، بان إدارة العمليات العسكرية الأثيوبية تدار من قبل البريطانيين بل إن حتى السلاح المستخدم هو سلاح بريطاني إلا إن ما ذكره بادغيلو هو محظ ادعاء ليس أكثر وذاك ما أكده إيدن في أثناء لقائه السفير الايطالي (غراندي) Grande في لندن في العشرين من شباط ١٩٣٦ وأوضح له أن فرصة ايطاليا كانت بقبول المقترحات التي قدمت إليها إلا أن غراندي رد عليه بان عقوبة حظر النفط لم تترك مجالاً لأي مفاوضات.

استعلم إيدن عن حالة الجيش الأثيوبي ومدى صموده بوجه القوات الايطالية الأمر الذي قد أطال أمد الحرب واجبر ايطاليا على حل النزاع بالطرق السلمية، وخشت بريطانيا من فقدان مصالحها في أثيوبيا ومن ثم فشل كل الجهود الرامية لحل النزاع من بريطانيا وعصبة الأمم .

أرسل هيلا سيلاسي في العشرين من شباط ١٩٣٦ برسالة إلى ملك بريطانيا ومنه إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها المساعدة البريطانية وان ايطاليا هي من اعتدى على أثيوبيا وان رفضه المقترحات التي قدمت هي مطالبة إثيوبيا بدفع التعويضات لايطاليا وانه يتطلع الآن إلى حل سلمي برعاية بريطانية ويطلب أيضا من الحكومة البريطانية إعلان الانتداب والحماية على إثيوبيا والحفاظ على مصالحها، وطلب أيضا إن تكون تلك الرسالة بغاية السرية.

ردت الحكومة البريطانية في الرابع والعشرين من شباط ١٩٣٦، على الإمبراطور هيلا سيلاسي ببرقية بعثها إيدن إلى الوزير المفوض (بارتون) Barton جاء فيها ((إن الحكومة البريطانية ترفض أي انتداب على أثيوبيا، وان أي طلب للمفاوضات يقدم عن طريق عصبة الأمم وإنها من جانبها ستبذل قصار جهدها لإنجاح المفاوضات بين الطرفين وتكون المقترحات الأخيرة هي الأساس في أي مفاوضات بين طرفي النزاع)) .

وبعد الموافقة الأثيوبية شرعت الحكومة البريطانية باتصالاتها لعقد تلك المفاوضات برعايتها، وأبدى موسوليني نيته في التفاوض،غير إن تلك الاتصالات تغيرت بتغير الوضع في القارة الأوربية، وذلك بخرق هتلر لميثاق لوكارنو، الأمر الذي افقد القضية الأثيوبية ذلك الاهتمام الدولي الذي كانت تشغله. إذ أدى ذلك إلى تقليص اهتمام كل من بريطانيا وفرنسا بالأزمة الأثيوبية واستعدوا لمواجهة الخطر الألماني الذي اثر بشكل سلبي على النزاع الايطالي الإثيوبي الأمر الذي شجع موسوليني لإتمام العمليات العسكرية في أثيوبيا، واستنتج إن بريطانيا لن تقف في طريقه لإكمال احتلال أثيوبيا، لأنها لم تقف بوجه هتلر وما يشكله من خطر في داخل القارة الأوربية وان أثيوبيا هي خارج نطاق أوربا ولا تشكل أي خطر أو تهديد على الدول الأوربية.

استكملت القوات الايطالية في نيسان ١٩٣٦، ما بدأته في احتلال المدن والمناطق الإثيوبية وصولاً إلى العاصمة اديس ابابا، وهرب الإمبراطور هيلا سيلاسي في بداية شهر أيار ١٩٣٦ إلى السودان ومن ثم إلى بريطانيا واستطاع موسوليني في التاسع من أيار من ضم إثيوبيا إلى ايطاليا.

يتضح إن العدوان الايطالي على إثيوبيا أفضى إلى نتائج مخجلة على الصعيد الدولي، وهي فشل عصبة الأمم في حل الصراع بالطرق الدبلوماسية المعهودة الأمر الذي افقدها هيبتها واحترام ميثاقها، أما من جانب الحكومة البريطانية فإنها شكلت قوة كبرى لا يستهان بها لكنها أضحت غير ذلك في فرض عقوبات وإلزام ايطاليا بها خوفاً على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، أما فرنسا فأرادت كسب الأطراف جميعاً فأرادت أن تكون مع ايطاليا وترضي بريطانيا في وقت واحد.

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: الحرب الأهلية الاسبانية

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية : Spanish Civil War

الحرب الأهلية الاسبانية

ظهرت مشكلة جديدة شغلت أوربا في أمنها واستقرارها ،إذ لم تكد نار الحرب في أثيوبيا تخمد التي التهمت سيادتها واستقلالها وما كان لها من انعكاسات دولية، أثرت على المشهد الأوربي برمته، حتى ظهرت حرب أخرى في شبه الجزيرة الأيبيرية.

تعود أسباب تلك الحرب إلى الظروف الداخلية التي عاشتها اسبانيا، وما رافقها من تقلبات للأحداث على كل الأصعدة ولاسيما منها السياسي وذلك للتناقض في تياراتها السياسية المتصارعة، إذ لم يكن للاعتدال في تياراته شان يذكر مما أدى إلى تبني الأطراف السياسية اتجاه اليمين تارة واتجاه اليسار تارة أخرى مما أدى إلى ظهور تطورات في المشهد السياسي وتدخل المؤسسة العسكرية لتغيير السلطة في البلاد وإعادة الملكية إلى البلاد وتتويج الفونسو الثاني عشر.

أدى التنافس الحاصل بين التيارات اليمينية والتيارات اليسارية إلى سقوط الجمهورية الأولى وبدأت الجمهورية الثانية التي أظهرت ميولاً يسارية في قيادتها مما أدى إلى ظهور معارضة يمينية استطاعت التكتل في انتخابات عام١٩٣٣ والوصول إلى سدة الحكم الأمر الذي أدى إلى تغيير جذري في سياسة الجمهورية والعودة بها إلى الوراء .

ردا على ما سبق سعى اليساريون إلى تكوين ائتلاف لتحقيق الفوز في انتخابات شباط١٩٣٦ ودخلت فيه اسبانيا مرحلة أكثر تعقيدا ،إذ أن اليمين وقف حجر عثرة لمنع تأليف حكومة يسارية شبيهة بتلك التي تأسست في الجمهورية الأولى عام١٩٣١ لأنها كانت ذات طبيعة اشتراكية وأضرت بمصالح اليمين على الأصعدة كافة .

أما من الناحية الاقتصادية فكانت اسبانيا متخلفة في كل المجالات عما كانت عليه أوربا ، ففي مجال الزراعة عاشت البلاد حالات الإقطاع بوصفه نظاما زراعيا متخلفا وبدائيا مما ساهم في انخفاض الوارد الزراعي قياسا بالمجهود المبذول، وان معظم الأراضي الصالحة للزراعة مملوكة للفئة الارستقراطية أو رجال الكنيسة الكاثوليكية والتي مثلت بمجموعها خمس الأراضي الصالحة للزراعة في اسبانيا في حين أن اغلب العاملين فيها يحصلون على أجورهم من المالكين للأراضي الزراعية والذي يبلغ عددهم حوالي مليوني فلاح.

كما إن معظم المالكين للأراضي الزراعية هم من كبار فئة النبلاء ويرتبطون فيما بينهم بعلاقات مصاهرة وصداقة ويطلق اسم (لاتيفونديو) Latifundio على فئة المالكين الكبار وهي الفئة المهيمنة على المجال الزراعي الأمر الذي أدى إلى دخول تلك الفئة في خصومات مع الفلاحين الذين يملكون الأراضي الصغيرة.

مما تقدم يمكننا القول إن حالة الفئوية والإقطاع تسود الريف الاسباني الأمر الذي ولد حالة الحرمان التي عاشتها الأغلبية في الريف وقادت إلى الحقد والشعور بالظلم بين الفئات الريفية الفقيرة الذي بدوره هيأ أجواء ملائمة لحدوث المشاكل والنزاعات بين المالكين والفلاحين بصورة مستمرة.

وحين فازت الجبهة الشعبية اليسارية في انتخابات شباط١٩٣٦ أعلنت نيتها العمل بقانون الإصلاح الزراعي عام١٩٣٢مما أثار المالكين الكبار ورجال الكنيسة الكاثوليكية الذين استعادوا بعض امتيازاتهم في أثناء حكم اليمين ،الأمر الذي جعلهم يساندون الجيش للقيام بانقلاب يمنع الجبهة الشعبية من تسلم السلطة في اسبانيا، كذلك إبعاد عدد كبير من الضباط بسبب ولائهم للجمهورية عن المناصب الحساسة في الجيش ونفي البعض الأخر منهم لمنع تدخلهم في الأمور السياسية، الأمر الذي رفضه الضباط وبدأوا يفكرون باستعادة ما فقدوه عن طريق انقلاب عسكري يعيد لجميع المتضررين من إجراءات الجمهورية ما فقدوه من امتيازات ومناصب .

يتضح إن الأسباب مجتمعة أدت إلى معارضة الحكم الجمهوري ولاحت في الأفق بوادر انقسام اسبانيا إلى كتلتين متناحرتين بين الجمهوريين والملكيين والتنافس الذي حصل بينهما بإزالة إحداهما الأخرى الأمر الذي انذر بحرب أهلية داخل اسبانيا.

لقد كان حادث اغتيال النائب الملكي (كالفودي ستيلو) Calfuode Stelo يوم الثالث عشر من تموز١٩٣٦ بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع الحرب الأهلية ففي السابع عشر من تموز نشبت حركة التمرد العسكري في منطقة المغرب الاسباني بقيادة الجنرال (فرانكو) Franco الذي ولى القيادة بعد الجنرال (سان جيرجو) San Jurgo وفي اليوم التالي امتدت حركة التمرد لتشمل بقية الأراضي الاسبانية،ولم يكد يمضي شهران حتى اظهر المتمردون تفوقهم وذلك بإخضاعهم لما يقارب نصف مساحة البلاد تحت سيطرتهم،وبقيت الحكومة الجمهورية مسيطرة على القسم الشرقي من اسبانيا وبعض القطاعات من الأراضي الباسيكية والاستير،غير ان عملية الاكتساح الشامل الذي حاولت قوات فرانكو تنفيذها عرفت بحال من الركود اثر فشل احتلال مدريد في تشرين الثاني ١٩٣٦ .

وسمح بذلك للجمهوريين بإعادة تنظيم صفوفهم إذ بقوا يحكمون ثلث الأراضي حتى بعد انتقالهم إلى برشلونة أواخر عام١٩٣٨ ،بينما توقع المراقبون الأجانب استمرار الحرب لأمد طويل، لكن المتمردون استطاعوا بفضل تفوقهم الجوي اضعاف تلك التوقعات بعد إن سيطروا على منطقة كتلونيا، واجبروا الحكومة الجمهورية في شهر اذار١٩٣٩على الاستسلام بعد قرابة ثلاث سنوات من القتال.

كانت للحرب الأهلية الاسبانية تأثيرات ليست داخلية فحسب بل تعدتها إلى خارج الحدود الاسبانية وشكلت حدثا خطيرا في الحياة الدولية ،لما تمتعت به اسبانيا من مكانة استراتيجية في البحر المتوسط، واثر ذلك على

حركة المواصلات البحرية في ذلك الحوض في حالة نشوب صراع بين القوى الغربية وايطاليا الفاشية وألمانيا النازية، أما التأثير الذي أحدثته الحرب الأهلية الاسبانية فهو اعتماد طرفي الصراع على الدعم اللوجستي والخبراء والمتطوعين الأجانب الأمر الذي ورط الدول الأوربية ومنها ألمانيا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي للمشاركة بمجهودات متفاوتة في تلك الحرب، وهو ما كان ينذر بإمكانية تطور الصراع إلى حرب عامة تشمل تلك الدول .ولا يمكن فهم ذاك التدخل إلا على ضوء البحث عن مصالح تلك الدول أثناء اندلاع الحرب الأهلية الاسبانية.

لقد اجمع المؤرخون على إن الحرب الأهلية الاسبانية مثلت صراعاً إيديولوجياً بين مختلف النظم السياسية الأوربية في تلك المدة ، فهو صراع الديمقراطيين والشيوعيين، كما انه يعد مظهرا من مظاهر التنافس على المواقع الاستراتيجية كالإشراف على الطرق البحرية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والمرور عبر مضيق جبل طارق .

يمكننا القول ان العامل الاقتصادي حاضرا بقوة نظرا لما كان بوسع اسبانيا أن توفره لهذه الدول من مواد أولية تستغلها في تذليل مصاعب تنفيذ برامج إعادة التسلح التي كانت مقدمة عليها، ولا يمكن فهم ذلك التدخل الأجنبي ألا على ضوء البحث عن مصالح تلك الدول في أثناء اندلاع الحرب الأهلية الاسبانية والذي يهمنا هو بيان موقف فرنسا وبريطانيا من هذه الحرب.

موقف فرنسا من الحرب الأهلية الاسبانية:

كان الموقف الفرنسي مشابها إلى حد ما للموقف البريطاني فأصبحت الحكومة الفرنسية منذ حزيران١٩٣٦ حكومة الجبهة الشعبية بقيادة (ليون بلوم) Leon Blum[1]. إذ أبدت قلقا متزايدا على امن طرق مواصلاتها البحرية بين مستعمراتها في الشمال الأفريقي وفرنسا، في حين كانت حكومة المحافظين متخوفة جدا من إمكانية قيام تعاون اسباني ايطالي ينتهي بوضع جزر البليار تحت نفوذ الايطاليين، فضلا عن عدم تجاهل مطالبة الإسبان باسترجاع سيادتهم على جبل طارق، وبالنسبة الى الأهمية التي تحتلها جزر الكناري بالنسبة للطرق البحرية المؤدية إلى رأس الرجاء الصالح .

([1]) كاتب ورجل سياسية فرنسي، ترأس الفرع الفرنسي للمنظمات العمالية الدولية، وألف حكومة الجبهة الشعبية الوطنية في فرنسا في الرابع عشر من تموز١٩٣٦ وقد كان للاشتراكيين حضور بارز في تلك الحكومة، إلا أن حكومة فيشي Vichy التي تعاونت مع الاحتلال النازي سلمته للعدو، فنفي إلى ألمانيا عام١٩٤٣ واستعاد حريته عام١٩٤٥وتوفي عام١٩٥٠.

والأمر الأخر هو وجود رؤوس أموال فرنسية مستثمرة في الصناعات الاسبانية، وان خسارتها بمثابة مشكلة لأي حكومة فرنسية لأنها تعني خسارة فرنسا لتلك الأموال.

بدأت المساعدات الايطالية والألمانية بالوصول إلى قوات فرانكو منذ الثامن عشر من تموز١٩٣٦ بواسطة السفن والطائرات ،وكانت تلك المساعدات موضع اهتمام رئيس مجلس الوزراء الفرنسي الذي استطاع أن يجمع معلومات مستفيضة عن التدخل الايطالي الألماني لصالح فرانكو، إلا أنها اصطدمت بمعارضة شديدة من جانب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية الذين قدروا أمكانية تحول الحرب الأهلية الاسبانية إلى حرب عالمية ثانية بفعل تدخل القوى المتنافسة، وهي الحرب التي لم تكن فرنسا مستعدة لخوضها.

اضطرت الحكومة الفرنسية إلى رفع شعار عدم التدخل وتبنت تلك السياسة وإعلانها رسميا بالامتناع عن تزويد الجمهورية الاسبانية بالسلاح والمتطوعين وكل دعم آخر، شريطة أن تتبنى كل الدول الأخرى التعهد نفسه ،وقد حظيت المبادرة الفرنسية بموافقة من ألمانيا وايطاليا للمدة من السابع عشر إلى الثامن والعشرين من آب ١٩٣٦ غير إن تلك المبادرة لم يكتب لها النجاح لأمد طويل بسبب الخروقات المتكررة من جميع الأطراف، وحاولت اللجنة الدولية المكلفة بتطبيق مبدأ عدم التدخل صيانته بإدخال إجراءات جديدة، لكن دون جدوى نظرا لاستمرار تدفق المساعدات والمتطوعين من الخارج إلى طرفي الصراع بصورة متفاوتة.

أدت الحرب الأهلية الاسبانية إلى تعميق الانقسام داخل فرنسا وأدت إلى مشاكل على الصعيد الخارجي أيضا، مما دعا إلى اتفاق اليساريين والمعتدلين على ضرورة إقامة روابط مع بريطانيا والاتحاد السوفيتي خوفا من تنامي قوة الدول الفاشية، على الرغم من إن إقامة تلك الروابط غير مرغوب فيها من السياسيين الفرنسيين.

أدت الخشية من سقوط الجبهة الشعبية في اسبانيا الذي يعني سقوط الجبهة الشعبية في فرنسا واستحواذ الفاشية على فرنسا، الى السعي لإنقاذ الجبهة الشعبية في اسبانيا، قام ليون بلوم بمنح المساعدة العسكرية لإسبانيا وفقا للمعاهدة التجارية التي وقعت بين الطرفين في أواخر عام١٩٣٥ وبداية عام١٩٣٦ والتي تضمنت فقرات ببيع التجهيزات العسكرية إلى اسبانيا، فضلا عن تأكيد حق فرنسا في ظل القانون الدولي ببيع الأسلحة إلى الحكومة الشرعية في حالة وقوع حرب أهلية .

طلبت أحزاب اليسار من الحكومة الفرنسية مساعدة الجبهة الشعبية في اسبانيا على غرار ما كانت تقوم به ألمانيا وايطاليا في مساعدة الجنرالات، فوافق المعتدلون للاستجابة لطلب الحكومة الاسبانية بإرسال الذخيرة والسلاح التي يحتاجونها، وقام (بيير كوت) Pierrecot وزير القوة الجوية بترتيب صفقة السلاح في بداية اب١٩٣٦ وإرسالها إلى اسبانيا وتدريب الطيارين الإسبان في مدارس التدريب الفرنسية وأنكرت فرنسا أنها زودت اسبانيا بالسلاح.

انقسم الشارع السياسي الفرنسي إلى اتجاهين اتجاه يوالي الجبهة الشعبية ومثله الشيوعيون وأخر مثله اليمينيون الذي كانت له استثمارات مهمة في السوق الاسبانية وفضلوا انتصار الوطنيين لأنهم كانوا يخشون النزعة المعادية للرأسمالية في داخل الجبهة الشعبية الاسبانية إلا أن خطوات بلوم السياسية اللاحقة غيرت القرار الفرنسي لصالح الوطنيين.

كان بلوم بحاجة إلى مساعدة بريطانية في حالة اندلاع حرب مع ألمانيا ووجود صورة قاتمة للوضع في حالة عدم تقديم مساعدة بريطانية الأمر الذي ولد له حالة من الذعر، لذلك سارع بلوم للسفر إلى لندن في الثالث والعشرين من تموز١٩٣٦ للمشاركة إلى جانب بريطانيا وبلجيكا في المؤتمر المقرر لمناقشة انتهاك ألمانيا لميثاق لوكارنو وأثناء الاجتماع أوضح حزب المحافظين في بريطانيا أن المساعدة الفرنسية للموالين في اسبانيا سوف تضر بمصالح الأمن الجماعي لكل من بريطانيا وفرنسا كون أن بريطانيا هي الحليف الوحيد لفرنسا والتي يمكن الاعتماد عليها للوقوف بوجه برنامج التسلح الألماني.

لم يحُسم أمر الحكومة الفرنسية لمصلحة إرسال المساعدات بل ما حصل هو العكس إذ مالت كفة التوازن بشدة وسرية إلى جانب الوقوف على الحياد، وحين كانت الحكومة الفرنسية منشغلة في ذلك الأمر اتصل ليون بلوم بحلفائه البريطانيين وفي أثناء المحادثات معهم، أبلغ أن التدخل الفرنسي في اسبانيا ربما يعرض الصداقة الفرنسية البريطانية للخطر.

وأعلنت الحكومة الفرنسية في أثناء عودة بلوم إلى فرنسا في اجتماعها المنعقد في الخامس والعشرين من تموز١٩٣٦انها لن تفرض حظرا على تجارة الأسلحة وأن الحدود الفرنسية بقيت مفتوحة أمام شحنات الأسلحة التي تذهب إلى اسبانيا.

قابلت بريطانيا الموقف الفرنسي بالرفض فتم إفهام الجانب الفرنسي عن طريق السفير البريطاني في باريس أن حدوث أي نزاع بين فرنسا من جهة وألمانيا وايطاليا من جهة ثانية بسبب الأزمة الاسبانية يعني أمكانية وقوف فرنسا لوحدها في حرب لم تكن مهيأة لها وأن بريطانيا غير ملزمة بالتدخل لصالح الفرنسيين .لذا أمام الضغوط البريطانية التي التزمت مبدأ الحياد فأجبرت بلوم بغلق الحدود مع اسبانيا في الثامن من آب ١٩٣٦، لذلك دعا بلوم جميع الدول إلى عدم التدخل في الشأن الاسباني وتوقيع اتفاقية حوا الموضوع.

إلا أن الخطر الألماني وتهديده المستمر للأمن القومي الفرنسي بعد إحاطتها من ثلاث جهات جعلت فرنسا تزيد من نفقاتها العسكرية في عام١٩٣٧ بمقدار النصف عما كانت عليه في عام١٩٣٦ وتعزيز التحالف الانكلو-فرنسي، وعزز بذلك دور الفرنسيين في عدم سقوط مدريد والوقوف بوجه قوات فرانكو التي كانت تساندها الجيوش الألمانية والايطالية.

وعلى الرغم من صدور مذكرة مشتركة من بريطانيا وفرنسا بمنع المتطوعين إلا أن أعداداً غفيرة ليس من الفرنسيين وحدهم بل من السوفييت والبلجيكيين والسويديين عبرت الحدود الفرنسية إلى اسبانيا، لذلك وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية بالإجماع على قرار من شأنه اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تجنيد المتطوعين أو المرور عبر الأراضي التابعة للحكومة الفرنسية.

أرادت فرنسا إنهاء الحرب الأهلية الاسبانية بل إنها كانت السباقة في ذلك لأن ألمانيا أرادت عزلة فرنسا بشتى السبل والوسائل لذلك طرحت فرنسا في الحادي والثلاثين من أيار ١٩٣٧، مشروع مراقبة الحدود والسيطرة عليها عبر منع المتطوعين من الوصول إلى اسبانيا ،لكن بلوم اقترح بأن تكون مبادرة بريطانية لا فرنسية بسبب وجود متطوعين فرنسيين داخل اسبانيا من جهة وكون أن بريطانيا غير متورطة في اسبانيا من جهة أخرى إلا أن ألمانيا وايطاليا بقيتا تماطلان كثيرا حول المبادرة.

أدت سياسية بلوم الضعيفة أمام الأزمات المالية في داخل فرنسا وإزاء السياسة الألمانية والايطالية في خارج فرنسا، واختلاف وجهات النظر لدى الفرقاء السياسيين الفرنسيين إلى سقوط حكومة بلوم في حزيران١٩٣٧ .

أصرت فرنسا على تنفيذ الخطة الفرنسية-البريطانية بعد حادثة الاعتداء على لايبزك Leipzig وانسحاب ألمانيا من الدورية البحرية للمراقبة، وأعلنت أن السفن الفرنسية والبريطانية ستحيط بمجمل شبه الجزيرة الأيبيرية وسوف تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع وصول الأسلحة والمتطوعين من ألمانيا وايطاليا. وطلب السفير الفرنسي في لندن من الحكومة البريطانية اتخاذ الموقف نفسه في عدم منح حقوق المحاربين وزيادة المراقبين في الموانئ.

أعلنت فرنسا إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق وفقا للشروط المعلن عنها عن طريق ممثلها في لجنة عدم التدخل فأنها سوف توقف السيطرة الدولية في الثالث عشر من تموز ١٩٣٧،وبعد تحققها من عدم جدية ألمانيا وايطاليا في احترام مبدأ عدم التدخل تركت الباب مفتوحاً على مصراعيه لدخول المتطوعين والمعدات الحربية في تشرين الأول ١٩٣٧-كانون الثاني-آذار-حزيران ١٩٣٨ .

وأمام ذلك أجبرت فرنسا الحكومة الايطالية على انضمامها إلى مؤتمر (نيون) البحري Neun [٢].الذي عُقِدَ في التاسع من أيلول ١٩٣٧والذي يعُد الانجاز الحقيقي للسياسة الفرنسية.

([١])وهو المؤتمر الذي عقد في مدينة نيون السويدية في ٩ايلول ١٩٣٧والذي دعت إليه بريطانيا وفرنسا لمناقشة مسالة القرصنة في البحر المتوسط انضم إليه الاتحاد السوفيتي لغرض تقديم شكوى ضد ايطاليا لقيامها بأعمال

تسلم (ادوارد دالادييه) Edward Daladierرئاسة الوزراء في فرنسا وحذرت بريطانيا من الخطر الألماني مما جعل الفرنسيون يفكرون بإقامة علاقات مع ألمانيا للحيلولة دون المواجهة معها، وبذلك تضمن لها حصة في أعمار اسبانيا لما بعد الحرب بناءً على النصائح البريطانية.

ولما توالت انتصارات فرانكو أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة إلى اسبانيا برئاسة (ليون بيرارد) Leon Berard لمقابلة فرانكو وكان الغرض من البعثة إعادة اللاجئين إلى فرنسا وكذلك إعادة صفة التمثيل الدبلوماسي في مقر قيادة فرانكو في الثالث من شباط ١٩٣٩.

لذلك سعت الحكومة البريطانية إلى ترتيب الأجواء السياسية مع الجانب الفرنسي للاعتراف بحكومة الجنرال فرانكو ،وترتيب الموعد اللقاء بين الجانبين، وفي أثناء ذلك تعالت أصوات الجماهير مطالبة ادوارد دالادييه في الحصول على ضمانات محددة لأولئك الذين عبروا الحدود الفرنسية والذين ينتمون إلى فئات سياسية معادية لنظام فرانكو من الذين شهروا السلاح بوجهه في الوقت الذي كان يجتمع فيه مجلس الوزراء الفرنسي لتعيين سفير لفرنسا في اسبانيا تحت حكم فرانكو.

اجتمع الوفدان في بورغوس "وهي مدينة تقع إلى الشمال من العاصمة مدريد" في السادس والعشرين من شباط ١٩٣٩م وكان الوفد الفرنسي برئاسة ليون بيرارد نائب رئيس الحكومة الفرنسية وعن الجانب الاسباني خوردانا، الذي لم يكن له من المطالب سوى الاعتراف المباشر من قبل فرنسا بحكومة اسبانيا ، فيما طلب الوفد الفرنسي إعادة العلاقات وتعزيز الروابط بين البلدين ،وتأكيد الوفد الاسباني على سيادته المطلقة ولاسيما على جزر البليار، ولم يعط خوردانا أي تعهد في حالة قيام صراع مستقبلي في أوربا، لكن لم يتوصل الطرفان إلى حل بشان اللاجئين.

وفي اليوم التالي تمخض الاجتماع عن اعتراف الحكومة الفرنسية بحكومة الجنرال فرانكو، وعينت مارشال (بيتان) Petain في الرابع والعشرين من آذار ١٩٣٩ سفيراً لفرنسا هناك .

وبعد مغادرة الجنود الايطاليين والألمان اسبانيا أصبح الموقف الفرنسي متفائلا بعد إن قطع خوردانا وعدا إلى بيتان و(غازل) Gazel مستشار السفارة الفرنسية في اسبانيا انه لم يعط أي التزام عسكري سري أو شبه سري إلى ايطاليا أو ألمانيا، وفي أثناء ذلك حذر غازل حكومة فرانكو من خطر التعامل مع الايطاليين أو الألمان لأنهما سوف يستغلان العلاقات مع اسبانيا وإقامة القواعد البحرية والجوية التي من شانها زعزعة الاستقرار الاسباني ومن ثم زعزعة الأمن الأوربي.

القرصنة والمطالبة بالتعويضات وامتنعت كل من ايطاليا وألمانيا حضور ذلك المؤتمر ولم يجابه بإجراء مناسب من قبل بريطانيا وفرنسا .

أما الرأي العام الفرنسي فقد أحدثت الإيديولوجيات الجديدة انقساما واضحا أكدته الحرب الأهلية الاسبانية إذ فضل اليمين المتطرف هتلر على بلوم.

وفي كانون الثاني ١٩٣٩ زادت بهجة اليمين المتطرف بسقوط برشلونة بيد فرانكو، أما جناح اليسار والذي يمثله الشيوعيون والاشتراكيون ومنهم الاشتراكين الراديكالين فلم يرضهم موقف الحياد الذي أعلنته فرنسا من الحرب الأهلية الاسبانية سلفا، بل واصلوا جهودهم لأجل تخلي الحكومة الفرنسية عن موقفها ومساعدة حكومة مدريد في اسبانيا.

ويبدو إن الشعب الفرنسي بكل فئاته كان ضد التدخل الألماني والايطالي في اسبانيا والذي كان سببا في انتصارات فرانكو المتلاحقة الأمر الذي تجاهلته الحكومة الفرنسية وأصبح أمرا واقعا وحقيقيا أدى بالنتيجة الحتمية إلى اعتراف الحكومة الفرنسية بحكومة فرانكو في اسبانيا، وأحس فرانكو بخطر بقاء الألمان والايطاليين على الأراضي الاسبانية وذاك ما أكدته الحكومة الفرنسية لفرانكو.

موقف بريطانيا من الحرب الأهلية الاسبانية:

في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين أشغلت الحكومة البريطانية برئاسة ستانلي بلدوين الذي تولى السلطة في السابع من حزيران١٩٣٥ سلسلة الأحداث المتعلقة بمصير العائلة المالكة إذ توفي الملك جورج الخامس في كانون الثاني ١٩٣٦،وأجريت الاستعدادات لمن يخلفه على العرش وهو أمير ويلز الذي أطلق عليه الملك ادوارد الثامن، وفي نهاية عام١٩٣٥ وقبل توليه العرش، اكتشف بأنه ينوي الزواج من السيدة الأمريكية المطلقة (واليس سمبسون) Mrs.Wallis Simpson، وأمام إصراره على الزواج منها نشأت أزمة لكن بلدوين حول المسالة إلى قضية دستورية تدعمها الكنيسة والدولة والدومينونات، وفي كانون الأول ١٩٣٦ تنازل الملك ادوارد رسميا عن العرش وخلفه شقيقه جورج السادس دوق يورك وتم تتويجه في أيار ١٩٣٧.

أشغلت تلك القضية السياسيين والوزراء البريطانيين على حد سواء،لذلك فشلت الجهود الدبلوماسية وأضاعوا الفرصة في تحقيق أهدافهم.

لم تهتم الحكومة البريطانية المحافظة كثيرا في الشؤون الاسبانية الداخلية وما احاطها من تأثيرات خارجية ،في حين إن الرأي العمالي كان لصالح الحكومة الاسبانية، وذلك التناقض في المواقف والآراء جعل الحكومة البريطانية تبين موقفها بأنها تريد المحافظة على سلامة الأراضي الاسبانية بما فيها جزر البليار التي كانت في صراع مع فرنسا عليها.

رحبت السياسة البريطانية بمقترح بلوم لتأسيس لجنة عدم التدخل وأيدته، لأنها لم ترغب في إغضاب فرانكو الذي كانت تتنبأ بانتصاره ومن ثم عدم إزعاج موسوليني التي كانت تأمل بإبعاده عن ألمانيا.

انقسمت التيارات السياسية في الحكومة البريطانية بين مؤيد ومعارض لمساندة قوات فرانكو، وتوصلوا إلى حل وسط ونهائي يقدم حزب العمال بموجبه دعما للجمهوريين في حين يقدم حزب المحافظين المساعدة لقوات فرانكو .لان النصر الذي يحققه فرانكو معناه أن الوضع المادي والاقتصادي لبريطانيا ليس في خطر، إذ إن أكثر استثمارات التعدين البريطانية المهمة في العالم موجودة في اسبانيا وفي الأقاليم التي يسيطر عليها القوميون.

أدرك البريطانيون خطورة الموقف إذ إن التدخل الايطالي والألماني سيقضي على كل الفرص الاقتصادية وتصبح بأيديهم، لذلك سعى البريطانيون إلى جعل البليار وسبته وطنجة في أيدي محايدة، لذلك كان فرانكو أذكى من أن يخيف المستثمرين الأجانب، لذا تعاطف منذ البداية مع الدوائر المالية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

كان الساسة البريطانيون ينظرون إلى الحرب الأهلية الاسبانية في بدايتها من وجهة نظر اقتصادية بحتة والى ما ستؤول إليه العلاقات بين الجانبين، أما نظرتهم السياسية التي عبر عنها ديفيد لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني في زمن الحرب إلى مجلس العموم البريطاني ((بان العناصر المحافظة في بريطانيا سوف تتطلع إلى ألمانيا بوصفها قوة معادلة ضد الشيوعية في أوربا فلنرحب بألمانيا صديقة لنا فلقد اقلق بريطانيا ظهور الشيوعية في الجانب الغربي للبحر المتوسط))، وذلك ما عبر عنه إيدن في خطابه يوم العشرين من تشرين الثاني١٩٣٦ بان هدف السياسة الخارجية البريطانية هو الأمن الإقليمي وليس الأمن الجماعي. لذلك سعت في الضغط على فرنسا لتبعدها عن الجمهوريين الإسبان من اجل مصالحهم الحيوية في اسبانيا وأهدافهم البعيدة المدى في أوربا .

وعلى الرغم من إعلان بريطانيا حظر بيع الأسلحة إلى اسبانيا في نهاية تموز١٩٣٦، وإن الصراع كان شأناً داخلياً، إلا أن الحكومة المحافظة لم تطبق الحظر على البيع الفردي للأسلحة بل رفضت بيع الأسلحة الحكومية أو إعطائها لأي جانب، وقد طالبت حكومة برغوس من الضباط البريطانيين في مضيق جبل طارق تزويدها بالسفن، إلا أن البريطانيين اظهروا عدم قدرتهم على تقديم المساعدة المباشرة ولكنهم عرضوا عليه سفنا قليلة غير مسجلة راسية في الموانئ البرتغالية، ووضعوا تحت تصرفه خطوط هاتف في جبل طارق، مما جعله يتحدث مع روما وبرلين فيما بعد من غير أن تمر المكالمات عبر أجهزة المراقبة الاسبانية.

كانت المصالح البريطانية في اسبانيا قد عبر عنها الساسة ،فكان تشرشل يمثل نقطة الارتكاز للرأي الوطني والرأي الديمقراطي في بريطانيا إلا انه كان محايدا غير انه كان أميل عاطفيا إلى فرانكو، ورأي إيدن الذي حدده في خطابه في مجلس العموم في السادس عشر من كانون الاول١٩٣٦ بالدعوة إلى منع انتشار الصراع

وراء الحدود الاسبانية ولتأكيد الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية لإسبانيا، وأعلن رفض بريطانيا لأي قوة أجنبية قد تسيطر على اسبانيا ويعني بذلك ألمانيا وايطاليا ودعوة السياسة البريطانية بالتظاهر في الحياد والتعجيل بنهاية الحرب مهما كان شكل الحكومة التي تسيطر على اسبانيا سواء كانت يمينية أم يسارية، أما بلدوين فقد نظر إلى الحرب الاسبانية من نافذة المصالح البريطانية، بأنها لن تتأثر بشكل خطير ومهما تكن نتيجة الحرب الاسبانية، فان المنتصر سوف يظهر التصميم على إنهاء النفوذ الأجنبي وسيجبر الحكومات الدكتاتورية على الانسحاب من دون مقابل على تضحياتها المادية والبشرية.

من مجمل ما سبق يتبين إن موقف اغلب السياسيين البريطانيين تبنوا سياسة الحياد، خشية من أن يكون تدخلهم في الحرب الأهلية الاسبانية سببا في إثارة الايطاليين مما يدفعهم إلى إقلاق التوازن الاستراتيجي في حوض البحر المتوسط، ولأجل ذلك وضعت الحكومة البريطانية في الخامس عشر من آب ١٩٣٦ حظرا على المواد والسلع الحربية التي تنقل في السفن البريطانية إلى اسبانيا، ومن جانبها أيضا ضغطت على الحكومة البرتغالية لمنع السفن الألمانية المحملة بالمواد الحربية من تفريغ حمولاتها في ميناء ليشبونه مما جعلها تتجه إلى الساحل الشمالي لإسبانيا.

أما موقف حزب العمال فقد جاء على لسان زعيمه (كليمنت اتلي) Clement Richard Attlee فقد اتهم فيه الأنظمة الفاشية بخرق اتفاقية عدم التدخل وان تلك الأنظمة قد خططت للثورة قبل اندلاعها، وان تدخل تلك الدول يعد عملا عدوانيا في ظل ميثاق عصبة الأمم ،وأكد في حالة إجراء تسوية سياسية واقتصادية مع تلك الأنظمة يجب أن تكون هناك أسس للاستناد عليها عند التفاوض مع الدكتاتوريين ،وان تكون الديمقراطيات الغربية مستعدة لمواجهتهم.

حدث تغيير مهم على صعيد السياسة الخارجية البريطانية بعد ان تولى (نيفيل تشمبرلن) Neville Chamberlain رئاسة الوزراء في السابع عشر من أيار ١٩٣٧ فقد أراد إقامة علاقات ودية مع ألمانيا وايطاليا على الرغم من الاختلافات في اسبانيا لذلك عقد العزم على وضع مبدأ جديد يعمل على إيقاف الصراعات الدولية وترك الأساليب القديمة التي وصفها بالظلم والتعسف الذي وقع فيها الدكتاتورين ، والعمل على تصحيح ذلك والتوصل إلى تسوية مرضية، وأعلن تشمبرلن أن المبدأ الجديد يرضي أفراد الشعب بعد إن عجز الأمن الجماعي ودعم عصبة الأمم في حسم المسائل ويمكن إرضاء الدكتاتوريين ومناقشة المسائل المتعلقة كونها تابعة لدول أخرى، وان سياسة الترضية هي الوحيدة التي تجري بالنفع معهم.

شرع تشمبرلن بوضع سياسة الترضية ،ومن اجل تنفيذها أراد التقرب إلى ألمانيا، لذلك اقترحت الحكومة البريطانية وقف القتال وإجراء هدنة وأيضا بسحب المتطوعين الأجانب، وعلقت الحكومة البريطانية أمال كبيرة

في الحصول على موافقة الحكومة الألمانية بعد إن تمت مفاتحتها في أيار ١٩٣٧ .وفي الخامس عشر من حزيران ١٩٣٧ تعرضت البارجة الألمانية لايبزك للقصف ،لذلك قررت ألمانيا الانسحاب من نظام السيطرة نهائيا بعد رفض بريطانيا وفرنسا القيام بمظاهرة بحرية أمام السواحل الاسبانية الموالية، واتخذت قرار حرية التصرف لحماية قواتها وسفنها البحرية، ورفضت أيضا تولي السفن البريطانية والفرنسية إجراءات السيطرة بدلا عنها. لان بريطانيا كانت قلقة على مصالحها في البحر المتوسط وخائفة من قيام ألمانيا بأعمال انتقامية قد تؤثر في ملاحتها في المنطقة، مما دعاها وتحت إشراف تشمبرلن بدعوة وزير الخارجية الألماني نيورث في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٣٧، لمناقشة حادث لايبزك التي أصرت ألمانيا على حسمه خلال الزيارة، إلا أن رغبة الحكومة البريطانية هي بعدم نشر أي تقارير تخص تسوية المسألة الاسبانية وما يخص الضمانات التي ستحصل عليها الدول لحماية سفنها بعد الحادث.

ويبدو من ذلك أن بريطانيا أرادت من تلك الخطوة كسر الحاجز مع ألمانيا وتسوية جميع المشاكل وحسمها وضمان سلام أوربي في دول أوربا الوسطى مع حسم قضية المستعمرات لضمان مصالحها الحيوية في المنطقة والحفاظ على سلامة مواصلاتها مع مستعمراتها، ولتخفيف حدة الصراع اقترحت سحب المتطوعين بالتساوي من كلا الطرفين في اسبانيا، بعد إن أصبحت الحالة تنذر بخطر حرب عالمية في المنطقة، غير إن تلك الخطوة أخفقت.

أصبحت بريطانيا قلقة جدا على مصالحها وطرق مواصلاتها أمام التعنت الألماني والتمسك بموقفها، فأشار إيدن في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني في الثالث من تموز١٩٣٧،((ان قضية وحدة اسبانيا باتت مهمة لبريطانيا وفرنسا على حدٍ سواء بسبب صلتها الاستراتيجية مع أفريقيا، وهذا بدوره سيجعل الوضع السياسي الأوربي أكثر تعقيدا)) .لذلك قامت بريطانيا بالضغط على الدول المشاركة في لجنة NIC،(وهي اللجنة الدولية لتطبيق سياسة عدم التدخل)،من اجل دعم خطة السيطرة الانكلو-فرنسية والتي ستوافق عليها تحت تأثير الضغط البريطاني، وهددت ألمانيا أنها سوف تنسحب من اللجنة في حالة حصول ذلك وأكدت على حريتها في التصرف وحماية أسطولها.

أدت تلك الأمور إلى فشل سياسة التهدئة التي انتهجتها الحكومة البريطانية بسبب الاختلافات في وجهات النظر والضغط البريطاني الذي مارسته ومن ثم فشل المقترحات البريطانية بشان سحب المتطوعين ومنح حقوق المحاربين وأيضا فشل لجنة NIC من التوصل إلى حل بشان القضية الاسبانية، لذلك ترك زمام المبادرة لتشمبرلن مرة أخرى.

استطاعت بريطانيا أن تحمي مصالحها الحيوية وطرق ملاحتها البحرية وذلك بانعقاد مؤتمر نيون البحري بعد تعرض سفنها الحربية والتجارية لأعمال القرصنة البحرية، من غواصات مجهولة وأشارت أصابع الاتهام إلى ايطاليا ومن ورائها ألمانيا

احتفظت بريطانيا بموقف عدم التدخل طوال مدة الحرب الأهلية الاسبانية، إلا أن القصف العشوائي للمدن الاسبانية التي كانت تحت سيطرة الجمهوريين أثارت الرأي العام البريطاني، مما دعا الحكومة البريطانية لتقديم احتجاج قوي إلى حكومة الجنرال فرانكو ،وطالبت أيضا الحكومة الألمانية باستعمال نفوذها لدى فرانكو للحد من الأعمال الوحشية التي تثير بدورها الطرف الأخر وتولد حالة الانتقام، وطلبت من الحكومات الأخرى أن تتخذ الموقف نفسه .

إن سياسة عدم التدخل لم تعد مهزلة بل أصبحت كذبة تتذرع بها كل من ايطاليا وألمانيا لكسب الحرب لصالح فرانكو، كما إن عودة عدد من المتطوعين الذين قاتلوا في اسبانيا في صفوف الفرق الدولية، احدث حركة جديدة في اتحاد عمال المعادن في بريطانيا ترمي إلى حمل الحكومة البريطانية على تعديل سياستها إزاء الحرب الأهلية، وأثناء ذلك وافقت اللجنة التنفيذية للاتحاد على قرار طلبت فيه على أن تترك للحكومة الاسبانية الحرية التامة في شراء الأسلحة والذخائر .

وفي أثناء ذلك تعرضت السفن البريطانية للقصف الجوي، الأمر الذي جعل موقف تشمبرلن صعب أمام مجلس العموم، وأشار انه لن يسمح لحكومته بالاندفاع في تيار الشعور المعادي لفرانكو الذي ساور بعض الأوساط البريطانية وصرح أيضا: "انه لن يجعل من مسالة إغراق السفن البريطانية مسالة حاسمة لأنه غير واثق بان السفن التي أغرقت لم تكن حاملة مواد حربية " وكان ذلك الموقف هو رغبته في التمسك بسياسة التهدئة التي انتهجها والتي يسير في ظلها وان لا يشير باتهام الدول الفاشية للوقوف خلف الحادث، وفي أثناء ذلك نشط عمل لجنة عدم التدخل وانتهت الموافقة بالإجماع على المشروع البريطاني الخاص بسحب المتطوعين فخفف حدة التدخل الدولي بالمسالة الاسبانية .

وأعلن تشمبرلن اعترافه بحكومة الجنرال فرانكو في السابع والعشرين من شباط ١٩٣٩بدعم من أنتوني إيدن في جلسة مجلس العموم على أساس إن تأخير الاعتراف قد يطيل أمد الحرب، وازداد حقد حزب العمال على الحكومة بعد إن ظهر الأمر فجأة في البرلمان ،وكان هدف الحكومة من الاعتراف هو الضغط على فرانكو للوقوف بوجه التدخلات الألمانية والايطالية من جهة وتحقيق أهداف إستراتيجية واقتصادية لبريطانيا في اسبانيا من جهة أخرى .

أقيمت تظاهرات كبيرة في ساحة الطرف الأغر في لندن نظمها المجلس الوطني لحزب العمال ،وخطب اتلي بالمتظاهرين احتجاجا على قرار الحكومة بالاعتراف.

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: (الانشلوس) ضم النمسا إلى ألمانيا

اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية : (Anschluss) The annexation of Austria to Germany

(الانشلوس) ضم النمسا إلى ألمانيا

عمد هتلر إلى إحياء السياسات السابقة التي اعتمدتها الإمبراطورية الألمانية في اثناء إحياء الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهي لم تكن فكرة هتلر بل طرحت من دعاة الفكر القومي الألماني ، وقد تطابقت كل الرؤى السياسية والجغرافية مع فكرة المجال الحيوي الألماني، ويرى منظرو الرايخ الثالث ان بريطانيا وفرنسا من الدول التي هي في طريقها إلى الزوال بحكم تدهورها وتقسمها، أما الدول الأخرى فتكون تحت رعاية الإمبراطورية الألمانية لأنهم من العنصر النقي الذي يجب ان يحكم العالم بما فيها المناطق التي ينتشر فيها العنصر الآري، واقترنت تلك المطامع بمبدأ البقاء للأصلح.

بدا تنفيذ تلك الخطط بإعادة بناء البيت الألماني وضم جميع العناصر الألمانية الجرمانية، لذلك ان اوراسيا هي المجال الحيوي للرايخ الثالث، واقرب تلك المناطق إلى البيت الألماني هي النمسا ومن ثم جرمان بروسيا الشرقية والممر البولندي ودانزك Danzig في بولندا.

شكلت النمسا الانطلاقة الأولى لطموحات هتلر كونها الأقرب حدوديا وازدواجية في الهوية القومية كونها نمساوية وألمانية، فضلا عن ان الحلفاء قد سعوا إلى إضعاف ألمانيا، وذلك بوقوفهم أمام الاتحاد الجمركي النمساوي في عام١٩٣١، والذي يشكل بدوره مصدرا مهما لتقوية ألمانيا، لذلك حين تسلم النازيون السلطة تعززت تلك التوجهات نحو النمسا.

كما ان النمسا تعرضت لازمات اقتصادية أدت إلى انهيار اقتصادي كبير في عام ١٩٣١، تلاها الأزمات السياسية الداخلية التي كانت بين المحافظين والاشتراكيين عام١٩٣٤، على الرغم من المساعدات التي منحتها لها كل من بريطانيا وفرنسا إلا أنها لم تستطع تفادي تلك الأزمات مما جعلها عرضة للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

انفجرت أزمة جديدة في الخامس والعشرين من تموز ١٩٣٤، كانت أكثر خطورة تمثلت باغتيال المستشار النمساوي (انجل بيرت دلفوس) Engel Bert Dalfuss الذي كان معروفا عنه بعدائه للنازية في النمسا وكان حريصا على استقلال البلاد، وأشارت أصابع الاتهام إلى النازيين النمساويين في اغتياله وذلك للقيام بانقلاب من شانه ان يتسلم النازيون السلطة في البلاد إلا ان المحاولة باءت بالفشل.

وفي الثلاثين من تموز١٩٣٤، صرح جون سيمون وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم البريطاني، ان الحكومة البريطانية تعترف تمام الاعتراف بحق النمسا في مطالبتها بعدم السماح لأي تدخل في شؤونها الداخلية

وذاك ما أكده التصريح البريطاني الفرنسي الايطالي أثناء مؤتمر ستريزا في الحادي عشر من نيسان ١٩٣٥، ضرورة صيانة استقلال النمسا في أثناء المعاهدات المتفق عليها بين تلك الدول.

وحين تولى (فون شوشنيغ) Von Schuschigg رئاسة الوزراء خلفا لدولفوس والذي تمسك بسياسة سلفه في حرصه على سلامة البلاد واستقلالها، مما دعاه إلى التفكير في إعادة أسرة هابسبرك إلى ملك النمسا، بعد ازدياد حدة الاضطرابات في الداخل، لذلك سعى إلى توثيق علاقاته مع بريطانيا وفرنسا بعامه ومع موسوليني بخاصه لأنه كان بالضد من مساعي هتلر لضم النمسا، وأعلن تعهده بالمحافظة على سيادة واستقلال النمسا. وصرح شوشنيغ أمام مجلس النواب ردا على خطاب هتلر، ان النمسا لا ترفض إعادة العلاقات بين البلدين على شرط ان تعترف ألمانيا بحق النمسا في تقرير المصير، ولأجل تقوية العلاقات بين البلدين وقع شوشنيغ في الحادي عشر من تموز١٩٣٦، اتفاقا مع ألمانيا عرف باتفاق الجنتلمان والذي يحمل سمة التسامح من ألمانيا، وتعهدها باحترام واستقلال النمسا وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، مقابل ذلك تعهدت النمسا إن تسير سياستها الخارجية وفقا للسياسة الخارجية الألمانية، فضلا عن ان الحكومة النمساوية أصدرت عفوا عن السجناء السياسيين من النازيين وعينت في المناصب السياسية بعضا منهم.

سعى هتلر بدوره إلى احتواء موسوليني بعد ان أصبح في مواجهة مباشرة مع بريطانيا وفرنسا وفرض العقوبات من عصبة الأمم على ايطاليا في أثناء الأزمة الأثيوبية، فمد هتلر يد العون إلى ايطاليا وجهزها بكل ما حرمت منه من جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها، الأمر الذي دعا هتلر وموسوليني إلى توقيع اتفاق تعاون اقتصادي وسياسي في تشرين الثاني ١٩٣٦،أثمر عن تخلي موسوليني عن النمسا ودعوته إلى دمجها مع ألمانيا، وتعزز ذلك حين انضمت ايطاليا إلى المحور الألماني-الياباني للتصدي للتوسع البريطاني في الشرق الأقصى، والوقوف بوجه انتشار الشيوعية.

تصاعدت الصراعات داخل القارة الأوربية وأبدت بريطانيا اهتماما لإيجاد تسوية عامة للمسألة الأوربية، بعد ان أصبح الخطر النازي يهدد المصالح البريطانية، وأكدت بريطانيا رغبتها في تقديم بعض التنازلات لألمانيا ، بشان المستعمرات وأوربا الشرقية، لكن تلك التنازلات قوبلت بالرفض من هتلر.

من جانبها أعلنت فرنسا على لسان وزير خارجيتها خلال زيارته أوربا الشرقية في عام١٩٣٧،ان أي وسيلة لردع هتلر عن ضم النمسا باتت مستحيلة في المستقبل القريب . وذاك يعني ان بريطانيا و فرنسا كانتا تخشيان القوة الألمانية، من جهة والخوف على مصالحها من جهة أخرى، مما أعطى انطباعا لدى الدول الأوربية الصغيرة ان أي اتفاق مع تلك الدول قد لا يجدي نفعا حيال المطامع الألمانية في التوسع.

أكد ما سبق (نيفيل هندرسون) Nevil Henderson السفير البريطاني في برلين عبر التحذيرات التي بعثها إلى لندن، بعد التصريحات الألمانية بان النمسا هي هدفهم الأول والأخير، وعلق هندرسون على تلك التوجيهات "في المرحلة الراهنة لا يمكن معارضة السياسة الألمانية والوقوف أمام مطامعها، ومن الذي يستطيع ان يقول للدكتاتور هتلر لا؟ وإذا أراد احد مجابهته بتلك الكلمة فعليه ان يخوض الحرب ضده" .مما يعني ان بريطانيا لم تكن مستعدة للدخول في صراع مع هتلر.

اجتمع هتلر مع كبار القادة العسكريين في الخامس من تشرين الثاني ١٩٣٧، لمناقشة قضية ضم النمسا، وأشار أثناء الاجتماع ان تستغل ألمانيا الفرصة المناسبة، وتلك الفرصة هي بإشغال فرنسا بحرب مع دول أخرى تكون فيها غير قادرة على مواجهة ألمانيا، أو استغلال تصاعد الانقسام داخل فرنسا بما يمكن إن يؤدي إلى أزمة كبيرة تجرف الجيش الفرنسي إليها وتستنزف كل قواه العسكرية وتجعله غير قادر على خوض حرب ضد ألمانيا.

في أثناء الحديث الذي جرى بين هندرسون و(هيرمان وليم غورنغ) Hermann Wilhelm Goring القائد العسكري للطيران الألماني الذي كان يردد رغبته في إيجاد سلام دائم مع بريطانيا وفي تحسين العلاقات بين البلدين ، وابلغ غورنغ هندرسون انه في حالة رفض الحكومة البريطانية التعاون مع ألمانيا فلن يبقى لألمانيا سوى تكريس جهودها من اجل تحطيم بريطانيا بدلا من التعاون في بنائها، ولم يتردد غورنغ بإبلاغه احتمالية إعادة النظر في المعاهدة البحرية عام١٩٣٥، وما أكده غورنغ وهندرسون ان الأمور قد تفضي بين البلدين إلى حرب.

يتضح من ذلك ان الألمان كانوا جادين في استغلال المعاهدة البحرية من جهة ونيل الموافقة البريطانية لتحركاتهم التوسعية في أوربا.

وجه هتلر دعوة الى شوشنيغ للاجتماع به في برغشتغادن في العاشر من شباط ١٩٣٨، واتضح ان الاجتماع هو مجموعة من المطالب والاملاءات التي قدمها هتلر إلى شوشنيغ وعليه تنفيذها دون مناقشتها، وكانت المطالب عبارة عن تهديد وإنذار شديد اللهجة بان يتسلم الحزب النازي في النمسا بعض المقاعد الوزارية بل ان هتلر زاد من تلك المطالب ليجعل شوشنيغ عاجزا عن تنفيذها فيستقيل من منصبه، فيحدث بذلك أزمة سياسية يستطيع فيها النازيون تسلم مقاليد السلطة، واعترض رئيس الجمهورية النمساوية (ويلهلم كولاس) Wilhelm Colas أي مشاركة نازية في السلطة، غير ان المؤامرة السياسية لعبت دورها في تسلم (سايس انكورت) Seyes Inquart الوزارة في السادس من آذار ١٩٣٨، واحتلت الميليشيات النازية المؤسسات الحكومية في حين ان الحشود الألمانية كانت على الحدود، وعند إعلان سايس انكورت طلب المساعدة الألمانية اجتاحت القوات الألمانية الأراضي النمساوية وأعلن رسميا في التاسع من آذار ١٩٣٨ ،ضم النمسا إلى ألمانيا.

أبلغت المفوضية البريطانية في النمسا نيفيل تشمبرلن رئيس الوزراء البريطاني تفاصيل الإنذار الذي وجه إلى شوشنيغ . وكان رد تشمبرلن على البرقيات الواردة من برلين، ان يقدم هندرسون مذكرة إلى وزير الخارجية الألماني فون نوارث يعلمه فيها ان الحكومة البريطانية تجد نفسها مضطرة أمام تلك الأعمال إلى تقديم احتجاج في أقصى صيغة ممكنة، لكن مثل ذلك الاحتجاج المتأخر لا يمثل قلقا لدى هتلر .

اجتاحت أوربا بعامه وبريطانيا وفرنسا بخاصه موجة من العداء تجاه العدوان ،وعارض الرأي العام البريطاني ذلك العدوان، إلا ان حكومة تشمبرلن كانت مصممة على تنفيذ سياستها الاسترضائية على الرغم من المعارضة، إذ ان قناعة تشمبرلن في ان تلك السياسة يمكنها التوصل إلى تسوية سلمية مع الدول الأوربية الكبرى عن طريق بعض التنازلات لألمانيا وايطاليا، جعله متحمس للاشتراك في تسوية أوربية من شانها إحلال السلام في أوربا .

وقد كشفت مذكرات ويلهلم كولاس عن محادثات سرية نمساوية فرنسية بشان الإنذار الألماني، غير ان الموقف الفرنسي بقي دون حراك سياسي . لان الحكومة الفرنسية قد تحولت منذ شهر حزيران إلى رئاسة كاميل شوتامب خلفا لحكومة بلوم وأبقى كاميل الوزيرين ايفان دالبوس وزيرا للخارجية وجورج بونيه وزيرا للشؤون المالية وما يجمع الرجلين تحمسهما لسياسة التهدئة، فقد كان لجورج بونيه الفضل الكبير في إنجاح الثوابت السياسية التي انتهجتها الحكومة الفرنسية .إلا ان تلك الحكومة لم تعمر طويلا.

أما موقف الحكومة البريطانية والذي انتقده ونستون تشرشل في مناقشات مجلس العموم البريطاني في أثناء انعقاده في الرابع عشر من آذار ١٩٣٨،وطالب الحكومة بسياسة أكثر فعالية حيال العدوان على النمسا، وأشار إلى ان هناك مجالاً واحداً للاختيار إما الخضوع والرضوخ للأمر الواقع أو اتخاذ الإجراءات الفعالة لدفع ذلك الخطر ومواجهته ،لأنه عدوان وضعت حساباته ومواعيده بصورة دقيقة وانه خطر على أوربا كلها .

وفي الثامن عشر من آذار ١٩٣٨، أدلى وزير الخارجية البريطانية (ادوارد وود هاليفاكس) Edward Halifax Wood [1] أمام مجلس اللوردات البريطاني "من وجهة نظري انه لا فائدة من عرض هذا الأمر على عصبة الأمم" وقال ((ان على الحكومة البريطانية ان تعترف بالأمر الواقع، بعد ضم النمسا إلى ألمانيا))، أما تشمبرلن فقد استبعد احتمالية العمل العسكري ضد ألمانيا.

ومما يؤكد رفض الحكومة البريطانية لأي عمل تجاه ألمانيا، انه حين قدمت الحكومة السوفيتية في آذار ١٩٣٨، مقترحا يقضي إلى عقد مؤتمر للدول الكبرى في عصبة الأمم، هدفها اتخاذ إجراءات من شانها إعاقة أي عمل عسكري جديد لألمانيا، تجاهلت الحكومة البريطانية تلك المقترحات حسب تصريح تشمبرلن في الرابع والعشرين

---

(١) ولد في نيسان عام ١٨٨١ في مدينة ديفون سياسي ودبلوماسي بريطاني، شغل العديد من المناصب الحكومية، كان أبرزها وزير الخارجية ما بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٠ ثم عين سفيراً لبلاده في واشنطن ما بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥١ ، توفي عام ١٩٥٩ .

من آذار ١٩٣٨، أمام مجلس العموم البريطاني قائلا((ان النتيجة الحتمية لمثل هذا العمل هو زيادة الميل إلى إقامة كتل دولية خاصة، مما يعد عملا مناقضا ومعاديا نحو إيجاد سلام أوربي)).

أعلن تشمبرلن في الخطاب نفسه قرارا اتخذته حكومته، وهو رفض اقتراح ان تتولى بريطانيا تقديم تعهد بالإسراع إلى مساعدة تشيكوسلوفاكيا في حالة تعرضها للاعتداء، كما رفض ان تقدم بريطانيا مساعدة إلى فرنسا في حالة اضطرارها إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق الفرنسي-التشيكي، ان ذلك الإعلان لقي الارتياح لدى هتلر الذي أصبح واثقا من ان بريطانيا ستقف موقف المتفرج حين يشرع في خطوته الثانية نحو تشيكوسلوفاكيا وستتخذ فرنسا الموقف البريطاني نفسه.

ومما تجدر الإشارة إليه ان بريطانيا قد أدت الدور المهم في الانقلاب النازي في النمسا حين اجتمع المستشار شوشنيغ مع هتلر، استنجدت النمسا ببريطانيا وفرنسا، واتخذت هيأة أركان الجيش الفرنسي وجهة نظر جديدة تشير إلى ان الغزو الألماني للنمسا لا يقطع الطريق عن تشيكوسلوفاكيا فحسب بل يضع مناجم الحديد والفولاذ تحت الاحتلال الألماني.

لذلك اتصل (فيبس) Phipps السفير البريطاني في باريس، بحكومته في لندن وحصل على معلومات تفيد برفض الانضمام إلى عمل مشترك مع شوشينغ ، وهكذا تقرر مصير النمسا بأكملها ،وبريطانيا تقف موقف المتفرج دون حراك.

ولم يتعظ تشمبرلن وارتكب الخطأ نفسه، حين دعت الولايات المتحدة الأمريكية في رسالتها إلى تشمبرلن والتي اقترحت فيها دعوة ممثلين من الدول الأوربية لمناقشة الأسباب القائمة وراء المشاكل التي تواجهها أوربا من اجل التخفيف من حدة التوتر الدولي، لكن تشمبرلن رفض المقترح الأمريكي خوفا من ان يؤثر ذلك في سياسته، وبذلك فان الحكومة البريطانية قد ضيعت الفرصة لتحقيق توازن دولي شمل القوى الأوربية ويجعل من برلين أكثر تحفظا وحذرا في سياستها التوسعية.

وفي الثالث عشر من آذار ١٩٣٨،خرجت تظاهرات شعبية عارمة شهدتها ساحة الطرف الأغر في لندن، دعوا فيها الحكومة البريطانية إلى تعليق كل أشكال التعاون والاتصال مع ألمانيا وايطاليا حتى ينسحب أخر جندي ألماني من النمسا ، كما طالبوا الحكومة بإحالة هذا العدوان إلى عصبة الأمم. وسارت الحشود الشعبية حتى وصلت دار المفوضية الألمانية، وطالبت المسيرات الشعبية حكومة تشمبرلن بالتصدي الحازم لهذه الخروقات ووقف القروض المقدمة إلى ايطاليا ووقف كل أشكال التعاون مع اليابان.

وفي العاشر من نيسان ١٩٣٨، جرى استفتاء شعبي في النمسا في ظل الاحتلال الألماني، ومما لا شك فيه ان الألمان استخدموا أساليب الضغط على الشعب أثناء عملية الاستفتاء الأمر الذي جعل نتيجة الاستفتاء بأغلبية الأصوات التي بلغت (٩٩,٧) بالمائة لصالح الاتحاد مع ألمانيا.

يتضح من ذلك ان الازدواجية هي الطابع السياسي التي تبنتها الحكومة البريطانية وعلى رأسها تشمبرلن وكانت السبب الرئيس للتردد الأوربي حيال التصرفات النازية، الذي أفسح المجال أمام هتلر في زيادة قدرته العسكرية، وزيادة عدد السكان بضم النمسا إلى ألمانيا والإمكانات الاقتصادية للنمسا التي استغلها الألمان لصالحهم مما سهل مطالبتهم بالمجال الحيوي لألمانيا واستعدادهم في الخطوة الثانية نحو تشيكوسلوفاكيا. أما فرنسا فيتضح انها اتخذت لنفسها سياسة انتهجتها وهي سياسة التهدئة التي سارت عليها أمام التحديات الألمانية الأمر الذي اضعف فاعليتها في مواجهة الخطر المحدق في القارة الأوربية .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة التاسعة باللغة العربية: الازمة التشيكوسلوفاكية

اسم المحاضرة التاسعة باللغة الإنكليزية : Crisis Czechoslovak

الازمة التشيكوسلوفاكية

أصبحت الخطوة الثانية لدى هتلر بعد ضم النمسا هي تشيكوسلوفاكيا بعد ان اصبحت محاطة بأراضي ألمانية في أكثر من نصف حدودها ،وفقا لما تم إقراره في العملية الخضراء، فجسدت (السوديت) Sudetes الثغرة القانونية لنفاذ الدعوات الألمانية حيال تشيكوسلوفاكيا.

شكلت أراضي السوديت أهمية كبيرة بالنسبة إلى المخططات التوسعية الألمانية كونها غنية بالمعادن وتمثل عصب الصناعة بالنسبة إلى تشيكوسلوفاكيا وقربها مع الحدود الألمانية،فضلا عن ان اغلب سكانها يتكلمون الألمانية على الرغم من شعورهم بالقهر فان ذلك لم يشكل خطرا على وحدة تشيكوسلوفاكيا لأنهم كانوا يتوزعون على أحزاب متناقضة الاتجاهات.

حين تسلم النازيون السلطة في ألمانيا ،ساعد ذلك على التدخل الألماني في تشيكوسلوفاكيا عن طريق الحزب النازي السوديتي بزعامة (كونراد هنلين) Konrad Henlen وسيطرته على سائر الأحزاب ،إذ حصل في انتخابات عام ١٩٣٥على (٧٠) بالمائة من مجموع المقترعين الألمان في تشيكوسلوفاكيا ،وسبب التفاف ألمان تشيكوسلوفاكيا حول حزبهم النازي لتعاون ذلك الحزب مع ألمانيا ومطالبته بضم إقليم السوديت إلى ألمانيا وذلك ما عدته الحكومة التشيكية تدخلا في شؤونها الداخلية وإحدى المساعي إلى تدمير وحدة تشيكوسلوفاكيا.

تلقى الحزب النازي السوديتي الدعم المادي والمعنوي من ألمانيا، وكان هدفه زعزعة الاستقرار السياسي للبلاد،وأقدم هتلر على إبلاغ هنلين ان على السوديت ان يتقدموا بطلبات تعجيزية وغير مقبولة إلى الحكومة التشيكية .وأيد هنلين وجهة نظر هتلر بقوله:"علينا ان نطلب المزيد دائما،بحيث يغدو ان من الصعب إرضاؤنا".

أخذت ألمانيا من جانبها تثير مشاعر الغضب لدى سكان السوديت اذ امتلأت الصحف الألمانية بوصف الاضطهاد والطغيان الذي تمارسه حكومة براغ ضد من وصفهم بالأشقاء الألمان في السوديت وأخذت تدبر لها اتهامات خطيرة وكان للمنشورات والخطابات دور كبير في نشر ذلك مما أدى إلى تأزم العلاقات الألمانية التشيكية.

قام هنلين رئيس حزب السوديت الألماني بزيارة إلى لندن في السابع من تشرين الثاني ١٩٣٧،التقى فيها كبير المستشارين الدبلوماسيين لوزارة الخارجية البريطاني وهو روبرت فان سيتارت الذي اخبره ان بريطانيا ستعمل من اجل ضمان الحكم الذاتي للألمان في السوديت ولكن ستكون إلى جانب فرنسا إذا غزا الألمان تشيكوسلوفاكيا لم تؤيد بريطانيا فكرة الحرب بل أنها لم تكن مستعدة وأصبحت تسايس هتلر بكل الوسائل الممكنة وتجلى ذلك في المقابلة التي جرت بين الوزير البريطاني هاليفاكس وهتلر في التاسع من تشرين الثاني ١٩٣٧في اوبرستلزبرغ

في ألمانيا، وحضر اللقاء وزير الخارجية الألماني آلفون نوراث،وأشاد هاليفاكس بكلمة ألقاها بالانجازات التي حققها هتلر وقضائه على الشيوعية في بلاده والحواجز التي أقامها لمنع تسرب الشيوعية إلى أوربا الغربية، وبذلك أعده حصن الغرب القائم ضد البلشفية

وصرح هاليفاكس وزير الخارجية البريطاني بأسم نيفيل تشمبرلن رئيس الوزراء البريطاني انه من الممكن إيجاد حلول لأعقد المشكلات التي تواجه أوربا إذا تمكنت ألمانيا وبريطانيا من إيجاد اتفاقية تجمعها بفرنسا وايطاليا،وكان رد هتلر انه من السهل ان يكون اتفاق بحسن نية ومجاملات،لكن حين يتضح لألمانيا ((أنها دولة تحمل وصمة العار المعنوية والمادية التي كان سببها معاهدة فرساي فان الأمر يختلف)) .

كانت الحكومة البريطانية تفضل تجنب الحروب والدعوة إلى السلام الأوربي،خوفا على مصالحها في تشيكوسلوفاكيا،ورأت ان تحقيق ذلك الغرض هو عن طريق حزب السوديت الألماني الذي يعد مصدر الصراع بين ألمانيا وحكومة براغ،وان من مصلحتها ان تدعو الحكومة التشيكية إلى معاملة الأقلية الألمانية معاملة جيدة وهي في ذات الوقت تساند حليفتها فرنسا للتمسك بموقع السيادة في أوربا الوسطى.

كانت الحكومة التشيكية يتزعمها (ادوارد بينش) Eduard Benes الذي كان مدركاً لحقيقة المطاليب الألمانية والذي عبر في تصريحه في الرابع من آذار ١٩٣٨((ان ضم ألمان السوديت إلى بوهيميا قد تحقق منذ عدة قرون ومنذ ذلك الحين يمكن ان يقال بان حدود تشيكوسلوفاكيا لا تمس)) .

وفي الرابع عشر والخامس عشر من آذار ١٩٣٨ ، وقع هتلر في قصر براغ في ألمانيا مرسوما يقضي بوضع بوهيميا وموارفيا تحت الحماية الألمانية .

وفي الليلة نفسها أعلن بلوم رئيس الوزراء الفرنسي في حديث له مع الوزير التشيكي المفوض في باريس،إن فرنسا جادة بالتزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا دون قيد أو شرط،إلا ان تلك التأكيدات لم تستطع ان تغير شيئا عن حقيقة الموقف الفرنسي القائم على تحاشي الصراع مع ألمانيا والمرتبط تماما بموقف بريطانيا.

وفي الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٨عرض هنلين برنامج كارلسباد .الرامي لمنح الحكم الذاتي للألمان داخل هيكل الدولة التشيكية، فكانت تلك المطاليب الشرارة التي أربكت الاستقرار السياسي للحكومة التشيكوسلوفاكية .

ولاقى ذلك البرنامج تأييدا قويا من الحزب النازي الألماني الذي يعده الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقلال الذاتي ومن ثم الاستقلال التام،وكان الهدف ليس إقليم السوديت فحسب وإنما تشيكوسلوفاكيا كلها يعدها مجالا حيويا لألمانيا.

تضمن برنامج كارلسباد ثماني نقاط تتضمن في جوهرها انضمام ألمان السوديت إلى ألمانيا،لكن رئيس الحكومة التشيكية رفض تلك المطالب على الرغم من نصائح الحكومتين البريطانية والفرنسية له في النزول إلى طلب الألمان.

وأمام تمسك الحكومة التشيكية بالحفاظ على استقلالها ،استغل هتلر مسالة الأقلية الألمانية تلك ذريعة للمطالبة بتحقيق العدالة لأبناء جلدته في تشيكوسلوفاكيا، مستغلا بذلك صدق النوايا البريطانية التي مثلها تشمبرلن والفرنسية التي مثلها ادوارد دالاديبه.

وفي العشرين من أيار ١٩٣٨ رأى رئيس الأركان العامة الألماني بان الهجوم على تشيكوسلوفاكيا يمكن ان يتم في بداية تشرين الأول ، لذلك أعطى هتلر أوامره بالتعبئة الضرورية في الثلاثين من أيار ١٩٣٨ .

لم تضمن الحكومة البريطانية الحدود التشيكوسلوفاكية من أي اعتداء قد يحصل في الوقت الذي التزمت فيه فرنسا بالدفاع عن الحكومة التشيكوسلوفاكية وهو ما جدده دالاديبه في تموز ١٩٣٨،الأمر الذي ألزم بريطانيا بذلك التعهد عاجلا أم أجلا،لان اندلاع أي حرب فرنسية-المانية سيضطر البريطانيين إلى دخول ذلك الصراع إلى جانب فرنسا.

وقد منحت فرنسا وعدا لوزير الخارجية التشيكوسلوفاكي (كرافتا) Krafta حين زيارته لباريس تعهدت فيه بدخولها حرب مع ألمانيا في حالة الصراع بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا .ولأجل الالتزام بذلك التعهد درس مجلس الدفاع الفرنسي في جلسته المنعقدة في الخامس عشر من آذار ١٩٣٨ كافة الطرق الممكنة لمساعدة تشيكوسلوفاكيا لذلك سعت الحكومة الفرنسية إلى إقناع الحكومة البريطانية لتدلي بتصريح مشترك تذكر فيه مصلحة بريطانيا في الوحدة الإقليمية لتشيكوسلوفاكيا.

وأشار تشمبرلن أمام مجلس العموم البريطاني في الرابع والعشرين من آذار ١٩٣٨ إلى ان عصبة الأمم لم تستطع إن تحفظ السلام العالمي،وذكر حول الأزمة التشيكوسلوفاكية ((ان الحكومة لم تتعهد بوعد قاطع لمساعدة فرنسا في تنفيذ التزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا،أو إعطاء ضمان مباشر لصيانة الاستقلال التشيكي.. إلا ان بريطانيا ستجبر على الأغلب وبأي ظرف على مساعدة فرنسا أذا ما هددتها ألمانيا)) .

وأضاف "ان الحكومة البريطانية لا تستطيع إن تعطي وعدا بالدعم في حرب قد تنشا في المنطقة ولا تتأثر فيها مصالحها الحيوية بالدرجة التي تتأثر فيها المصالح الفرنسية أيضا،وحين اندلاع الحرب فانه ليس من المتوقع ان تكون مقتصرة على أولئك الذين دخلوا مثل تلك الأزمات وسيكون من المستحيل القول أين ستنتهي أو أي الحكومات ستصبح متورطة جراء تلك الحرب".

واخبر الوزير التشيكوسلوفاكي (ماسنتني) Masntny وزير خارجية ألمانيا (جواكيم فون ريبنتروب) Von Joachim Riebentrop [1] في السابع والعشرين من آذار ١٩٣٨، بان حكومته مصممة على بقاء العلاقات الودية مع ألمانيا وأنها تكافح من اجل أفضل العلاقات مع الألمان في السوديت وأنها ستمنح قانونا للأقليات يحافظ فيه على حقوقهم .

واخبره ريبنتروب بان ألمانيا ترحب بتلك الجهود الرامية لتحسين أوضاع ألمان السوديت،لأجل تحقيق السلام في أوربا،وأضاف بان ألمانيا ليس في غايتها أي إجراء عسكري ضد الدولة التشيكية،وأنها تسعى لتحقيق نتائج مرضية لكلا الطرفين في مفاوضاتهم مع ألمان السوديت،ليبدأ عهد جديد من العلاقات الألمانية التشيكية.

حثت بريطانيا وفرنسا الحكومة التشيكية لإرضاء زعماء الحزب الألماني السوديتي والدخول في مفاوضات معهم لأجل التوصل إلى اتفاق يرضيهم ،ولاسيما وان مطالبيهم اقتصرت على حكم ذاتي يضمن لألمان السوديت حقوقهم.

عمل تشمبرلن في تلك المدة من الأزمة باتجاهين،الأول هو بالضغط على الحكومة التشيكية لحملها على إعطاء المزيد من التنازلات للألمان السوديت ،أما الثاني هو مواصلة السعي على عزل ألمانيا دوليا عن طريق إقامة تحالف مع ايطاليا وذلك بالعودة إلى مواصلة مفاوضاتها معها،وكان ذلك العمل من وجهة نظر تشمبرلن سيعمل على إيجاد تسوية مع ايطاليا في البحر المتوسط، مما سيؤدي إلى تقوية مركز فرنسا،وسيمكن الحكومتين البريطانية والفرنسية من التركيز على ما يجري في أواسط أوربا من أحداث.

أما موسوليني فقد شعر من جانبه ببعض الارتياح لاسيما بعد استقالة إيدن في شباط ١٩٣٨ وأحس بأنه قادر للحصول على مركز قوي للمساومة فلم يرفض العرض البريطاني . وتم التوصل إلى اتفاقية وقعت بين بريطانيا وايطاليا في السادس عشر من نيسان ١٩٣٨، ألا أنها ولدت قلقا كبيرا لدى الرأي العام البريطاني،الأمر الذي دعا تشمبرلن إلى عدم المصادقة عليها إلا بعد انسحاب الجيوش الايطالية من اسبانيا وعد ذلك الشرط تمهيدياً للمصادقة على الاتفاقية بالكامل.

لم تحرز الدبلوماسية البريطانية نجاحا عبر تلك الاتفاقية التي كان متوقعا منها إبعاد ايطاليا عن ألمانيا،لان موسوليني قد أشار إلى ان عقد الاتفاقية مع بريطانيا لا يمكن ان تعد بمثابة اتجاه جديد للسياسة الايطالية بل ان ايطاليا ستواصل سيرها على محور روما –برلين الذي لا يمكن بأي حال ان تضعفه الاتفاقية مع بريطانيا.

---

(٣) ولد في مدينة فيسيل الألمانية عام ١٨٩٣ وهو دبلوماسي ألماني، مارس التجارة ما بين عامي ١٩١٠ و١٩١٤، انظم إلى الحزب النازي عام ١٩٣٢، مثل بلاده في لندن ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨. كان له دور مؤثر في عقد الألمان تحالفهم مع الروس، نظراً لما يتمتع به من شخصية مؤثرة، خلف نورث على وزارة الخارجية عام١٩٣٨، وبعد انتهاء الحرب، حوكم كمجرم حرب، وشنق عام ١٩٤٦.

تطورت الأحداث السياسية ولاسيما بعد رفض هنلين لمقترحات الحكومة التشيكية التي قدمتها لحل أزمة السوديت ،حتى وصلت إلى تدخل الدول الكبرى بسبب خطورتها،وأبدت فرنسا استعدادها لمساعدة تشيكوسلوفاكيا في حال تعرضها لعدوان خارجي،وتجلى ذلك بإجراء اتصالات مع حكومة الاتحاد السوفيتي وتناولت معها مدى المساعدات التي يمكن تقديمها إلى الحكومة التشيكية في حال تعرضها لعدوان ألماني،وأبدى الاتحاد السوفيتي استعداده لتقديم تلك المساعدات شرط ان تسمح بولندا أو رومانيا باستعمال أراضيها لإبداء تلك المساعدات .

ولأجل حصول فرنسا على مساندة بريطانية سافر دالاديه رئيس فرنسا مع (بونيه) Bonnet وزير الخارجية الفرنسية إلى لندن في أواخر نيسان ١٩٣٨ للتفاوض مع تشمبرلن وهاليفاكس ،وتبين من تلك المحادثات وجود دلائل تشير إلى ان فرنسا ترددت في مساعدة تشيكوسلوفاكيا وقرروا ان ينصحوا رئيس الحكومة بينش بالتفاوض مع هنلين وإجابة مطاليبه وعدم اللجوء إلى القوة من اجل إيجاد حل لتلك الأزمة .

أصبح من الصعب حل الأزمة بين الألمان السوديت والحكومة التشيكية لان ألمانيا لم ترغب في أي تدخل أو وساطة بريطانية في تلك القضية لعدم حصولها على مكاسب إقليمية من تشيكوسلوفاكيا حتى تلك اللحظة بسبب التزاماتها جانب الألمان السوديت،ووقوف بريطانيا وفرنسا معها إلى جانب الحكومة التشيكية فضلا عن ظهور دول أخرى ترغب في الحصول على مكاسب إقليمية من تشيكوسلوفاكيا ومنها بولندا وهنغاريا والاتحاد السوفيتي .

وفي الثالث من أيار ١٩٣٨قامت الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة التشيكية،أملا في نجاح مساعيها الهادفة لحل الأزمة، وذلك بمنح امتيازات واسعة النطاق للحكومة التشيكية من اجل إقناع بينش بالتساهل مع ألمان السوديت ،وذلك ما اخبر به السفير الألماني الجديد في لندن (هيدبرت فون ديركسين) Hidbert Von Dirksen لحكومته .

وقام وزيرا الخارجية البريطانية والفرنسية في السابع من أيار ١٩٣٨، بحث الحكومة التشيكية على تقديم التساهلات وحل الأزمة بالصور السلمية .

وابلغ الوزيران كرافتا وزير الخارجية التشيكية ان الأزمة قد تعدت نطاقها الداخلي وأصبحت خارج حدودها ،مما يشكل خطرا على تشيكوسلوفاكيا وان الوضع العسكري أصبح مترديا على الرغم من ان فرنسا ستنفذ التزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا في حالة الحرب،وربما ترى بريطانيا نفسها متورطة في الأزمة،وعلى الحكومة التشيكية ان تعمل كل ما بوسعها لتفادي ذلك الخطر الذي يهددها بخاصه والأمن الأوربي والسلام العالمي بعامه .

وردا على المساعي البريطانية والفرنسية قدم كرافتا وزير خارجية الحكومة التشيكية تقريرا أوضح فيه ان حكومته سوف تتعامل مع مسالة القوميات بأقصى ما تستطيع وسوف تقوم بمحادثات حول مسودة القانون مع

ممثلي الأقليات ولاسيما الأقلية الألمانية . إلا ان بريطانيا لم تنتظر إجراء المحادثات وانتظار نتائجها إذ أحست بخطورة الموقف ولتفادي الحرب سارعت إلى إرسال اللورد (رونسيمان) Runciman العضو السابق في المجلس الوزاري إلى تشيكوسلوفاكيا لتقصي حقيقة الوضع فيها .

لم تكن الحكومة البريطانية ومن خلفها تشمبرلن صادقة في دعم تشيكوسلوفاكيا بقدر تأييدها الخفي للنازيين،حتى ان إرسال الوسيط البريطاني إلى براغ لا يعدو كونه محاولة إعلامية إذا ما عرفنا تعاطف رونسيمان مع النازيين لغرض دعم المطالب الألمانية وإضفاء الشرعية عليها .

دفع الوضع التشيكي المتردي الحكومة التشيكية إلى رفض المساعدة الفرنسية-السوفيتية والإذعان للمطالب الألمانية،إذا ما عرفنا ان الفرنسيين كانوا يبحثون عن أي عذر للتنصل من التزاماتهم تجاه تشيكوسلوفاكيا،إلا ان موقف تشمبرلن تعرض للانتقاد من تشرشل،الذي أوضح ان السياسة التي تنتهجها الحكومة البريطانية تجاه الأزمة التشيكية ستجعل منها قوة هزيلة وبالمقابل ستكون عاملا لتنامي قوة الألمان مما يؤثر سلبا في توازن القوى الأوربية بعامه وبريطانيا وبخاصه وصرح بالقول: ((ان تقسيم تشيكوسلوفاكيا بضغط من بريطانيا وفرنسا سيعد تسليما كاملا للديمقراطيات الغربية بقوة التهديد النازي كما ان ذلك سوف لا يحقق الأمن والسلام لبريطانيا وفرنسا ،بالعكس سيضع هاتين الدولتين في موقف خطر وضعيف بما يعني تحرير خمسة وعشرين فرقة المانية ستهدد الجبهة الغربية وتفتح الطريق أمام النازية إلى بحر البلطيق...ان الحل ليس بإلقاء دولة صغيرة إلى الذئب النازي فالحرب المحتملة لألمانيا ستكون لها نتائج سلبية هائلة ومتزايدة بشكل سريع بل وقبل ان تستكمل فرنسا وبريطانيا الإجراءات الضرورية للدفاع)) .

وفي التاسع عشر من أيار ١٩٣٨ ، قدم هنلين تقريره إلى هتلر وأصبح عازما على إقحام ألمانيا في الأحداث المقبلة في تشيكوسلوفاكيا،وفي ذلك الوقت تأكدت بريطانيا من عزم ألمانيا وإصرارها على التدخل بصورة مباشرة في المباحثات الدولية حول الأزمة التشيكية . ولاسيما وان ألمانيا قد طال انتظارها لنتائج المفاوضات بين ألمان السوديت والحكومة التشيكية واتهام الأخيرة بعرقلة التسوية، وأخذت الصحف الألمانية تصعد موقفها ضد الحكومة التشيكية لإجبارها على الرضوخ لمطالب ألمان السوديت .

أدركت بريطانيا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي بأن أوربا اصبحت اقرب إلى الحرب من أي وقت مضى،وسادها الفزع الذي كان سببه خطط الغزو التي وضعتها القيادة العامة للجيش الألماني الذي قدمته إلى هتلر وتسربت أخباره إلى الخارج في العشرين من أيار ١٩٣٨،وأمام ذلك أعلنت حكومة براغ التعبئة العامة ودعوة احتياطي الجيش التشيكوسلوفاكي،أما بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي فقد كان موقفهم صلبا متميزا موحدا فيما بينهم لحد تلك اللحظة .

على الرغم من الانتقادات التي وجهت لسياسات تلك الدول ولاسيما بريطانيا جاء تقرير رونسيمان ليكون داعما لمطالب السوديت، إذ أوضح فيه ما لم يستطع هتلر وهنلين قوله علانية،وهو التقسيم الفعلي للدولة التشيكوسلوفاكية كان ذلك عكس الرأي البريطاني ورأي الحكومة البريطانية ورأي تشمبرلن بخاصة والذي أعرب عن اعتقاده بان كلا من بريطانيا وفرنسا وحتى الاتحاد السوفيتي لن تهرع لمساعدة الحكومة التشيكية حين تعرضهم لهجوم ألماني، ودعاها في المقابل إلى إعادة السوديت إلى ألمانيا بالشكل الذي يضمن الحفاظ على استقرار السلام في القارة الأوربية.

وسرعان ما انتشر تأييد تشمبرلن لمطالب هتلر في الصحف البريطانية بهدف التأثير على الرأي العام البريطاني والأوربي ليضمن بذلك مشروعية قراراته حيالها بالشكل الملائم،فقد شرعت صحيفة التايمز اللندنية بالتنديد بالسلطة التشيكية،والمطالبة بحق تقرير المصير للسوديت،الأمر الذي عزز الثقة لهتلر بان مطالبه مشروعة،وقد علق السفير الألماني في لندن على تلك المقالات بأنها قائمة على أفكار تشمبرلن وأرائه تجاه تلك الأزمة، ورغبته وتعاطفه مع السوديت وانفصالهم عن الحكومة التشيكية.

على اثر ذلك عقد هتلر اجتماعا في الثامن والعشرين من أيار ١٩٣٨، حضرته مجموعة من مستشاريه العسكريين هدفه وضع الخطط لاحتلال تشيكوسلوفاكيا ، وأعلن في أثناء الاجتماع عزمه على احتلالها، وانتقد (واردرباك) Warderbac، وهو احد القادة العسكريين الألمان برنامج هتلر للاحتلال بكل تفصيلاته،لان هناك فوضى في القيادة العسكرية،وفي حالة عدم التغلب عليها فان مصير ألمانيا وجيشها سيتعرضان لخطر ونكسة كبيرة.

وفي الثلاثين من أيار ١٩٣٨،اصدر هتلر أمرا بإجراء تعديلات جديدة للعملية الخضراء وحدد موعدا للهجوم على تشيكوسلوفاكيا في الأول من تشرين الأول ١٩٣٨، وأوضح هتلر الأسباب التي منعته من مهاجمة تشيكوسلوفاكيا في شهر أيار لضباطه بان القوة الضاربة لم تكن مستعدة لخوض الحرب،وان عملية بناء التحصينات كانت تجري ببطء.

وأوضح أيضا ((ان قراري الثابت هو تحطيم تشيكوسلوفاكيا وذلك بإقدامي على عمل عسكري في المستقبل القريب)) وأعطى تعليماته بان تتهيأ القيادة السياسية لتلك العملية.

نشرت صحيفة التايمز اللندنية في الأول من حزيران ١٩٣٨، حديث تشمبرلن حث فيه الحكومة التشيكية على منح تقرير المصير إلى الأقليات في البلاد حتى لو أدى ذلك إلى انفصالها عن تشيكوسلوفاكيا ولتقرير رغبة الألمان في السوديت اقترح إجراء استفتاء وذلك لأول مرة ،وأرسلت السفارة الألمانية في لندن برقية إلى برلين أعلمتها فيها ان حديث تشمبرلن كان شخصيا ولم يرغب بنشره.

عزز ذلك ما ابلغه السفير الألماني في لندن هيدبرت فون ديركسين وزارة خارجيته، في الثامن من حزيران ١٩٣٨، ان حكومة لندن ستكون راغبة في ان ترى مناطق السوديت مفصولة عن تشيكوسلوفاكيا بطريقة الاستفتاء وان لا يتخلل ذلك أي إجراءات عنيفة من الجانب الألماني.

وفي الثامن عشر من حزيران اصدر هتلر توجيها جديدا عن العملية الخضراء إذ قال ((ليس ثمة خطر في نشوب حرب وقائية ضد ألمانيا ولن أقرر القيام بعمل ضد تشيكوسلوفاكيا إلا إذا اصبحت مقتنعا من ان فرنسا لن تزحف وان بريطانيا لن تتدخل)) . وفي الوقت نفسه جددت فرنسا تعهدها تجاه تشيكوسلوفاكيا وأعلن دالاديه ((بان تشيكوسلوفاكيا مقدسة لنا ولا يمكن تجاهلها أو التنكر لها))

وأمام التحذيرات الفرنسية والبريطانية رأى هتلر من الضروري القيام بمناورات سياسية،وأمر هنلين تغيير سياسته مع الحكومة التشيكية وان يشرع بمفاوضات تفصيلية،وبالفعل حدثت تلك المفاوضات طيلة شهر حزيران.

قدم رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الألمان السوديتي (كونتيت) Kontit مذكرة مطالب جديدة في السابع والعشرين من حزيران ١٩٣٨،تضمنت أربع عشرة نقطة رفضتها الحكومة التشيكية وعرضت الحكومة بدورها مقترحات بديلة تمنح فيها الألمان السوديت وغيرهم من الأقليات المساواة التامة في إدارة شؤونهم وحقوقهم وفق الاستقلال الذاتي،لكن تلك المقترحات جوبهت بالرفض،كما رفضوا مسودة قانون الجنسيات واللغة للحزب الالماني السوديتي الذي تقدم به (هودزا) Hodza رئيس الوزراء التشيكي في الثلاثين من حزيران ١٩٣٨،على الرغم من استعداد الحكومة التشيكية لإعطائهم المزيد من الحقوق والامتيازات.

تطورت أحداث الأزمة وعادت من جديد في تموز ١٩٣٨،بعد احتدام الخلاف بين الحكومة التشيكية وممثلي السوديت داخل البرلمان وهدد سكان السوديت بالانفصال عن تشيكوسلوفاكيا.

أدركت بريطانيا صعوبة سير المفاوضات إذ أنها كانت تواصل الضغط على الحكومة التشيكية للاستجابة لمطاليب الألمان السوديت من جهة والسعي إلى تطويق ألمانيا سياسيا واقتصاديا من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك عمدت بريطانيا وبمساعدة فرنسية لتنشيط مساعيها الاقتصادية في البلقان ووادي الدانوب بقصد منافسة ألمانيا اقتصاديا في تلك المنطقة .

وفي الثالث من تموز ١٩٣٨،جرت مناقشات مع رومانيا للاتفاق على استثمار حقولها النفطية غير المستثمرة وتم الاتفاق مع فرنسا على احتكار النفط المستخرج من حقول رومانيا،وبذلك تغلق الطريق على ألمانيا في البلقان،الأمر الذي أثار قلق الألمان.

مقابل ذلك دفعت المرونة التي أبدتها الحكومة البريطانية والتي جسدها تشمبرلن عبر لقائه هتلر في برغشتغادن لتعزيز ثقة هتلر في تصرفاته حيال تشيكوسلوفاكيا وأقنعته باحتمالية عدم تدخل كل من بريطانيا وفرنسا لإنقاذ

تشيكوسلوفاكيا،إذ اعلم هتلر سفارته في لندن ((بان زيارة تشمبرلن توضح استعداد بريطانيا لتبني المقترحات الألمانية)) ، غير ان رد تشمبرلن انه لم يتعهد بأي شيء من غير العودة إلى استشارة حكومته وفرنسا في حين تقول رواية (شميدت) [٢]. ((انه اعتراف من ناحية المبدأ بفصل مناطق السوديت)) .

عرض حزب السوديت الألماني على الحكومة التشيكية الدخول في مفاوضات لأجل تحقيق مطالبهم وذلك بمذكرة أرسلها في السابع من تموز ١٩٣٨،وتلك المطالب مختلفة عما سبقها التي أعلنها هنلين من قبل.

اجتمع هودزا مع هنلين كبداية للمفاوضات واصدر بلاغا رسميا مشتركا في الخامس عشر من تموز وتم الاتفاق على ان يكون أساس المفاوضات بين الجانبين مشكلة الأقليات واستمرت المفاوضات،والتي اطمأن لها الرأي العام.وظن ان الجانبين حققا نتيجة ايجابية ستؤدي إلى الوفاق وحل الأزمة بصورة سلمية بينهما .

وفي السابع والعشرين من تموز ١٩٣٨، أصدرت الحكومة التشيكية قانونا جديدا للأقليات جعلت منه أساسا للمفاوضات تضمن ثلاث عشر قسما من أهمها ،حرية الجنسية التي يرغب فيها المواطن حين بلوغه سن الثامنة عشرة على ان يكون ملما بلغة تلك الجنسية، المساواة بين جميع الموظفين دون التمييز بينهم،باستثناء اليهود إذ يحق لهم حمل الجنسية دون معرفتهم باللغة العبرية،ويتم معاقبة كل من يحاول التلاعب أو تحويل جنسيته إلى جنسية أخرى، ومن حق الأقليات الاستقلال في التعليم .

لم ترضِ تلك المقترحات ألمان السوديت وذهبت المفاوضات أدراج الرياح ولم يتم التوصل إلى حل يرضي الجانبين.

حرصت كل من بريطانيا وفرنسا على تجنب الحرب وركزت اهتماماتهم وجهودهم للوصول إلى اقتراحات مشتركة توجب على الحكومة التشيكية قبولها . تضمنت ضم المناطق التي تبلغ نسبة سكانها أكثر من ٥٠ بالمائة من الألمان إلى ألمانيا وان توضع الحدود الجديدة بواسطة لجنة دولية يمثل تشيكوسلوفاكيا فيها عضو يكون من اختيارها،وعدم إجراء الاستفتاء فيها للصعوبات التي قد تنجم عنه،وتبادل السكان بين الحكومة التشيكية ومناطق السوديت بشروط معينة وفقا للحدود الجديدة التي ستضعها اللجنة .

تعهدت الحكومة البريطانية على الاشتراك في ضمانة دولية للحدود التشيكية الجديدة ضد أي عدوان لا مبرر له ، ويكون مصدر تلك الضمانة هي معاهدتي العون المتبادل المعقودتين بين تشيكوسلوفاكيا من جهة وبين فرنسا والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى .

قدم السفير الألماني في لندن عدة مقترحات إلى تشمبرلن في الثلاثين من آب ١٩٣٨، تضمنت دعوة الدول الأربع الكبرى بريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا إلى عقد مؤتمر في لندن لتسوية مشكلة السوديت في تشيكوسلوفاكيا

([٢]) المترجم المرافق لتشمبرلن.

ودعوة ممثلي الحكومة التشيكية إلى حضور أعمال المؤتمر بعد ان يتم الاتفاق مبدئيا بين الأربع دول، وفي حالة التوصل إلى حل مرضٍ لمشكلة السوديت فان هتلر مستعد لعقد ميثاق عدم اعتداء لمدة خمس سنوات مع تشيكوسلوفاكيا .

كان تشمبرلن يرى ان ليس لبريطانيا أي عذر في معارضة تقرب ألمان السوديت من ألمانيا، ولكن حين اصبحت الأزمة خطيرة في شهر أيلول تبدل الموقف البريطاني حين تساءلت فرنسا في العاشر من أيلول ١٩٣٨، هل ان بريطانيا مستعدة للوقوف إلى جانبها في حالة مهاجمة ألمانيا تشيكوسلوفاكيا ، واستنفرت فرنسا جيشها، فكان الرد البريطاني في الثاني عشر من أيلول ان حكومتها لا تسمح بان يكون امن فرنسا مهددا ،وأنها لا تستطيع ان تدلي بأي إيضاح عن طبيعة العمل المقبل لأنها لا تتكهن ببقاء الظروف مرضية كما هي الآن .

قدم الوزيران المفوضان البريطاني والفرنسي في براغ المقترحات البريطانية والفرنسية المشتركة في التاسع عشر من أيلول إلى حكومة براغ ،إلا ان تلك المقترحات رفضت من الحكومة التشيكية في اليوم التالي لان تلك المقترحات تضعها تحت السيطرة المطلقة لألمانيا.

وحين تسلم الوزيران المفوضان البريطاني والفرنسي رد الحكومة التشيكية في عشرين أيلول سارع بازل نيوتن Basil Newton الوزير البريطاني المفوض إلى تحذير كرافتا من تمسك حكومته بذلك الموقف الذي يجعل من بريطانيا تحيد عن موقفها المهتم بمصير تشيكوسلوفاكيا.

وحين تسلم حكومتي بريطانيا وفرنسا المذكرة التشيكية الرافضة للمقترحات سارع تشمبرلن إلى استدعاء وزرائه إلى جلسة عاجلة،وتحدث إلى دالاديبه وبونيه في باريس باتصال هاتفي اتفقا فيه على ممارسة الضغط على الحكومة التشيكية، للموافقة على المطالب الألمانية، وفي حالة رفضها للمقترحات البريطانية والفرنسية، فان الحكومة التشيكية ستتحمل لوحدها مسؤولية الحرب.

عارض الرأي العام البريطاني فكرة التخلي عن مشكلة الألمان السوديت وخرجوا بمظاهرات هتفوا فيها "لا تنازل لهتلر"واستنكر المجلس الوطني لنقابات العمال موقف بريطانيا وفرنسا من الأزمة وجاء في بيانها "ان مقترحاتهما حصلت تحت التهديد الوحشي من ألمانيا" .

استنكرت الصحف التابعة للأحزاب السياسية البريطانية موقف بريطانيا وفرنسا من الأزمة إذ علقت الصحيفة الديلي هيرالد،لسان حال حزب العمال البريطاني على تلك المقترحات قائلة"ان من العار التراجع أمام هتلر والرضوخ لتهديده"أما جريدة المانشستر غارديان ،لسان حال حزب الأحرار وصفت تلك المقترحات بأنها تشجيع واضح لسياسة الاعتداء،واجتمع ممثلو حزب العمال مع تشمبرلن وأصروا خلال الاجتماع على إعلان بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي وقف الاعتداء الألماني على تشيكوسلوفاكيا غير ان تشمبرلن رفض المقترح وأشار

إليهم إلى ان وجهة نظره انه سيكون من الضروري عاجلا أم أجلا ان نحارب ألمانيا، لكن الوقت لم يحن بعد بسبب ضعف التسليح البريطاني وعدم كفاية القوة الجوية الفرنسية،وان نوايا الاتحاد السوفيتي غير واضحة من وجهة نظره، ولعدم كفاية التعاون الفرنسي السوفيتي في الآونة الأخيرة، وان بريطانيا لا يمكنها الاعتماد عليهما في حالة محاربة ألمانيا.

وفي الثاني والعشرين من أيلول ١٩٣٨، أصدرت الحكومة التشيكية بيانا بررت فيه الأسباب التي دفعتها لقبول المقترحات البريطانية الفرنسية جاء فيه انه ((لم يسع الحكومة ورئيس جمهوريتها إلا قبول المقترحات المقدمة لأنه في حالة رفضها سنجد أنفسنا بلا معين)) ، أدى ذلك القرار من جانب الحكومة التشيكية إلى اضطراب في الرأي العام في تشيكوسلوفاكيا،وخرجت مظاهرات شعبية كبيرة ملأت الشوارع في براغ نددت بالحكومة التشيكية وبفرنسا التي عدتها خائنة لعدم الالتزام بتعهداتها تجاه حكومة وشعب تشيكوسلوفاكيا، وألقى (سيروفي) Siroofi مفتش الجيش العام خطابا جاء فيه "إنكم لا تعلمون الأسباب التي حملت الحكومة على اتخاذ تلك القرارات ، لأننا لا نستطيع المواجهة وندفع بالشعب إلى الانتحار".وفي الثاني والعشرين من أيلول تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة سيروفي بعد استقالة حكومة هودزا.

وفي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من أيلول التقى تشمبرلن بهتلر في ألمانيا في (غودسبرغ) Godesberg على نهر الراين وفي تلك المقابلة قدم تشمبرلن المقترحات التي توقع الجميع قبول هتلر بها وبدأ تشمبرلن حديثه بالجهود التي بذلها من اجل إقناع مجلس وزرائه والحكومتين الفرنسية والتشيكية،لكن سرعان ما صرح هتلر بأنه يرفض المقترحات البريطانية الفرنسية.

وأبدى هتلر مطاليب جديدة قدمها لتشمبرلن على شكل مذكرة تضمنت إخلاء الجيوش التشيكية لتلك الأراضي دون إبطاء ودون هدم التحصينات التي أسسها الجيش التشيكي وان تسلم إلى ألمانيا في موعد أقصاه الأول من تشرين الأول ١٩٣٨،ويجب على السكان التشيكيين ترك أموالهم الخاصة حين يغادرون الأراضي التي ستضم إلى ألمانيا، وان تطلق الحكومة التشيكية سراح جميع المعتقلين السياسيين من الألمان،وطلب أيضا توسيع الأراضي في بعض النقاط عبر إجراء استفتاء في أربع مناطق كانت الأكثرية فيها الألمانية ، وان تتولى لجنة دولية تشترك فيها ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا لوضع الحدود الجديدة الناجمة بعد إجراء استفتاء في الأقاليم في موعد لا يتجاوز الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٨.

عاد تشمبرلن الى لندن في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٣٨واجتمع بوزرائه في محاولة منه لإقناعهم بقبول مطالب هتلر لكنه واجه معارضة شديدة من وزير الخارجية هاليفاكس ووزير البحرية (كوبر) Cobar،وعجز على إقناع وزرائه والحكومة الفرنسية التي رفضت المذكرة وأعلنت التعبئة الجزئية.

صرح تشمبرلن عن معارضته المطالب الألمانية أمام رفض وزرائه والرأي العام البريطاني الذي أدان بشدة سياسة التهدئة التي استخدمها تشمبرلن تجاه الأطماع النازية على الرغم من انه كان راغباً لقبول تلك المطالب الألمانية الجديدة.

أرسل تشمبرلن مذكرة إلى الحكومة التشيكية يذكر فيها المطالب الألمانية الجديدة وتسلم الرد في الرابع والعشرين من أيلول أكدت فيها الحكومة التشيكية ان مطالب هتلر غير مقبولة لأنها تحرم تشيكوسلوفاكيا من مناطقها الصناعية وأموالها المنقولة والتحصينات التي أقامتها.

وأمام رفض الحكومة التشيكية أدرك الجميع ان الحرب لا مفر منها وأنها واقعة بلا شك، وبذلك أخذت الحكومة البريطانية الاستعداد للحرب بتهيئة الأسطول الحربي،وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا قررت فيه ان تساعد فرنسا في حالة إقدام الحكومة الفرنسية بالدفاع ومساعدة تشيكوسلوفاكيا.

وصل إلى لندن دالاديه ووزرائه في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٣٨، للتشاور حول رد الحكومة التشيكية مع الحكومة البريطانية، وفي أثناء المباحثات بين الجانبين تعهدت الحكومة الفرنسية بالتزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا فيما إذا أعلنت ألمانيا الحرب عليها،وأجاب تشمبرلن ان من واجب الحكومة البريطانية الوقوف إلى جانب الحكومة الفرنسية ومساعدتها في حالة اشتباك الجيوش الفرنسية مع ألمانيا.

وفي السادس والعشرين من أيلول وجه هتلر خطابا إلى الشعب الألماني والعالم اجمع، دعا فيه ان على تشيكوسلوفاكيا تسليم مقاطعة السوديت إلى ألمانيا في موعدا أقصاه الأول من تشرين الأول وبعكسه تتحمل تشيكوسلوفاكيا المخاطر التي ستنجم عن رفضها تسليم السوديت الذي عده الإنذار الأخير، وان تشيكوسلوفاكيا هي أخر مطالبه التوسعية.

وأمام ذلك التصريح لم يكن لدى الحكومة التشيكية إلا إعلان التعبئة العامة واتخذت فرنسا إجراءات حربية واسعة، وأمر وزير البحرية البريطاني كوبر ان يكون له نفس الاستعدادات للأسطول البريطاني،الأمر الذي أثار مخاوف الشعب البريطاني من مخاطر الحرب وما ينجم عنها.

ولأجل حل الأزمة سلميا وتجنب الحرب تم الاتفاق بين الوزراء البريطانيين والفرنسيين على ان يرسل تشمبرلن رسالة إلى هتلر وسميت بالرسالة "الأخيرة "على حد وصف مجلس العموم البريطاني لها،وحملها (هوراس ويلسن) Horace Wilson المستشار الخاص للحكومة البريطانية يرافقه (أيفون كيرك باتريك) Efon Kerk Batrek السكرتير الأول في السفارة البريطانية وهندرسون وتم تسليمها إلى هتلر في السابع والعشرين من أيلول ١٩٣٨، وتضمنت الرسالة اقتراح تشمبرلن الداعي إلى عقد اجتماعٍ لممثلين عن ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا في اقرب وقت نظرا لاستعداد الحكومة التشيكية منح هتلر ما يريد من مناطق السوديت،على ان يقررا كيفية تسليمها

في الاجتماع،على ان يتم حضور ممثلين من الجانب البريطاني في الاجتماع،وطلب من هتلر العدول عن تنفيذ المذكرة الأخيرة وبدون التقيد بالموعد الذي حدده للاحتلال.

بعد وصول الوفد إلى لندن الذي حمل الرسالة الأخيرة إلى هتلر والتي قابلها الأخير بالرفض ،قررت الحكومة البريطانية وضع إجراءات للتعبئة ودعوة القوات الجوية الاحتياطية إلى الخدمة وإعلان حالة الطوارئ في البلاد.
اصدر هتلر أمرا سريا ابلغ فيه الوحدات الألمانية ان تكون على استعداد لبدء العملية الخضراء في الثلاثين من أيلول ١٩٣٨،بعد ان اتخذ قرار العملية قبل يوم من موعدها الذي حدده سابقا.
واخذ تشمبرلن يحذر ادوارد بنيش بالرسالة التي وجهها إليه يوضح فيها ان المعلومات الواردة تؤكد ان الجيش الألماني سيتلقى الأوامر بعبور الحدود التشيكية إذا لم تقبل بالشروط الألمانية في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٣٨، واخذ تشمبرلن يحمل رئيس الجمهورية التشيكية مسؤولية السلام والحرب في المنطقة.
وأردف تشمبرلن مع رسالته إلى ادوارد بينش ببرقية أراد فيها تبصير الحكومة التشيكية، واقترح فيها ان توافق الحكومة التشيكية على احتلال عسكري ألماني خارج نطاق التحصينات التشيكية،وان تتولى لجنة مشتركة بريطانية المانية تشيكية لتخطيط الحدود، وبعدها تقرير مصير سائر المناطق التي يجب تسليمها إلى الألمان، وحذر تشمبرلن عبر البرقية الحكومة التشيكية ((سيكون الحل البديل لما اقترحه هو الغزو الكامل لبلادكم وتجزئتها بالقوة ...على الرغم من ان حربا قد تنشا وقد تؤدي إلى نتائج وخسائر في الأرواح لا يمكن حسابها وعلى ذلك فان تشيكوسلوفاكيا لا يمكن ان تعود إلى حدودها السابقة مهما كانت النتيجة)) .
وفي الثامن والعشرين من أيلول ١٩٣٨القى تشمبرلن خطابا أمام مجلس العموم البريطاني في لندن،أوضح فيه الدور الذي تبناه هو وحكومته للحيلولة دون وقوع الحرب ومحاولة حل الأزمة التشيكية بالطرق الدبلوماسية والسلمية.
ولما رأى تشمبرلن تصلب موقف الرأي العام البريطاني تجاه الأزمة التشيكية اقترح إرسال نداء إلى موسوليني لغرض التوسط لدى هتلر ،ليس لأنها مطالب عادلة،لكن ما سيحصل من مساوئ جراء الحرب، والغرض من إرسال النداء لتبرير موقفه أمام المعارضين لسياسته . وحذت الحكومة الفرنسية حذو الحكومة البريطانية في وساطة موسوليني لدى هتلر.
وأنقذ الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الموقف حينما وجه نداء إلى هتلر دعاه فيه للموافقة على عقد مؤتمر دولي من اجل المحافظة على السلام،ومارس روزفلت وتشمبرلن ودالاديبه جهدا ثلاثيا على موسوليني بغية التوسط وإقناع هتلر بالموافقة على قبول الحل السلمي.

كان موسوليني يخشى الحرب التي ربما تتورط فيها ايطاليا، لذلك أبدى موافقته على عقد مؤتمر دولي، وأجرى محادثاته مع هتلر التي نجح فيها على تأجيل العمل العسكري الألماني،فاصدر هتلر قرارا يؤجل فيه التعبئة الألمانية لمدة يوم واحد .

وأخيرا دعا تشمبرلن فرنسا وألمانيا وايطاليا إلى عقد مؤتمر رباعي مع بريطانيا في مدينة ميونيخ الألمانية،خوفا من ان الدول الغربية لم يكن لديها التسلح والمعدات العسكرية الكافية لمواجهة التحدي الألماني .

وبعد حصول تشمبرلن الموافقة على عقد مؤتمر دولي يضم تلك الدول أرسل برقية إلى الحكومة التشيكية يؤكد فيها للرئيس بينش، انه سيضع مصالح تشيكوسلوفاكيا في اعتباره، وان ذلك المؤتمر لأجل حل تلك الأزمة .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: الازمة البولندية

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية : Crisis Polish

الازمة البولندية

كانت بولندا في السابق مقسمة ما بين الإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية الألمانية وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت دولة بولندا بأخذها أراضي من الإمبراطوريتين السابقتين منحتها لها معاهدة فرساي، وقد منحتها المعاهدة ممراً على بحر البلطيق سمي الممر البولندي، إضافة إلى مدينة دانزك ذات الغالبية الألمانية، التي يديرها مفوض من عصبة الأمم .

كانت إحدى أولى مبادرات السياسة الخارجية الرئيسية لأدولف هتلر بعد وصوله إلى السلطة في عام ١٩٣٣ هي توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع بولندا في كانون الثاني ١٩٣٤، بدأ رويداً رويداً تنفيذ مشروعه التوسعي حسب ما تمت الإشارة إليه، وباستيلائه على جمهورية التشيك في اذار عام 1939 واصبح حينها يفكر في الخطوة التالية، وهي التوسع على حساب بولندا، فبدأ بتصعيد الوضع بالمطالبة بضم الأراضي التي يقطنها الألمان، ولأنه انتهك معاهدة ميونخ، لم تعد حكومات بريطانيا وفرنسا تثقان به، فاتسع نطاق التوتر، ثم فوجئ الحلفاء الغربيون بتوقيع حكومة ألمانيا مع حكومة الاتحاد السوفيتي اتفاقية عدم اعتداء في 23 آب 1939 ، لكن الحلفاء الغربيون لم يكونوا يعلمون بالبنود السرية في هذا الاتفاق والتي تتضمن تقسيم بولندا بين الدولتين في حال احتلالها، لم تكن هذه الخطوة تحظى بشعبية مع العديد من الألمان الذين دعموا هتلر ولكنهم أبدوا الاستياء من حقيقة أن بولندا استقبلت المقاطعات الألمانية السابقة في غرب بروسيا وبوزنان وسيليزيا العليا بعد الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة فرساي ومع ذلك، سعى هتلر إلى اتفاق عدم اعتداء من أجل تحييد إمكانية التحالف العسكري الفرنسي البولندي ضد ألمانيا قبل أن تتاح لألمانيا فرصة إعادة التسلح في أعقاب الحرب العظمى.

ظلت الاتصالات الدبلوماسية تجري حتى بعد يومين من اندلاع الحرب في 1 ايلول 1939 محاولة الوصول على حل سلمي، ولم يكن هتلر جاداً في التوصل إلى هذا الحل إذ أنه كان يعد العدة لهذا الغزو .

المكاسب الألمانية، ١٩٣٦-١٩٣٨

في منتصف وأواخر الثلاثينات من القرن الماضي، اتبعت فرنسا ولاسيما بريطانيا العظمى سياسة استرضاء خارجية في الواقع ارتبطت سياسة الهدنة ارتباطًا وثيقًا برئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشمبرلين، وكان الهدف من هذه السياسة هو الحفاظ على السلام في أوروبا من خلال تقديم تنازلات محدودة للمطالب الألمانية في بريطانيا، كان الرأي العام يميل إلى تفضيل بعض التعديلات للأحكام الإقليمية والعسكرية لمعاهدة فرساي فضلاً عن

ذلك لم تشعر بريطانيا ولا فرنسا بالاستعداد عسكريًا لخوض حرب ضد ألمانيا النازية رضخت بريطانيا وفرنسا بشكل أساسي لألمانيا النازية

- ألغت القيود التي فرضتها معاهدة فرساي على جيشها (١٩٣٥) .
- أعادت تسليح راينلاند (١٩٣٦) .
- ضمت النمسا (اذار ١٩٣٨).

ردًا على تهديد هتلر بشن حرب ضد تشيكوسلوفاكيا، وقع القادة البريطانيون والفرنسيون اتفاقية ميونيخ في ايلول ١٩٣٨. تنازل هذا الاتفاق لألمانيا عن منطقة الحدود التشيكية المعروفة باسم سوديتنلاند مقابل وعد هتلر بحل جميع النزاعات المستقبلية سلميًا.

على الرغم من وعد هتلر في ميونيخ والضمانات الأنجلو-فرنسية للدفاع عن تشيكوسلوفاكيا، فقد قام الألمان بتفكيك الدولة التشيكوسلوفاكية في اذار ١٩٣٩، ردت بريطانيا وفرنسا بضمان سلامة الدولة البولندية وهذا لم يردع هتلر الذي كان مصممًا على عدم التخلي عن الحرب سواء بالتهديدات أو التنازلات، و في ٢٨ نيسان ١٩٣٩، أعلن انسحاب ألمانيا من اتفاقية عدم الاعتداء الموقعة مع بولندا قبل ما يزيد قليلًا عن خمس اعوام ، واصل هتلر التفاوض على اتفاقية عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتي في آب ١٩٣٩اذ مكّن الميثاق الألماني السوفيتي، الذي نص سرًا على تقسيم بولندا بين القوتين، ألمانيا من مهاجمة بولندا دون خوف من التدخل السوفيتي.

غزو وتقسيم بولندا

في الأول من ايلول ١٩٣٩، قامت ألمانيا بغزو بولندا لتبرير هذا الإجراء، اتهمت دعايات النازيين بولندا باضطهاد الألمان الذين يعيشون في بولندا، كما زعموا زوراً أن بولندا كانت تخطط مع حلفائها بريطانيا العظمى وفرنسا لتطويق وتقطيع أوصال ألمانيا وشنت قوات الأمن الخاصة بالتواطؤ مع الجيش الألماني هجوماً زائفاً على محطة إذاعية ألمانية اتهم الألمان زوراً البولنديين بهذا الهجوم ثم استخدم هتلر هذا الإجراء لشن حملة "انتقامية" ضد بولندا.

شنت ألمانيا هجوماً مفاجئاً فجر الاول من ايلول ١٩٣٩، بقوة متقدمة تتكون من أكثر من ٢٠٠٠ دبابة تدعمها ما يقرب من ٩٠٠ قاذفة قنابل وأكثر من ٤٠٠ طائرة مقاتلة ونشرت ألمانيا ٦٠ فرقة وما يقرب من ١,٥ مليون رجل في الغزو من بروسيا الشرقية وألمانيا في الشمال، وسيليزيا وسلوفاكيا في الجنوب، سرعان ما اخترقت الوحدات الألمانية الدفاعات البولندية على طول الحدود وتقدمت على وارسو في هجوم تطويق ضخم.

حشدت بولندا في وقت متأخر، وأجبرت الاعتبارات السياسية جيشها على الانتشار غير المواتي كان الجيش البولندي يفتقر أيضاً إلى الأسلحة والمعدات الحديثة، وكان لديه عدد قليل من الوحدات المدرعة والآلية ويمكنه نشر ما يزيد قليلًا عن ٣٠٠ طائرة دمر معظمها فرع الحرب الجوية المعروف باسم "لوفتفافه" (Luftwaffe) في الأيام القليلة الأولى من الغزو على الرغم من القتال الدؤوب وإلحاق خسائر جسيمة بالألمان، هُزم الجيش البولندي في غضون أسابيع اعتمد العالم مصطلحًا جديدًا لوصف تكتيك الحرب الألماني الناجح: *الحرب الخاطفة* أو "حرب البرق" (Blitzkrieg) يتكون التكتيك من شن هجوم مفاجئ بقوات مكثفة ومركزة من وحدات مدرعة سريعة الحركة مدعومة بقوة جوية ساحقة.

التزمت بريطانيا وفرنسا بضماناتهما لحدود بولندا وأعلنتا الحرب على ألمانيا في ٣ ايلول ١٩٣٩، ومع ذلك وجدت بولندا نفسها تخوض حربًا على جبهتين عندما غزا الاتحاد السوفييتي بولندا من الشرق في ١٧ ايلول وفرت الحكومة البولندية من البلاد في اليوم نفسه .

بعد القصف العنيف، استسلمت وارسو للألمان في ٢٧ ايلول ١٩٣٩ وفقًا للبروتوكول السري لاتفاق عدم الاعتداء، قسمت ألمانيا والاتحاد السوفييتي بولندا في ٢٩ ايلول ١٩٣٩وكان خط الترسيم على طول نهر بوج انتهت المقاومة الأخيرة للوحدات البولندية في ٦ تشرين الاول .

سقوط فارصوفيا

وصلت القوات الألمانية إلى أطراف فارصوفيا في ٨ و٩ أيلول ١٩٣٩ وأثناء الحصار الألماني لفارصوفيا، تكبدت المدينة خسائر باهظة نتيجة للهجمات الجوية والقصف المدفعي، واستسلمت فارصوفيا في ٢٨ أيلول ،واحتلتها القوات الألمانية وفي تشرين الاول ١٩٣٩، ضمت ألمانيا مباشرة الأراضي البولندية السابقة على طول الحدود الشرقية لألمانيا غرب بروسيا، بوزنان، سيليزيا العليا ومدينة دانزك الحرة السابقة تم تنظيم ما تبقى من بولندا المحتلة من قبل ألمانيا - بما في ذلك مدن وارسو وكراكوف ورادوم ولوبلين - على النحو الذي يسمى *الحكومة العامة* (الحكومة العامة - تحت حكم الحاكم المدني العام، محامي الحزب النازي هانز فرانك).

احتلت ألمانيا النازية ما تبقى من بولندا عندما غزت الاتحاد السوفييتي في حزيران ١٩٤١ ظلت بولندا تحت الاحتلال الألماني حتى نهاية كانون الثاني ١٩٤٥.

أهداف الغزو الألماني

أ. تأمين الحدود الشرقية لألمانيا مع جارتها روسيا، بتنفيذ بنود ميثاق عدم الاعتداء بينهما (٢٣ آب ١٩٣٩)، والحصول على حصة البترول الخام المتفق عليها سنوياً (٣٠٠ ألف طن).

ب. ضم الأقليات الألمانية في بولندا واسترداد ممر دانزك والأراضي التي اقتطعت من ألمانيا بعد الحرب الأولى.

ج. إظهار الغرب بريطانيا وفرنسا بمظهر العاجز عن نجدة حليفته بولندا.

د. الاستعداد بعد تصفية الموقف على الحدود الشرقية للتحول إلى الغرب، وغزو غرب أوروبا، كمرحلة ثانية، وحاسمة لإنهاء الحرب.

الموقف العسكري البولندي

كان هذا الموقف تشوبه نقاط ضعف واضحة:

أ. يبلغ تعداد بولندا ٣٥ مليون نسمة، بينهم ١٠ مليون نسمة من أقليات غير بولندية.

ب. مارست ألمانيا والاتحاد السوفيتي ضغوطاً متكررة على بولندا؛ للحصول على مطالب إقليمية استناداً إلى حقوق تاريخية.

ج. بلغ طول الحدود المشتركة بين بولندا وألمانيا ٢٨٠٠ كم، بعد قيام ألمانيا بضم تشيكوسلوفاكيا، وأصبحت هذه الحدود تمتد في الغرب وفي الجنوب.

د. تقع قواعد الصناعة والأهداف الحيوية البولندية على طول حدودها المشتركة مع ألمانيا، وأصبحت هذه الأهداف معرضة للهجوم الألماني من ثلاثة اتجاهات.

هـ. تنتشر القوات البولندية على الحدود للدفاع بقوة سبعة جيوش، من دون الاحتفاظ باحتياطيات كافية في العمق.

و. تتكون القوات البولندية من ٣٠ فرقة مسلحة بأسلحة الحرب الأولى، و١١ لواء خيالة، ولواء واحد مشاة آلية، ولواء واحد مشاة على عربات، ولواء جبلي، و٩٣٥ طائرة نصفها من طراز قديم، وعدد من القطع البحرية. وحتى الأول من سبتمبر لم تكتمل خطة التعبئة العامة (كان إجمالي التعبئة مليون و٨٠٠ ألف جندي)، وصار من الصعب استكمالها، بعد ذلك، بسبب تدمير خطوط المواصلات نتيجة للضربات الجوية الأولى.

الخطة الألمانية

أ. في اليمين ـ الجنوب: مجموعة جيوش من ثلاثة جيوش، بقيادة فون رونشتد، في اتجاه تركيز المجهود الرئيسي (الضربة الرئيسية)، قوتها العددية ٨٨٦ ألف جندي، ٥٩٠ طائرة مقاتلة ومنقضة وقاذفة، مهمتها تشكيل ذراعين للتطويق من الجانب الأيمن.

ب. في اليسار ـ اتجاه الشمال: مجموعة جيوش من جيشين، بقيادة فون بوك، قوتها العددية ٦٣٠ ألف جندي، ٨٠٠ طائرة، مهمتها تشكيل ذراعين للتطويق من الجانب الأيسر.

ج. يلتقي جيشان (من الجنوب والشمال) في عملية تطويق داخلي، عند وارسو. ويلتقي جيشان (من الجنوب والشمال) في عملية تطويق خارجي، شرق وارسو.

د. خصص احتياطي جوي من ٢٥٠ طائرة نقل قوات المظليين للاستيلاء على المطارات.

هـ. قوة بحرية، من بارجة، وثلاثة طرادات، ومدمرات، مهمتها قصف الأهداف الساحلية البولندية.

و. إجمالي القوات الألمانية: ٤٨ فرقة، منها ست فرق مدرعة؛ وألفا طائرة؛ وأسطول بحري.

ز. مقارنة القوات: تفوق ألماني، بنسبة ١ بالمائة لالمانيا مقارنة ب ٠,٠٥ بالمائة لبولندا

٠ هدف الخطة: إنزال ضربة مفاجئة سريعة؛ لتدمير القوات البولندية، واستسلام بولندا، قبل أن يصدر أي رد فعل من الغرب (بريطانيا وفرنسا).

إدارة العمليات

أ. بدأ الألمان شن ضربة جوية مركزة، دمرت الطائرات البولندية على الأرض، وأصابت مراكز القيادة، وقطعت خطوط المواصلات والسكك الحديدية وقصفت الكباري. ونفّذت هذه الضربة قبل بدء الهجوم البري بساعات قليلة.

ب. في السادسة من صباح الأول من ايلول ١٩٣٩، اندفعت الجيوش الألمانية إلى أهدافها المخططة بذراعي التطويق الداخليين والخارجيين. وفي اليوم الأول للقتال، فقدت القيادة البولندية السيطرة، وتوقفت التحركات، ولم تنفذ خطة التعبئة العامة.

ج. في ١٧ ايلول، اقتحمت القوات الروسية حدود بولندا الشرقية بقوة مجموعتي جيوش، وتتكون كل مجموعة من جيشين. وتمكنت المجموعتان من أسر ٢١٧ ألف جندي بولندي.

د. في ١٩ ايلول، تقابلت الضربات المتلاقية من الجنوب ومن الشمال، بالجيشين الثامن والعاشر الألمانيين عند وارسو وشرقها، وأكملت التطويق الداخلي طبقاً للخطة. وأحكم الحصار بطرفي الكماشة على جيش بوزنان البولندي Poznan، الذي كان يقدر تعداده بنحو ١٠٠ ألف جندي، فاستسلم منهياً بذلك آخر مقاومة بقوة بولندية كبيرة. وفي الوقت نفسه، أحكمت حركة التطويق الخارجي، التي قادها جودريان، والتي تقابل طرفاها عند برست ليتوفسك.

هـ. وفي ٢٧ ايلول، سقطت وارسو، وفي ٦ تشرين الاول، استسلمت بولندا.

و. بلغ إجمالي الأسرى البولنديين ٦٩٤ ألفاً، بخلاف ١٠٠ ألف هربوا عبر الحدود. وقُدّرت الخسائر الألمانية بنحو ١٤ ألف قتيل، و٣٠ ألف جريح، أمّا الخسائر البولندية فلم تُحصر.

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة العربية: مقدمات الحرب العالمية الثانية

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة الإنكليزية : Preludes to World War II

مقدمات الحرب العالمية الثانية

اعلن هتلر في ١٦ آذار ١٩٣٥ :

١- تسليح المانيا ، ٢ - اعادة التجنيد الاجباري ، ٣ -زيادة عدد أفراد الجيش الالماني في وقت السلم الى ٥٠٠ الف جندي

وقد برر هتلر موقفه هذا بان معاهدة فرساي اصبحت ملغية لأن الحلفاء لم يستطيعوا القيام بنزع السلاح وان الاتحاد السوفياتي كون جيشاً عظيماً في وقت السلم، كما أن فرنسا قامت بتشريع قانون الخدمة الالزامية لمدة سنتين لذا فان المانيا تضطر ان تعد نفسها للدفاع عن نفسها ضد الخطر الموجه اليها، وقد احتجت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على ذلك وأدان مجلس العصبة عمل المانيا هذا بأنه مخالف لشروط نزع السلاح، وعلى الرغم من الاحتجاجات الكثيرة استمرت المانيا في التسلح ولم تحاول الدول معاقبتها بل على العكس قامت بريطانيا بعقد اتفاقية بحرية مع المانيا في حزيران ١٩٣٥ وافقت بموجبها ان تكون لألمانيا قوة بحرية تساوي ٣٥بالمائة من القوة البحرية الانكليزية، ومنحتها حق بناء الغواصات .

ولمواجهة الخطر النازي قامت فرنسا بعقد ميثاق التعاون المتبادل لمدة خمس اعوام مع الاتحاد السوفياتي في ايار ١٩٣٥ ، وبموجب هذا الميثاق وافقت فرنسا والاتحاد السوفياتي على مساعدة بعضهما البعض في حالة العدوان غير المستفز على اراضيها اذا لم يستطع مجلس العصبة منع هذا العدوان، ويشترط في هذا الميثاق عدم تنفيذه اذا تعارض مع المعاهدات الموجودة معترفاً بذلك ان فرنسا بموجب ميثاق لوكارنو لا تستطيع ان تهاجم المانيا دون موافقة مجلس العصبة، وعلى ضوء هذا الميثاق عقدت معاهدة التعاون المتبادل بين الاتحاد السوفيتي تشيكوسلوفاكيا في نفس السنة .

كان هناك خلاف بين احمد الزوغو ملك البانيا وموسوليني الذي اراد تقوية مركز ايطاليا في البلقان، وقد ادى الخلاف إلى احتلال البانيا وانهزام (زوغو) الى اليونان وفي ٨ نيسان ١٩٣٩ اعلن البرلمان الالباني ان فكتور عمانوئيل الثالث ملك على البانيا وهكذا اصبحت البانيا جزءاً من ايطاليا .

الازمات الاخيرة التي ادت الى الحرب العالمية الثانية :

ادرك تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا ان مطامع هتلر كثيرة ولا يمكن ايقافها عند حدها ولهذا فعليه ان يضع حداً للتوسع الهتلري . وبعد تجزئة تشيكوسلوفاكيا اعلن تشمبرلن في ٣١ اذار ان بريطانيا وفرنسا تقفان بجانب بولندا في حالة اعتداء الماني عليها .

وفي نيسان وعدت بريطانيا بولندا بالمساعدة كما اعطت نفس الوعود الى كل من اليونان ورومانيا ، وتم التفاهم مع تركيا بخصوص التعاون في حالة الحرب في منطقة البحر المتوسط وقامت فرنسا بنفس العمل واعطت الاسكندرونة الى تركيا، وفي ٢٣ حزيران وعلى اثر التصريح البريطاني في ه نيسان الغى هتلر الاتفاقية البحرية بينه وبين بريطانيا لعام ١٩٣٥ كما القى معاهدة عدم الاعتداء لعام ١٩٣٤ بينه وبين بولندا واخذت الصحافة الالمانية تندد ببولندا التي كانت تضطهد الاقلية الالمانية في بلدها وقد اعلن هتلر في الرايخ الالماني انه يطالب بدانزك والممر البولندي (البولوني) وانه مستعد مقابل ذلك ان يمنح بولندا حرية التجارة في دانزك وعقد معاهدة عدم التعدي معها .

غير ان الحكومة البولندية رفضت مطاليب هتلر في (٥) ايار وقد بدأت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي لعقد معاهدة التعاون المتبادل لان وضع بريطانيا وفرنسا لم يساعد على ارسال المساعدات الى أوربا الشرقية في حالة الاعتداء الالماني، الا ان الاتحاد السوفيتي اصر على ان يشتمل التعاون المتبادل جميع الدول التي تحيط بالاتحاد السوفيتي وان ينتهي هذا التعاون بتحالف عسكري يشترك فيه رؤساء اركان جيوش الدول الكبرى الثلاث بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، غير ان هذه المفاوضات فشلت لان بولندا لم ترغب ان تشترك مع الاتحاد السوفيتي في معاهدة كما ان الدول الغربية لم ترغب بالاشتراك في ميثاق لا تشترك فيه بولندا . على ان المفاوضات السرية كانت جارية في نفس الوقت بين الاتحاد السوفيتي والمانيا منذ عشرين ايار ١٩٣٩ وكان مولوتوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي في اتصال وثيق بريبنتروب وزير خارجية المانيا لعقد ميثاق عدم الاعتداء بين الدولتين، وتمت المفاوضات في ١٦ آب ١٩٣٩ وتم توقيعها في موسكو في ٢٣ آب ، وفي بروتوكول سري ملحق بالميثاق قسمت الدولتان أوربا الشرقية إلى منطقتي نفوذ للاتحاد السوفياتي والمانيا اعتباراً من خط مار من بحر البلطيق الى البحر الاسود تاركاً فلندا ولاتفيا واستونيا والجزء الشرقي في بولندا وبسارابيا الى روسيا، وكان ستالين يهدف من وراء هذا الميثاق ان الحرب لا محالة مع النازية ولكن المانيا ستتوغل في حرب شعواء مع الغرب تنهك قواها وقوى الدول الغربية بينما تستفيد روسيا من المعاهدة لتقوية نفسها وتصبح اعظم دولة في أوربا عندئذ تستطيع ان تملي شروطها على الجانبين المتحاربين ، اما المانيا فكانت غايتها تهديد الغرب حتى تتنازل عن مطاليب المانيا في بولندا، غير أن تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا صرح بأن

هذا الميثاق لا يؤثر بأي حال من الاحوال على عزم بريطانيا في مساعدة بولندا ، كما انه ليس هناك في مسألة بولندا ما لا يمكن حله عن طريق المفاوضات وبأسلوب سلمي ، وان بريطانيا مستعدة للتوسط .

وفي ٢٥ آب ١٩٣٩ وقعت بريطانيا على معاهدة التعاون المتبادل لمدة خمس اعوام مع بولندا ، كما اخبر رئيس وزراء فرنسا هتلر بأن فرنسا تقف بجانب بولندا في حالة الاعتداء عليها ومع ذلك تحاول ايجاد حل للمشكلة الالمانية البولندية ، وفي ٢٨ آب ١٩٣٩ كررت بريطانيا تصريحاتها بأن بولندا مستعدة للمفاوضة مع المانيا على ان لا تضحي بمصالحها الاساسية ،وفي ٢٩ آب صرح هتلر ان المانيا مستعدة لقبول شروط بريطانيا للمفاوضة مباشرة، الا ان الرايخ الالماني لا يستطيع أن يضمن أي قرار بخصوص حل مسائل الاراضي ما لم تشترك حكومة الاتحاد السوفيتي في المفاوضة ، لأن المانيا مرتبطة بها وانها تقبل توسط بريطانيا في ارسال وفد بولندي له صلاحيات تامة للمفاوضة في برلين على ان يصل الوفد بتاريخ ٣١ آب، وفي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر ٣١ آب ابرقت الحكومة البريطانية الى وزارة الخارجية الالمانية بأنها لا تستطيع الحصول على وقد بولندي للمفاوضة في اليوم المذكور، وفي الساعة السادسة والخمسين دقيقة ابرقت الحكومة البريطانية الى المانيا بأن تقدم الاقتراحات الى السفير البولندي لتقديمها الى وارشو ، ولما زار السفير الانكليزي (هندرسون) وزير خارجية المانيا في برلين قرأ الاخير ١٦ مادة لحل مسألة بولندا ، ولما طلب السفير البريطاني المقترحات قال وزير خارجية المانيا بأنه يجب حضور الوفد البولندي قبل منتصف الليل، وقد اخبرت الحكومة البولندية سفيرها في المانيا بأستلام المقترحات الالمانية لكنها لم تخول السفير بقبول هذه المقترحات أو رفضها ولما واجه السفير البولندي ريبنتروب وزير خارجية المانيا علم الاخير بأن السفير البولندي غير مخول للمفاوضة وانما جاء فقط لاستلام المقترحات وعندئذ رفض وزير خارجية المانيا بحث الموضوع واذاعت الحكومة الالمانية مساء ذلك اليوم المقترحات الست عشر ولم يستطع السفير ايصال المقترحات الى وارشو لأن خطوط المواصلات انقطعت بين المانيا وبولندا ، وبينت وزارة الخارجية الالمانية ان المانيا انتظرت يومين كاملين للوفد البولندي لأجل المفاوضة لكن الوفد لم يحضر وهذا معناه ان الحكومة البولندية ترفض حل المسألة .

وفي صباح اول ايلول / ١٩٣٩ اجتاح الجيش الالماني بولندا وقصفت الطائرات الالمانية المدن الرئيسية البولندية، وفي ٣ ايلول اعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا وبدأت الحرب العالمية الثانية.

الحرب العالمية الثانية

المانيا تغزو بولندا

يمكن تلخيص اهداف هتلر الاساسية بالنقاط الثلاث التالية :

١ ـ توحيد العنصر الجرماني في ظل دولة واحدة .

٢ ـ سيطرة المانيا على اور با ثم العالم باسره .

٣ ـالقضاء على الشيوعية العالمية .

وقد بدأ هتلر اعماله في سبيل تحقيق هذه الاهداف مستغلا التناقضات بين الدول الرأسمالية والخلافات بينها وعدم رغبة الراي العام العالمي في الحرب من جهة وقوة دول المحور بعد ان تضخمت الماكنة الحربية في المانيا وقيام محور برلين روما في الخامس والعشرين من تشرين الاول ١٩٣٦ من جهة أخرى، وقد تكامل هذا المحور بعد انضمام اليابان اليه في عام ١٩٣٩ فاطلق عليه اسم ميثاق مكافحة الكومنترن ، لضمان عطف الطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وبعد نجاح هتلر في ضمه النمسا وتشيكوسلوفاكيا وجه أنظاره نحو بولندا وكانت المفاوضات قائمة بين البلدين منذ نهاية عام ١٩٣٨ وقد حققا بعض النجاح حول موضوع اليهود المهاجرين ومشاكل الحدود بين الدولتين، لكن الصحافة الالمانية شددت من حملتها الاعلامية ضد بولندا حتى وصلت الى حد الشكوى ان معاملة الاقلية الجرمانية في بولندا قد وصلت حدود الارهاب غير المحتمل ، اضافة الى مطالبتها باسترجاع مدينة دانزج وممرات لطرق المواصلات للقطارات والسيارات عبر الاراضي البولندية الى بروسيا الشرقية كما صورت الاتفاق الانكليزي ـ البولندي لعام ١٩٣٨ خرقا صريحا للمعاهدة الالمانية ـ البولندية، وفي آب ١٩٣٩ اعلن هتلر امام الرايخ الالماني عن الغائه الاتفاق الالماني ـ البولندي لعام ١٩٣٤ والاتفاق البحري الانكليزي ـ الالماني لعام ١٩٣٥ في يوم واحد ، واستمرت الصحافة الالمانية في حملتها الساخنة ضد بولندا وبريطانيا حتى شاع الاعتقاد في أوربا بان المانيا تتهيأ لشن حرب ضد بولندا وفي ٢٢ ايار ١٩٣٩ طالب هتلر بولندا بتسليم ميناء دانزك، وكان هذا الطلب بمثابة جس النبض في وقت كانت فيه المحادثات

البريطانية الفرنسية والروسية تجري في موسكو ، وقد تمادى هتلر في ضغوطه على بولندا بعد فشل المفاوضات البريطانية الروسية في موسكو.

فبذلت مجهودات للسلام من اطراف متعددة قام بها كل من تشميران رئيس وزراء بريطانيا ورئيس وزراء فرنسا والرئيس روزفلت وملك هولندا ، ثم وجه البابا بيوس الثامن عشر نداء السلام في اليوم الرابع والعشرين من أب لكل من المانيا وبولندا كما طلب روزفلت من ملك ايطاليا القيام بدور الوساطة، وفي مساء ٢٩ آب ١٩٣٩ وافق هتلر على استئناف المفاوضات مع بولندا، غير أنه اشترط لذلك ان ترسل في اليوم التالي مندوباً فوق العادة يخول قبول الشروط الالمانية التي لن يتم تحديديها بعد ، واوعزت بولندا في يوم ٣١ آب الى سفيرها في برلين بان يقوم بالمفاوضات مع المسؤولين الالمان غير أن هؤلاء رفضوا مقابلته .

وفي فجر اليوم الاول من ايلول عام ١٩٣٩ غزت الجيوش الالمانية الأراضي البولندية على الرغم من معرفة هتلر مسبقاً بتعهد كل من بريطانيا وفرنسا بمساعدة بولندا في حالة تعرضها للغزو الالماني، وفي اليوم الثالث من ايلول وجهت بريطانيا وفرنسا انذاراً نهائياً إلى المانيا طالبتا فيه بوجوب انسحاب الجيوش الالمانية من الاراضي البولندية ، لكن الحكومة الالمانية لم تستجب لذلك الانذار، وفي مساء اليوم الثالث اعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب ضد المانيا وتبعتها دول الدومنيون ، وكان موقف بريطانيا وفرنسا حرجاً للغاية وذلك لالتزاماتهما تجاه بولندا ولا يسعهما التخلي عنها لخوفهما من هيجان الرأي العام في بلدانهما كما فعلا من قبل مع تشيكوسلوفاكيا لكنهما لم يقوما بأي عمل ايجابي في الميدان العسكري لاعتقادهما بان اعلانهما الحرب كاف لوقف هتلر عن الاستمرار في اعماله العسكرية ضد بولندا ، اما الموقف الامريكي فكان موقفاً محايداً كما كان موقفها في الحرب العالمية الأولى لكي تتمكن من المتاجرة مع الطرفين المتحاربين، كما انها كانت تطمح بالسيادة على العالم بعد اضعاف الجبهتين المتحاربتين .

واعلن هتلر في البلاغ الذي وجهه للجيش الالماني عشية غزوه للاراضي البولندية تريد الحكومة البولندية ان تفرض علينا الحل الذي تريده بالقوة .. ولم تعد تحترم حدود الرايخ .. ولست ارى وسيلة لوضع حد لهذه الاعمال الجنونية غير مقابلة القوة بالقوة منذ هذه اللحظة .

ولم تكن بولندا قد اعلنت التعبئة العامة عند قيام الهجوم الالماني ، فكان تعداد جيشها ثلاثين فرقة و ١٢ لواء من الفرسان و ٤٥٠ طائرة من نوع قديم وفرقة آلية غير متكاملة، وكان معظم القوات البولندية يرابط على حدودها الشرقية مع الاتحاد السوفيتي، ولم يكن لها استحكامات عسكرية على حدودها الغربية وقد حارب الجيش البولندي الالمان بخطط حروب القرن الثامن عشر، بينما استعملت المانيا تكتيك المفاجأة المتكونة من ٥٤ فرقة منها سبعة

فرق آلية و (٢٠٠٠) طائرة فاندفعت القوات الالمانية من المدرعات والطائرات وتمكنت من تحطيم المراكز العسكرية البولندية وبعد سبعة ايام من بدء الحرب اجتاحت القوات الالمانية مقاطعة سيليزيا المشهورة بالصناعات الثقيلة وانهار خط الدفاع البولندي واخذت القوات الالمانية تقترب من العاصمة وارشو فانسحب الجيش البولندي نحو الجنوب وانعزلت وارشو ، وفي فجر السابع عشر من ايلول اجتاحت القوات السوفيتية الحدود البولندية من الشرق واحتلت الاجزاء الشرقية منها وظلت وارشو تقاوم الغزاة الالمان حتى يوم ٢٨ ايلول وعلى الرغم من النداءات التي وجهها عمدة مدينة وارشو لتقديم المساعدة لم يتلق شيئاً منها فاضطرت بولندا على الاستسلام في ٢٨ ايلول ١٩٣٩ فاستولت المانيا على (٧) الف ميل مربع يسكنها (١٢) مليون نسمة، وهكذا حقق هتلر الاستيلاء على ميناء دانزك والممر البولندي وبعض المقاطعات في غرب بولندا ووضع القسم الأوسط من بولندا تحت الحماية الالمانية ، اما الاتحاد السوفيتي فقد تمت له السيطرة على المناطق الشرقية من بولندا واغلب سكانها من الأوكرانيين والروس البيض وعّد الروس أن ذلك من حقهم على اساس ان هذه المقاطعات كانت في يوم من الايام جزء من أوكرانيا وروسيا البيضاء .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: مجريات الحرب العالمية الثانية

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية : The course of World War II

مجريات الحرب العالمية الثانية :

انهارت بولندا في ظرف ثلاثة اسابيع بينما اعتقد الجميع بانها ستصمد عدة شهور في وجه القوات النازية وبذلك تعطي الفرصة ليقوم الحلفاء بالاستعدادات الكافية للقيام بمهاجمة حدود المانيا الغربية، وفي اليوم السادس من تشرين الأول ١٩٣٩ القى هتلر خطاباً في المدينة دانزك دعا فيه الحلفاء الى مفاوضات الصلح والسلام بشرط ان يلتزموا بعدم التدخل بشؤون أوربا، وكان يقصد بخطابه اثارة الشعب الانكليزي ضد حكومته لكي يمنعها من ارسال المساعدات الى فرنسا ، وقد ظل كل شيء هادئاً في الجبهة الغربية بعد احتلال بولندا واكتفى الحلفاء بتعزيز خطوط دفاعاتهم المجاورة لألمانيا ولاسيما خط ماجينو وعبرت قوة بريطانية بلغ تعدادها ١٦٠ الف جندي الى المناطق الشمالية من فرنسا واتخذت لها مواقع حصينة على الحدود الفرنسية البلجيكية تحت القيادة الفرنسية .

على الرغم من المعاهدة السوفياتية ـ الالمانية في عام ١٩٣٩ فان الاتحاد السوفياتي لم يشعر بالاطمئنان الى المانيا، فاخذ يعد الحيطة لذلك وبدا بتعزيز حدوده وتقويتها في أوربا وبحر البلطيق فطلب من دويلات بحر البلطيق منحه الامتيازات العسكرية باسم المصالح المشتركة فاستجابت تلك الدول الى تلك الطلبات فوقع الاتحاد السوفياتي سلسلة من المعاهدات في عام ١٩٣٩ مع استونيا ولاتفيا ولتوانيا ما عدا فنلندا التي رفضت المطالب السوفياتية فنشب القتال بين الدولتين في تشرين الثاني عام ١٩٣٩ واشتكت فنلندا لدى عصبة الأمم وتقرر طرد الاتحاد السوفييتي من عصبة الأمم لمهاجمته فنلندا وبعد قتال مرير استمر ثلاثة اشهر اضطرت فنلندا الى عقد الصلح مع الاتحاد السوفيتي بعد تنازلها عن بعض الجزر والمواقع الاستراتيجية في بحر الشمال للاتحاد السوفييتي عن طريق التأجير .

سارعت الحكومة الفرنسية الى اعلان التعبئة العامة بعد الجبهة الغربية : اعلانها الحرب ضد المانيا ، اذ كانت تتوقع الهجوم الالماني في صيف ١٩٤٠ واخذت تضاعف من مجهودها الحربي لكنها كانت تعاني من مشاكل داخلية اهمها الانقسامات والصراعات الداخلية وافتقارها الى الزعماء السياسيين الكفوئين ، كما ان سياسة التهدئة التي سلكتها فرنسا وحليفتها بريطانيا شجعت هتلر على غزو فرنسا ، وعلق الحلفاء آمالا جساماً على خط ماجينو الذي كان يمتد على طول الحدود الفرنسية ـ الالمانية والذي عّد انذاك " بانه يمثل اعلى درجة من درجات تطور الدفاع العلمي بلغتها أوربا حتى ذلك الحين .." وشيد الالمان على حدودهم المواجهة لماجينو خط سيجفريد «السد الغربي» الذي بنى على نمط خط ماجينو وجعل وجود هذين الخطين الدفاعيين من الصعب على الجيوش المتحاربة القيام بحركات حربية خاطفة على طول جبهة الحدود الفرنسية – الالمانية، وفي تلك المدة سقطت

حكومة دالادبيه لاتهامها بالعجز وعدم القدرة في مجابهة المانيا وجاء مكانه بول روينو ولكن لم يحصل الرئيس الجديد على ثقة الشعب الفرنسي اما القادة الفرنسيون فلم يدركوا قوة عدوهم وكفاءة قيادته .

توقع القائد العام للقوات الفرنسية الجنرال (جاملان) ان الهجوم الالماني سوف يتم عبر بلجيكا كما حصل في الحرب العالمية الاولى، الا ان القيادة الالمانية وضعت خطة جديدة لمهاجمة فرنسا وذلك بان تجتاح القوات الالمانية منطقة الاردن باتجاه السوم ومن هناك تتم مهاجمة خطوط الحلفاء وبالفعل نفذ الالمان هذه الخطة في ايار ١٩٤٠، وبعد أن حصل توقف في شتاء ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ تجددت الاعمال العسكرية في الجبهة الغربية في ٩ نيسان ١٩٤٠ عندما اقتحمت الجيوش الألمانية الدانمرك والنرويج ، اذ اراد هتلر ان يسبق البريطانيين الذين يفكرون باحتلال هذه المناطق ليتخذوا منها قاعدة للقيام بعملية انزال على الشاطئ الالماني في بحر البلطيق ويسيطروا على الطرق البحرية التي تستورد المانيا بواسطتها فلزات الحديد من السويد، وبالنسبية لألمانيا فان سيطرتها على هذه المناطق تمكنها من التحرك الحر في بحر البلطيق، كما ارادت المانيا من وراء ذلك ان تؤمن لنفسها قاعدة للعمل البحري والجوي تهدد منها الجزر البريطانية، وبعد ان انهى هتلر استعداداته العسكرية بدأ يفتش عن حجة يستغلها من اجل القيام بالهجوم على الدانمرك والنرويج، فاستغل مسألة القاء الانكليز بالألغام في مياه النرويج الاقليمية، ولذلك فبينما كان الهدوء يخيم على الجبهة الغربية اذا بالقوات الألمانية تهاجم في الساعة الاولى من صباح ٩ نيسان ١٩٤٠ وبدون سابق انذار الدانمرك والترويج ولجأ ملك النرويج ووزرائه الى بريطانيا وكانت الانتصارات الالمانية الاخيرة سببا في سقوط حكومة تشمبرلن في ايار ١٩٤٠ وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة تشرشل ضمت المحافظين والعمال، وبعد مرور شهر واحد على احتلال الالمان للنرويج والدانمرك قام الالمان بغزو الاراضي المنخفضة ـ هولندا وبلجيكا ولكسمبرك، في آن واحد دون اي اعلان للحرب ففي ايار وفي اليوم الذي تولى فيه تشرشل رئاسة الوزارة البريطانية اجتاحت القوات الالمانية دوقية لكسمبرك ثم اخترقت خطوط الدفاع الهولندية واستسلم الهولنديون بعد فرار ملكتهم وحكومتها الى لندن، وفي الوقت نفسه هاجمت القوات الالمانية بلجيكا التي طلبت النجدة من فرنسا وبريطانيا فدخلت الجيوش الانكليزية والفرنسية الاراضي البلجيكية لكن القائد الالماني المارشال « فون رند شند» اخترق خطوط دفاع الجيوش الحليفة وعبرت قواته نهر الميز ووصلت غابات الاردن واتجه قسم منها غربا الى مدينة اميان وجنوباً نحو مدينة ريمس وبذلك انفتح الطريق امام الالمان لمهاجمة السواحل الشمالية الشرقية لفرنسا واضطر الملك البلجيكي « ليوبولد الثاني » الى طلب الهدنة فاضطرت قوات الحلفاء للجلاء عن بلجيكا عند ساحل دنكرك ، ففي ٢٧ ايار ١٩٤٠ تم جلاء ٣٣٨ الف من الجنود البريطانيين والفرنسيين عن الاراضي المنخفضة تاركين اسلحتهم ومع ذلك عَدّ الانكليز عملية الجلاء نوعاً من الانتصار .

الهجوم الالماني على فرنسا : زاد نجاح الالمان في احتلال الاراضي المنخفضة من تدهور الأوضاع الداخلية في فرنسا على الرغم من أن الجيش الفرنسي لا يقل عدداً عن الجيش الالماني الا انه كان يعاني من نقص في القوة الجوية والدروع وعجز القيادة العسكرية التي كانت تسيطر عليها مجموعة من الجنرالات المحافظين الذين كان لهم دور كبير في الحرب العالمية الاولى امثال المارشال جاملان بطل معركة فردان لكن هؤلاء الجنرالات اصبحوا متخلفين عن الاساليب العسكرية الحديثة وغير مستوعبين التطورات الخطيرة التي طرأت على الاستراتيجية العسكرية حتى اصبحوا يميلون إلى المهادنة وابعاد الحرب عن فرنسا أملين ان يوجه هتلر جحافله نحو الشرق ضد الاتحاد السوفيتي .

وفي هذا الظرف العصيب الذي احاط بفرنسا ظهر ضابط قدير كان قائداً لإحدى كتائب الدبابات هو الجنرال ديغول من مواليد ١٨٩٠ كان يعارض الروح الانهزامية التي خيمت على الجنرالات الفرنسيين الطاعنين في السن، وقال بان الحرب ضد المانيا تتطلب الاخذ بوسائل الحرب الحديثة من دروع ودبابات وآليات وعدم الاعتماد على الاسلحة النارية التقليدية ورفض الآراء القائلة بقدرة خط ماجينو على حماية فرنسا وطالب بإيجاد وحدات ميكانيكية سريعة الحركة وانتهاج سياسة الهجوم كخير وسيلة للدفاع عن فرنسا والاتعاظ بالاستراتيجية التي استخدمتها المانيا في اجتياح بولندا ، ولكن لم يلتفت احد من القواد العسكريين لآرائه ،وقد تولى بول ريتو رئاسة الوزارة الفرنسية أثر استقالة دالاديه الذي تولى وزارة الحرب عام ١٩٤٠ ، ولما حاول عزل الجنرال جاملان لفشله في القيام بهجوم معاكس ضد الالمان بعد تقدمهم في الاراضي المنخفضة رفض طلبه فقدم رئيس الوزراء استقالته في ايار ١٩٤٠ ثم استقال جاملان فاضطرب الوضع داخل فرنسا في الوقت الذي اقتربت فيه الجيوش الالمانية من الحدود الفرنسية، فسحب كل من بول رينو و جاملان استقالتهما لمواجهة العدو الخارجي وفي هذا الظرف اجتاحت الجيوش الالمانية الحدود الشمالية لفرنسا عبر بلجيكا وقامت بحركة التفاف حول خط ماجينو واخذت الجيوش الفرنسية بالتراجع امام الجحافل الالمانية فاقيل الجنرال جاملان وعين مكانه الجنرال ويجاند البالغ من العمر ثلاثة وسبعون عاماً، لكن الجيوش الفرنسية اصابها الانهيار وفي العاشر من حزيران اعلن موسوليني الحرب على بريطانيا وفرنسا ؛ ونتيجة لسرعة تقدم الجيوش الالمانية صوب العاصمة باريس نقلت الحكومة الفرنسية مركزها من باريس الى مدينة تور ثم مدينة بوردو بعد حزيران ١٩٤٠ ، وفي هذا الظرف الصعب وجهت الحكومة نداءات الاستغاثة الى كل من بريطانيا والولايات المتحدة تطلب فيها المساعدة، وفي الوقت ذاته اخذ الحكام الفرنسيون يفكرون بعقد الهدنة مع المانيا ، وبعد دخول الالمان باريس استقال بول رينو من رئاسة الوزارة وشكل الجنرال بيتان حكومة جديدة اتخذت مدينة فيشي مقرا لها وغادر ديجول فرنسا الى لندن ليتزعم حركة فرنسا الحرة في

المنفى ، وفي ١٧ حزيران طلبت فرنسا من بريطانيا اعفاءها رسمياً ، من بنود المعاهدة الانكلزية ـ الفرنسية ، فتلقت فرنسا رداً انكليزياً يقول : « ان فرنسا وقد استفسرت عن شروط عقد هدنة منفردة، فان بريطانيا توافق على ذلك بشرط واحد وهو ابحار الاسطول الفرنسي على الفور الى الموانئ البريطانية ريثما تجري المفاوضات لخوف بريطانيا من اخطار وقوع الاسطول الفرنسي بأيدي الالمان، وبعدها طلبت حكومة بيتان عقد الهدنة مع الالمان فوراً بعد ان قدمت وعداً الى بريطانيا بانها لن تسمح بأن يقع الاسطول الفرنسي في ايدي الالمان .

الهدنة بين فرنسا والمانيا : وافقت المانيا على طلب ايقاف القتال الذي تقدم به الجنرال بيتان في ٢١ حزيران ١٩٤٠ وتم التوقيع على الهدنة في مدينة كمبن في نفس عربة القطار التي وقعت فيها المانيا على الهدنة في عام ١٩١٨ وكانت شروط الهدنة اذلالاً شديداً للشعب الفرنسي اذ احتلت المانيا نصف الاراضي الفرنسية وبضمنها العاصمة باريس وكل الجزء الشمالي من البلاد بما فيه الساحل الفرنسي على المحيط الاطلسي حتى حدود اسبانيا واصبح للألمان في هذه المنطقة من الاراضي الفرنسية المشتملة على ثغور القنال الانكليزي والمحيط الاطلسي كل الحقوق التي تتمتع بها دولة الاحتلال، فيما عدا الادارة المحلية وكان على فرنسا ان تتحمل كل نفقات جيوش الاحتلال كما تم الاتفاق على حل الجيش الفرنسي وتجريده من سلاحه فيما عدا تلك القوات اللازمة لحفظ الامن والنظام وان يبحر الاسطول الفرنسي الى موانئ فرنسية معينة لكي يجرد من السلاح وتعهدت المانيا أنها سوف لا تستخدم هذا الاسطول في حربها ضد بريطانيا او الاحتفاظ به بعد ابرام الصلح بين البلدين كما تعهدت فرنسا بإطلاق سراح جميع الاسرى الالمان الذين وقعوا تحت قبضة الجيش الفرنسي على ان تحتفظ المانيا بجميع أسرى الحرب من الفرنسيين ، وحدد الجيش الفرنسي بـ (١٠٠) الف جندي ومما يلاحظ ان هذا نفس الرقم الذي فرض على المانيا في معاهدة فرساي، كما ضمت المانيا اليها مقاطعتي الالزاس واللورين وترك هتلر الى حكومة بيتان حكم الجزء غير المحتل من فرنسا حتى ساحل البحر المتوسط وكان يتمتع باستقلال اسمي فقط واصبح نحو ٦٥ بالمائة من صناعات فرنسا الثقيلة في المنطقة المحتلة و ٩٨ بالمائة من مجموع انتاج الحديد مجموع والصلب في هذه المنطقة تحت تصرف المانيا ، اما المستعمرات الفرنسية فايد بعضها حكومة فيشي والبعض الآخر حكومة الجنرال ديغول ، فاعلن الكاميرون وافريقيا الاستوائية الفرنسية وقوفهما الى جانب الجنرال ديغول بينما بقي شمال افريقيا وسوريا ولبنان موالية الى حكومة فيشي ، وشكل الجنرال ديغول قوة من المتطوعين الفرنسيين للحرب بجانب الحلفاء وكان معظمهم من بحارة البوارج الفرنسية الراسية في الموانئ البريطانية في الاسكندرية .
وهكذا وجد في فرنسا نظام حكم مزدوج ظل قائماً حتى نهاية الحرب ، حكومة فيشي في الداخل وحكومة فرنسا الحرة في المنفى، وقد استولت بريطانيا على القطعات الفرنسية البحرية الراسية في ميناء بليموث وبرتسموث

واغرقت بعض وبعد القطعات الحربية الفرنسية في ميناء الاسكندرية حتى لا تقع في ايدي الالمان، فشلت بريطانيا في اغرائها للاميرال الفرنسي في الجزائر ووهران على مواصلة القتال " الاسطول البريطاني او الابحار الى الموانئ الامريكية حيث ينزع سلاحه، دمر الاسطول البريطاني عدداً كبيرا من تلك القطعات، وقد اخذت حكومة فيشي تتجه في الداخل اتجاهات دكتاتورية اذ وعد المارشال بيتان هتلر بان حكومته سوف تتعاون مع المانيا في تدعيم النظام النازي في أوربا لاعتقاده بان ذلك سيضمن استقلال فرنسا ، فتمادت حكومة فيشي في مساعدة النازيين ووضعت تحت تصرفهم كافة موارد فرنسا ـ المادية والبشرية ـ من اجل تحطيم مركز بريطانيا في الشرق الاوسط، ونتيجة لذلك تم التعاون بين الحكومة البريطانية وحكومة فرنسا الحرة من اجل انتزاع سوريا ولبنان من قبضة حكومة فيشي ووضعهما تحت نفوذ الحلفاء .

اما اتفاقية الهدنة مع ايطاليا فقد نصت على وجوب وقف اطلاق النار في كافة المستعمرات الفرنسية ثم ايجاد مناطق مجردة من السلاح في جنوب فرنسا وفي تونس والجزائر والصومال الفرنسي، كما حصلت ايطاليا على حق استخدام ميناء جيبوتي والاستفادة من سكة حديد جيبوتي ـ اديس ابابا ولم تتضمن شروط الهدنة شيئاً من مطالب ايطاليا في الاراضي الفرنسية نفسها لان المانيا عارضت تلك المطالب في نيس وساوفوي وكورسيكا وتونس .

اسباب نكبة فرنسا :

تعود نكبة فرنسا الى سببين اولهما ، النقص الذي كان يعاني منه الجيش الفرنسي اذا ما قورن بالجيش الالماني من ناحية السلاح والروح المعنوية فقد وضعت القيادة الالمانية في معركة فرنسا ١٨٠ فرقة يقابلها ١٣١ فرقة فرنسية من ضمنها القوات المرابطة في خط ماجينو ، فضلاً عن ذلك عشرة فرق بريطانية وحوالي ٢٠ فرقة بلجيكية، وبذلك كان تفوق الجيش الالماني بمقدار ٢٠ الجيش الالماني فرقة وكان تحت تصرف الالمان ١٣ فرقة للدبابات يقابلها اربع فرق فرنسية ، ولدى المانيا ١٢٠٠ طائرة في ساحة المعركة في حين ان طائرات الجيش الفرنسي كانت ثلث العدد، وكان السبب الثاني اخطاء القيادة الفرنسية التي كان يقودها ، الجنرالات الشيوخ الذين طبقوا خطط الحرب العالمية الأولى في هذه الحرب فارتكبت الاخطاء الجسام عن قيامهم بالهجوم المعاكس في بلجيكا والذي ادى الى مغامرة فرنسا بكل فرق الدبابات وخيرة جنودها وبعد فشل فرنسا في هذا النهج اضطربت القيادة الفرنسية بحيث عدّت نفسها خاسرة في الحرب، فضلاً عن ذلل الاضطراب السياسي الذي كان يعم فرنسا عند قيام الحرب العالمية الثانية وازدياد فشل الجيش الفرنسي في هجومه المعاكس ضد الالمان في الاراضي المنخفضة .

معركة بريطانيا :

اعتقد الالمان بان بريطانيا ستطلب الصلح بعد سقوط فرنسا لكن هذه التوقعات لم تتحقق ، ولذا توقفت العمليات العسكرية الالمانية بعض الوقت استعداداً لغزو الجزر البريطانية وقد اطلق على هذه العملية اسم « اسد البحر » كما اضيف اليها مشروع احتلال مضيق جبل طارق والبرتغال، وكان الوضع العسكري بجانب المانيا اذ ضعفت قوات بريطانيا الدفاعية بعد حادثة دنكرك ، وكانت الميزة العسكرية الوحيدة التي تتحلى بها بريطانيا هي امتلاكها اسطولاً بحرياً قوياً وقد فكرت المانيا بالتغلب على هذا التفوق عن طريق تفوقها الجوي والمدافع الساحلية البعيدة المدى، وكان انهيار فرنسا قد ضاعف الى حد كبير من طاقات المانيا الاقتصادية والحربية ، فضلاً عن ذلك ان سيطرة المانيا على مواقع استراتيجية على طول السواحل الشمالية والغربية لفرنسا ضمن لها مطارات ومدرجات للهبوط على طول ساحل القنال الانكليزي.

وتتلخص عملية « اسد البحر» بإنزال الجيوش الالمانية على جبهة واسعة بين مضيق دوفر ونهاية الجزر البريطانية الجنوبية ثم احتلال لندن ، وبدأت القيادة الالمانية في ١٦ تموز ١٩٤٠ بتنفيذ عملية الغزو، فقامت طائراتها بغارات جوية عنيفة على العاصمة البريطانية والمدن الصناعية والموانئ، فضلاً عن ذلك مهاجمة قوافل السفن التجارية القادمة والخارجة من الجزر البريطانية، اذ استمرت الغارات الليلية على مدينة لندن (٨٢) ليلة، وبلغ عدد الضحايا المدنيين من جراء هذه الغارات (٢٣) الف قتيل وكان الهدف من هذه الغارات بث الرعب في نفوس الانكليز ، كما تعرضت وزارة تشمبرلن الى حملات قاسية شنها اعضاء حزبه انفسهم وتولى تشرشل الحكم على رأس حكومة ائتلافية، وقامت المانيا فضلاً عن الغارات الجوية بفرض حصار بحري على الجزر البريطانية الا انها مع ذلك لم تتمكن من تحويل هجماتها الجوية الى غزو فعلي للجزر البريطانية، اذ كان الاسطول الالماني اضعف من القدرة على اتمام هذه العملية ولا تستطيع بحريته مجاراة البحرية البريطانية في قوتها واستعداداتها .

وقد استبد الفزع بالحكومة الامريكية لخوفها من استسلام بريطانيا ووقوع اسطولها بقبضة الالمان ، ومع ذلك فقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية افتقار بريطانيا الى السلاح كوسيلة للضغط عليها فعرضت تزويدها بالسلاح لقاء شروط مجحفة منها ان تزود بريطانيا الولايات المتحدة الامريكية بأحدث اختراعاتها « التقنية » وبعض القواعد البحرية في المحيط الاطلسي، فقبلت بذلك الحكومة الانكليزية فتسلمت الولايات المتحدة الامريكية بعض المواد الاولية ذات الاهمية الاستراتيجية والاختراعات الخاصة بالرادار كما انتقل عالم الذرة البريطاني فولر الى الولايات المتحدة الامريكية بناء على امر من حكومته، كما سلم العالم البريطاني جورج باجيت طومسون (العلماء الامريكان خططه لقنبلة الاورانيون وحسابات المفاعل الذري لانتاج البلوتونيوم ومشروع معمل غازي لإنتاج اليورانيوم ، وتأجير القواعد البحرية البريطانية في جزر نيوفوندلاند و برمودا والبهاما وجامايكا وسانتا لوشيا

وترينيداد وغيانا البريطانية الى الولايات المتحدة الامريكية لمدة (٩٩) عاماً ، وحصلت بريطانيا لقاء هذه العروض على (٥٠) مدمرة قديمة الصنع وتعهد من الولايات المتحدة الامريكية بالدفاع عن الممتلكات البريطانية في الغرب من الكرة الارضية.

وقد واصلت بريطانيا الحرب تؤيدها مستعمراتها واستمرت طائراتها في مهاجمة العاصمة برلين والمراكز الصناعية الالمانية مثل معامل البترول الاصطناعي ومصانع الروهر واستخدام الالمان في اواخر عام ١٩٣٩ أول سلاح سري هو الالغام الممغنطة التي كانت طائراتهم تلقيها في مداخل الموانئ البريطانية فكبدت السفن التجارية البريطانية خسائر فادحة ولكن العلماء البريطانيين تمكنوا من اكتشاف سلاح مضاد لتلك الالغام مما قلل من خطورتها ، كما ساعد الانكليز امتلاكهم شبكة رادار قوية جداً انشئت منذ عام ١٩٣٤ والقاذفات المقاتلة التي كانت توجه نحو اهدافها بواسطة الرادار، ولم تقتصر الغارات الجوية البريطانية على المدن الالمانية بل امتدت الى المدن الايطالية حليفة المانيا مثل ميلانو وتورين. ومع ذلك لم تحقق الهجمات البريطانية المضادة كثيراً من النتائج لان المانيا كانت أكثر حيطة اقتصادية من بريطانيا على الرغم من افتقارها الى زيت البترول والمطاط والنترات . وعندما فشلت المانيا في المعركة الجوية ضد بريطانيا خاب املها في استسلام بريطانيا لصلح تفرض عليها شروطه ومن ناحية اخرى بدأت حركة المقاومة في الاراضي التي احتلها الالمان في هولندا وبلجيكا والنرويج بعد نجاح بريطانيا في عملية « اسد البحر» كما زادت من حماس الشعب الامريكي حتى سهل على الرئيس روزفلت اتخاذ الخطوات الكفيلة بتقديم المساعدات الى بريطانيا .

القتال في افريقيا والبحر المتوسط :

كان موسوليني يهدف من وراء اعلانه الحرب ضد فرنسا وبريطانيا الى تحقيق مكاسب توسعية على حساب المستعمرات البريطانية والفرنسية في افريقيا وسواحل البحر المتوسط ، وكان يطمح في تحويل البحر المتوسط الى بحيرة ايطالية ويحلم بالسيطرة على مصر وخيراتها بالدرجة الأولى ، وحاول تحقيق تلك الطموحات بعد سقوط فرنسا والمحنة التي تعرضت اليها الجزر البريطانية ، ففي آب ١٩٤٠ أعد موسوليني حملة عسكرية قوامها ٢٠٠ ألف جندي من اريتريا والصومال لمهاجمة القوات البريطانية المتواجدة عند مدخل البحر الاحمر في محاولة للاستيلاء على ميناء عدن، فاضطرت القوات البريطانية الى الجلاء عن الصومال ، وفي ١٤ أيلول ١٩٤٠ زحفت القوات الايطالية من طرابلس الغرب داخل الاراضي المصرية ونجحت في اجبار القوات البريطانية تحت قيادة الجنرال ويفل على التراجع الى مرسي مطروح القريبة من الاسكندرية ، غير ان البريطانيين اعادوا عليهم الكرة في اوائل كانون اول وأجلوهم عن الاراضي المصرية وتمكنوا من الاستيلاء على قاعدة طبرق في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤١ في برقة ثم احتلوا بنغازي في شباط ١٩٤١ كما تمكنت القوات البريطانية من طرد الايطاليين من

الصومال واريتريا حتى تم لهم احتلال اديس ابابا في ٦ شباط ١٩٤١ واعيد الامبراطور السابق الى عرشه، فتم القضاء على الامبراطورية الايطالية في افريقيا ، عندها ارسل هتلر مساعداته الى ايطاليا في شمال افريقيا فارسل رومل الذي تمكن من استرجاع طبرق واضطر ويفل على التقهقر داخل الاراضي المصرية في حزيران عام ١٩٤١

الحرب في شبه جزيرة البلقان :

هاجمت القوات الايطالية اليونان في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٠ عبر الاراضي الألبانية دون استشارة المانيا ، فجوبهت بمقاومة عنيفة اضطرتها على التراجع ولاحقها الجيش اليوناني مسافة ثلاثين ميلاً في عمق الاراضي الألبانية، وقد اثارت هزيمة الايطاليين غضب الرايخ الالماني لان المانيا كانت بأمس الحاجة للسيطرة على شبه جزيرة البلقان حتى تصبح في موقف قوي عند مهاجمتها للاتحاد السوفيتي، فكان فشل ايطاليا في اليونان قد خيب آمال هتلر بالنسبة لمشاريعه التوسعية نحو الشرق ولاسيما بعد نزول القوات البريطانية في اليونان واحكام قبضتها على جزيرة كريت، فانتهز الالمان الفرصة وشنوا حرباً خاطفاً ضد دول البلقان فتمت لهم السيطرة على هنغاريا ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا ، وفي ٦ نيسان ١٩٤١ غزا الالمان الاراضي اليونانية فاضطرت القوات البريطانية والبالغ عددها (٦٠) الف الى الجلاء عنها بعد ان فقدت (١٥) الف مقاتل والتجأ الباقون الى جزيرة كريت وفي ايار ١٩٤١ قام الالمان بإنزال جوي في جزيرة كريت وكان احتلالهم لها يمثل أهمية عسكرية كبرى اذ اصبحت للألمان قاعدة بحرية في البحر المتوسط تمكنهم من شن هجمات على الاسطول البريطاني، كما انها تمثل قاعدة وثوب لألمانيا نحو دول الشرق الاوسط الغنية بالنفط وشمال افريقيا، ومع ذلك فان هذه السيطرة لم تكن تامة اذ بقيت تركيا على الحياد، وتمكنت بريطانيا من السيطرة على سوريا ولبنان بعد ان كانت تابعة الى حكومة فيشي كما تم القضاء على ثورة العراق في عام ١٩٤١فقوى بذلك مركز بريطانيا في الشرق الاوسط.

الهجوم الالماني على الاتحاد السوفياتي :

احكمت المانيا قبضتها على القارة الأوربية منذ بداية الحرب حتى ربيع عام ١٩٤١ ماعدا الاتحاد السوفيتي وقد حصلت على موارد مادية وبشرية هائلة من جراء ذلك الاحتلال، ومع ذلك فقد ظل ذلك النصر ناقصاً لعدم تمكنها من التغلب على الجزر البريطانية ، كما بدأت جيوب المقاومة في الظهور في شتى الدول الاوربية الواقعة تحت الحكم النازي .

وقد سميت عملية الهجوم على الاتحاد السوفيتي * بعملية باربروسا ، وهدفت تلك العملية الى طرد الجيش السوفيتي الى سيبيريا وبعدها تتمركز الجيوش الالمانية في خط يمتد من المحيط المنجمد الشمالي حتى بحر قزوين

وهكذا ينهار النظام الشيوعي حسب مخطط هتلر، وقد كرس هتلر لتنفيذ هذه الخطة (١٩٠) فرقة عسكرية من المانيا وحلفائها بلغ مقدارها ٥,٥ مليون بين ضابط وجندي يعززها سلاح جوي يقدر بـ ٤٩٤٠ طائرة و٣٤١٠ دبابة وكان تعداد الجيوش الالمانية قبل الغزو الالماني قد وصل الى ٧,٣٣٤,٠٠٠ ما بين جندي وضابط .

وحاولت القيادة الالمانية مباغتة الاتحاد السوفيتي ، فأخذت الصحف الالمانية تنشر انباء عن الاستعدادات لغزو الجزر البريطانية والقيام بمناورات عسكرية في النرويج وشمال فرنسا لتعزيز تلك الانباء، ولقد اعلن المارشال باولس فيما بعد بان التحركات الالمانية هذه قصد من ورائها صرف انتباه الاتحاد السوفيتي عما يدبره ضده، في الوقت الذي ظلت فيه الصحف الالمانية تؤكد على رغبة الالمان في السلام والاشارة للاستعدادات السوفيتية الهائلة.

وذكر هتلر بان اسباب مهاجمة الاتحاد السوفيتي هي :

١- عدم التزام السوفييت بالمعاهدة المعقودة مع المانيا في ٢٣ آب ١٩٣٩ وذلك بحربهم مع فنلندا وسيطرتهم على دويلات البلطيق

٢- نشاط الاتحاد السوفييتي ضد النازية عن طريق الشيوعية الدولية .

٣- الحشد العسكري السوفييتي في بولندا والذي فسر على اساس انه للهجوم على المانيا واحتلال بروسيا الشرقية. وفي الواقع ان المانيا كانت تتطلع للسيطرة على قمع اوكرانيا ونفط القوقاز والمراكز الصناعية الضخمة في حوض نهر الدانوب والفولغا وبعدها الاتجاه نحو الشرق المليء بالخيرات الوفيرة والموارد الطبيعية فضلاً عن موقف النازية من الشيوعية اذ اعلنت المانيا بان هجومها كان وقائياً لان البلشفية السوفييتية كانت تمثل خطراً عسكرياً يهدد أوربا وبضمنها المانيا .

وعندما تهيأ هتلر للهجوم على الاتحاد السوفييتي لم يكن الاتحاد السوفييتي على استعداد تام ، وكان ستالين يثق كل الثقة بالمعاهدة السوفيتية - الالمانية لعام ١٩٣٩ولكن بمرور الزمن بدأ ستالين يؤمن بحتمية الهجوم الالماني على الاراضي السوفيتية فوقع معاهدة عدم الاعتداء مع اليابان في ٢١ نيسان ١٩٤١ كما ازداد الاهتمام بالإنتاج الحربي ونقل المصانع من روسيا الأوربية الى سيبيريا وآسيا الوسطى، ومما عجل في غزو المانيا للأراضي السوفيتية هو فشلها في احتلال الجزر البريطانية، وكذلك فشل المخابرات العسكرية الالمانية في تقدير امكانيات السوفييت الصناعية، وقد عجل هتلر في شن الهجوم على الاراضي السوفيتية لاعتقاده بان الانتظار يؤدي الى تقوية السوفييت ، لذلك قرر هتلر ان يسبق الروس بهجومه الخاطف

وفي صباح ٢٢ حزيران وفي الساعة التاسعة والنصف ودون اي اعلان للحرب هاجمت القوات الالمانية الاتحاد السوفييتي على طول حدوده الممتدة من البحر الاسود الى بحر البلطيق بجبهة طولها ١٨٠٠ميل وكان عدد القوات الالمانية التي اجتازت الحدود السوفيتية في هذا التاريخ ثلاثة ملايين جندي وضابط. وكان مارها في ثلاث جبهات:

١ - الجبهة الشمالية عبر دويلات بحر البلطيق باتجاه لينينغراد ٢ - الجبهة الوسطى من روسيا البيضاء وفي اتجاه سمولنسك وموسكو . ٣- الجبهة الجنوبية من جنوب بولندا الى اوكرانيا .

وقد انظم الى جانب المانيا حلفاؤها ايطاليا وهنغاريا ورومانيا وفنلندة ووقفت بريطانيا الى جانب حلفائها السوفييت بموجب معاهدة ١٣ تموز ١٩٤١ ، كما وقف الرئيس روزفلت موقفاً ودياً نحو الاتحاد السوفيتي، وفي البداية حققت الجيوش النازية نصراً كاسحاً ضد القوات السوفيتية وتمكنت في تشرين الأول من فرض الحصار على مدينة لينينغراد والذي استمر ستة عشر شهرا .

دخول الولايات المتحدة الحرب :

التزمت الولايات المتحدة جانب الحياة عند اعلان الحرب لكنها اخذت تنحاز تدريجياً الى جانب بريطانيا وفرنسا وبعد انهيار فرنسا في صيف عام ١٩٤٠ أهتم الرئيس روزفلت بموقف بريطانيا الحرج فاعلن في ١٠ حزيران ١٩٤٠ بان الولايات المتحدة ستقدم المساعدات للدول التي وقع عليها العدوان النازي ، كما اعلن بموجب قانون هافانا لعام ١٩٤٠ بان مبدأ منرو يتضمن حماية الولايات المتحدة الامريكية للمستعمرات التي تملكها الدول الأوربية في امريكا ، وذلك لكي يحول دون انتقال مستعمرات فرنسا وهولندا الى المانيا ، وفي عام ١٩٤١ أشارت الصحافة الامريكية الى خطورة السيطرة الالمانية على القارة الأوربية وما يلحق ذلك من اضرار بتجارة الولايات المتحدة الخارجية، كما أن هزيمة فرنسا وبريطانيا تعني كارثة كبرى للولايات المتحدة الامريكية اذ ستتوجه المانيا بعد ذلك الى فرض الحصار الاقتصادي عليها وتتمكن من تحطيمها عسكرياً ،ولذلك رات الولايات المتحدة الامريكية من مصلحتها دخول الحرب الى جانب بريطانيا وفرنسا بدلا من اضطرارها الى ذلك في المستقبل بعد أن يتم النصر لدول المحور على بريطانيا وفرنسا، واخذت الولايات المتحدة الامريكية تشعر بان بريطانيا اصبحت تمثل خط الدفاع الأول بالنسبة لها ضد الاندفاع النازي وعليها تقديم كل المساعدات الممكنة الى بريطانيا وحلفائها ، واصدر الكونكرس الأمريكي في ١١ اذار ١٩٤١ قراراً بتفويض الرئيس روزفلت حق منح القروض والمعونات لأية دولة يرى ان الدفاع عنها ضروري لا من الولايات المتحدة الامريكية نفسها ، فوضعت الولايات المتحدة كل امكاناتها في خدمة بريطانيا وحلفائها حتى بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها (٥٠) الف مليون دولار، كان نصيب بريطانيا منها ٦٥بالمائة ونصيب الاتحاد السوفيتي ٢٣ بالمائة .

الحرب في الشرق الأقصى :

بدأت اليابان استغلال الوضع الجديد لتحقيق مشاريعها التوسعية في الشرق الاقصى كما عملت في الحرب العالمية الاولى ، وقد اشارت الى ذلك صحيفة هوشي اليابانية في ٢٣ أيلول ١٩٤٠ بقولها "يمثل الصراع العسكري في أوربا عونا الهياً لليابان " وبعد خمسة ايام كتبت تقول :

"تمثل هذه الحرب المفتاح الذي يفتح الطريق لإقامة نظام جديد في آسيا الشرقية " وعلى اثر هزيمة هولندا وفرنسا في أوربا فانهما تركتا ممتلكاتهما في الهند الصينية واندونيسيا عرضة لسيطرة دولة استعمارية جديدة ، وفي ٢٧ أيلول ١٩٤٠ انضمت اليابان الى الحلف الالماني الايطالي بموجب الاتفاق التالي :

١ - اعتراف اليابان بقيادة المانيا وايطاليا بإقامة نظام جديد في أوربا .

٢ - اعتراف المانيا وايطاليا بقيادة اليابان بإقامة نظام جديد في جنوب شرق آسيا .

وهكذا تم تقسيم العالم بين دول المحور فأوربا من حصة المانيا وايطاليا واسيا من حصة اليابان

ومن الاسباب المباشرة لدخول الولايات المتحدة الحرب سياسة اليابان التوسعية في الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا والتي تهدد المصالح الامريكية في هذه المناطق ففي تشرين ألاول ١٩٤٠ أعلن وزير خارجية اليابان، ان سياسة اليابان تستند على ميثاق الدول الثلاث، وهذه اشارة واضحة الى عزم اليابان على دخول الحرب ،وفي تموز ١٩٤١ طلبت اليابان من حكومة فيشي منحها قواعد بحرية في الهند الصينية ، وعن هذا الطريق تمت لليابان السيطرة على الهند الصينية الفرنسية وسيام) تايلاند) ثم اتجهت انظارها إلى بورما واندونيسيا وسنغافورة . فسببت الاعمال اليابانية قلقاً شديداً للولايات المتحدة الامريكية التي كانت تعارض الاطماع اليابانية منذ عام ١٩٣١ .

فكانت تقدم المساعدات الى حكومة شانج كاي شيك في الصين ولاسيما بعد قيام اليابان بغزو الصين منذ عام ، وكان للولايات المتحدة مصالح حيوية في هذه المناطق اذ انها تسد نسبة عالية من حاجة صناعاتها من المطاط والرصاص والنحاس ولذلك اخذت الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغوطاً دبلوماسية ضد اليابان كحضر التعامل التجاري معها وتجميد رؤوس الاموال اليابانية في المصارف الامريكية ، فلم تجد هذه الضغوط في ردع اليابان وظلت المفاوضات مستمرة بين البلدين كما بقيت العلاقات الدبلوماسية قائمة بينهما ، وفي ايار ١٩٤١ قال الرئيس روزفلت للسفير الياباني في واشنطن: ان القيام بأي عدوان جديد من قبل اليابان قد يدفع الولايات المتحدة الى دخول الحرب ضدها لكن اليابان استمرت في اعمالها التوسعية في الهند الصينية والمناطق الاخرى من جنوب شرقي آسيا ، وبينما كانت المفاوضات مستمرة بين البلدين قام سلاح الطيران الياباني في ٧ كانون ألاول ١٩٤١

بتحطيم الاسطول الامريكي في ميناء بيرل او بيرل هاربر بجزر هاواي، وقتلت ٢٣٤٣ بحاراً وجرحت ١٢٠٠ وحطمت اعداد كبيرة من القطعات البحرية الامريكية بحيث فقدت الولايات المتحدة تفوقها البحري في المحيط الهادي ، وبعدها اعلنت ايطاليا والمانيا الحرب ضد الولايات المتحدة. فصوت الكونغرس الأمريكي بالاجماع على اعلان الحرب ضد دول المحور ، وقد تمكنت اليابان في بداية الحرب من الاستيلاء على تايلند والملايو وهونج كونج في يوم عيد الميلاد عام ١٩٤١ ثم جزائر الهند الشرقية الهولندية في ايار ١٩٤٢ واضطرت القوات البريطانية الى الجلاء عن الملايو ثم سقطت سنغافورة وبعدها وصلت القوات اليابانية خليج البنغال وبدأت استعداداتها لغزو شبه القارة الهندية ولم يوقفها عن ذلك الا هبوب الرياح الموسمية، واصبحت اليابان تملك زمام التفوق العسكري في جنوب شرقي آسيا والشرق الاقصى . اذ استولت في المحيط الهادي على غانا الجديدة وجزائر سليمان وجزر الهند الشرقية الهولندية واصبحت في مركز يمكنها من تهديد استراليا على ان اليابان اصيبت بأول هزيمة عندما انتصرت عليها القطعات الامريكية في معركة قرب جزائر سليمان وعرفت باسم معركة بحر المرجان وذلك في آب عام ١٩٤٢ .

تحول الحرب الى صالح الحلفاء :

يمثل عام ١٩٤٢ حداً فاصلا في تاريخ الحرب العالمية الثانية اذ منذ نهاية هذا العام بدأت الهزائم المتلاحقة بالنسبة للجيوش الالمانية والايطالية واليابانية واصبحت كفة الحرب تميل إلى صالح الحلفاء، إذ اوقف تقدم الالمان صوب مدينة موسكو وكانت معركة العلمين وستالينغراد ونزول القوات الامريكية في شمال افريقيا وصد الهجوم الياباني اشارات واضحة على تحول الحرب الى صالح الحلفاء لقد شن الروس في اواخر عام ١٩٤٢ هجوما معاكاً ضد الالمان على طول جبهة القتال الممتدة من جبال الاورال الى البحر الاسود في نفس الوقت الذي شن فيه الحلفاء حملاتهم على شمال افريقيا وايطاليا وكان للإنتاج الروسي الواسع للسلاح والمساعدات المتدفقة من الولايات المتحدة وبريطانيا عبر ايران وبحر قزوين أثر في قيام الروس بهذا الهجوم المعاكس الشامل ، وكانت بداية التفوق الروسي هي معركة ستالينغراد ، ففي ٢٣ آب ١٩٤٢ اخترقت القوات الالمانية خطوط الدفاع السوفياتية ومضت باتجاه مدينة ستالينغراد، وفي ١٣ أيلول قام الالمان بهجوم عام على المدينة، وفي ١٥ أيلول وصلت القوات الالمانية الى نهر الفولغا الذي يخترق المدينة، وفي ٢٩ تشرين الثاني بدأت القوات السوفيتية بقصف القوات الالمانية الموجودة في ضواحي المدينة تمهيداً لمحاصرتها ، وفي ٢٣ تشرين الثاني تمكنت القوات السوفيتية من احكام طوق الحصار على القوات الالمانية، وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٣ أسر السوفييت القسم الجنوبي من القوات الالمانية واستسلم قائد الجيش الالماني السادس المارشال باولس ، وفي ٢ شباط استسلمت

بقية القوات الالمانية ، وبلغ مجموع القوات الالمانية التي وقعت في الاسر ٩١ ألف محارب (٨). وكان ستالين قد زار ميدان المعركة لفترة قصيرة وكان حضوره مما بعث الحماس لدى الجند السوفييت فاستماتوا في القتال في الخنادق وفي شوارع المدينة .

كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة العربية: مؤتمرات الصلح ونهاية الحرب العالمية الثانية

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة الإنكليزية : Peace conferences and the end of World War II

مؤتمرات الصلح ونهاية الحرب العالمية الثانية

مؤتمر يالطا :

عقد الحلفاء مجموعة من المؤتمرات طيلة مدة الحرب العالمية الثانية ، كان اشهرها مؤتمر بالطا في شبه جزيرة القرم الواقعة على البحر الاسود ، دام المؤتمر من ١ ـ ١١ شباط ١٩٤٥ وناقش الزعماء الثلاث، روزفلت وتشرشل وستالين العديد من المشاريع غلب عليها الطابع الحربي، اشهرها مسألة احتلال الحلفاء للأراضي الالمانية وهل ستاهم فرنسا في الحصول على منطقة احتلال، ثم تثبيت حدود مناطق الاحتلال فتم الاتفاق على تقسيم المانيا الى ثلاثة مناطق احتلال لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، وتقرر ان تساهم فرنسا في الاشراف على منطقة احتلال رابعة بعد ان كان الاتحاد السوفييتي متردداً في اشراك فرنسا في عملية الاحتلال .

وتم الاتفاق على تشكيل هيئة اشراف عليا تقوم بمهمة ادارة الاراضي الالمانية تتألف من كبار القواد العسكريين لهذه الدول الاربعة يكون مقرها في برلين ، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على فرض غرامة حربية على المانيا تبلغ عشرين الف مليون دولار كتعويضات حربية بشرط ان تكون قيمتها عينية

ووافق الزعماء الثلاث على اعطاء الاتحاد السوفييتي الاراضي الواقعة الى الشرق من خطة كيرزون لعام ١٩١٩ وان تعوض بولندا عن الاراضي التي ستفقدها لحساب الاتحاد السوفييتي في الشرق بمنطقة من الاراضي الالمانية في جهة الغرب، كما ناقش المؤتمر القضية البولندية والتي قامت نتيجة لوجود حكومة بولندية في المنفى تؤيدها الولايات المتحدة وبريطانيا والتي اتخذت من لندن مقراً لها وحكومة اللجنة الوطنية للتحرير الوطني التي اتخذت من مدينة لويلز البولونية مقراً لها.

وعارض ستالين بشدة التوسع في حدود بولندا باتجاه الشرق على اساس انه سيكون على حساب روسيا البيضاء وأوكرانيا ولكنه وافق على تعويض بولندا عن أراضيها الشرقية بأراضي على جهة الغرب على حساب المانيا وان مطلب نقل عدة ملايين من المواطنين الالمان وكان تشرشل قد اراد ان تكون حدود بولندا الشرقية أبعد من خط كيرزون نحو الشرق ، ثم اشتدت الخلافات بين ستالين وروزفلت حول مستقبل الحكومة البولندية وابدى تشرشل قلقه من الوجود السوفياتي في بولندا ، وفي ذلك يقول : "اما وقد امتشقنا الحسام للدفاع عن بولندا التي هاجمها هتلر بفضاعة فلن تقبل ابدأ بحل لا يجعل من بولندا دولة حرة ذات سيادة "، وأخيراً تم الاتفاق على توسيع حكومة لوبلن على اسس ديمقراطية تساهم من خلالها حكومة المنفى في لندن فيها، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة من هاريمان ومولوتوف لإعادة تنظيم هذه الحكومة الموقتة في بولندا : كما اتفق المؤتمرون على اصدار بيان مشترك

يوضح السياسة التي يجب اتباعها في المناطق المحررة ويتضمن هذا التصريح تشكيل حكومات ديمقراطية بطريق الانتخابات الحرة تحت اشراف الدول الاوربية الكبرى الثلاث وهي بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، كما ناقش المؤتمر مشاكل الشرق الاقصى التي جاءت نتيجة للاحتلال الياباني لهذه المناطق ، فقد أصر روزفلت بشدة على ان يتعهد الاتحاد السوفيتي بالتدخل في الحرب ضد اليابان ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية تعتقد بأن التدخل السوفييتي في الحرب ضد اليابان سيوفر لها الكثير من الخسائر المادية والبشرية ، اذ انها كانت تتصور بان القنبلة الذرية سيتأخر انجازها واخيراً وافق الاتحاد السوفييتي على التدخل في الحرب ضد اليابان بعد شهرين أو ثلاث من استسلام المانيا لكنه اشترط لقاء ذلك ان يسترجع كافة امتيازاته في الشرق الاقصى التي فقدها في عام ١٩٠٥ أي بعد الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٢ ـ ١٩٠٤ وتوقيع معاهدة بورتسموث ، واهمها الاشراف على الخطوط الحديدية في منشور يا وشرق الصين وشبه جزيرة سخالين بما فيها ن ميناء بورت آرثر وارخبيل كوريل ، وقد عارض تشرشل صراحة مسألة ارجاع هونغ كونغ للصين

ومن المشاكل التي ناقشها مؤتمر يالطا مقترحات ـ دمبرتون اوكس حول اقامة منظمة الامم المتحدة، وقد أثار الاتحاد السوفييتي مسالة تمثيل جمهورياته الاتحادية في الجمعية العمومية اسوة بأسرة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، واخيراً تم الاتفاق على ان يمثل الاتحاد السوفياتي بثلاث مقاعد في الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة. فعدا عن دولة الاتحاد السوفياتي تقرر ان تقبل كل من جمهورية اوكرانيا الاتحادية وجمهورية روسيا البيضاء الاتحادية كأعضاء في المنظمة الجديدة .

ثم اعلن الثلاثة الكبار، أن أسس هذه المنظمة قد طرحت في دمبرتون أوكس ومع ذلك لم يتم اتفاق على القضية الهامة وهي أصول التصويت، وتم الاتفاق على أن يدعى مؤتمر للأمم المتحدة في سان فرنسسكو في الولايات المتحدة الامريكية في ٢٥ نيسان ع ١٩٤٥ لأجل تحضير ميثاق هذه المنظمة، وتم الاتفاق على أن يضم هذا المؤتمر الدول الموقعة عام ١٩٤٥ ومن ضمنها الدول الثلاث الكبرى والصين . اما فرنسا فلم تساهم في مؤتمر يالطا ولا في مؤتمر دمبرتون اوكس، وصرح الرئيس الأمريكي روزفلت في ختام المؤتمر بان نتائج مؤتمر بالطا مشجعة كثيرا .

مؤتمر بوتسدام :

انعقد هذا المؤتمر في المدة ٧/١٧ ـ ٢ / ٨ / ١٩٤٥ بحضور زعماء الدول الثلاث الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وهم ترومان رئيس الولايات المتحدة الامريكية وستالين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وتشرشل من ١٧ ــ ٢٥ /٧ ومن بعده اتلي اعتباراً من ٧/٢٨ رئيس وزراء بريطانيا بعد فوز حزب العمال في الانتخابات العامة، في مدينة بوتسدام قرب برلين في المانيا، واتخذت قرارات كثيرة ومهمة تتعلق بنظام الاحتلال العسكري

لألمانيا واسلوب الادارة في المناطق المحتلة والتعجيل بإلغاء النظم المركزية وزيادة صلاحيات الحكومات المحلية في نظام المانيا السياسي والاداري بعد احتلالها، وتم الاتفاق على تشكيل مجلس الوزراء خارجية دول الحلفاء الكبرى الثلاث الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي على ان ينظم اليهم اذا اقتضت الضرورة وزيرا خارجية فرنسا والصين وتكون مهمة هذا المجلس وضع معاهدات الصلح من المانيا وايطاليا والنمسا والدول ، الأخرى التي حاربت الى جانب المانيا، ومنظم المؤتمر مجلس الاشراف على ادارة المانيا في مدة الاحتلال، كما وضع تفاصيل المبادئ العامة السياسية والاقتصادية التي يسير عليها الحلفاء ومدة احتلالهم لأراضيها، فقرروا تقسيم المانيا إلى أربعة مناطق احتلال على ان تعامل على اساس انها وحدة اقتصادية - أي يكون هناك نظام اقتصادي واحد وعملة واحدة - على أن تخول كل دولة من هذه الدول اسلوب العمل الذي ترتأيه في الحصول على قيمة التعويضات من منطقتها ، كما قرر المؤتمر تعديل حدود المانيا الشرقية بحيث يعطي للاتحاد السوفيتي مدينة كيخز برج والمناطق المحيطة بها وان تتخلى المانيا عن كافة الاراضي الواقعة شرق نهر الاودر وتعطى إلى بولندا .

ولم يناقش المؤتمر مسألة عقد معاهدة للصلح مع المانيا بسبب شدة الخلافات بين الدول الحليفة، كما قرر المؤتمر وجوب محاكمة اقطاب النازية في المانيا بوصفهم مجرمي حرب من قبل محكمة دولية كما اتفقوا على تجريد المانيا من السلاح والقضاء على العسكرية الالمانية وحل الحزب النازي وفرض الغرامات العسكرية عليها ، والاشراف على التعليم الالماني، كما جرت محاولة لجعل الادارة في المانيا لامركزية وديمقراطية على الا يتم تنظيم حكومة مركزية المانية في الحال، وان يراقب بشدة مستوى الانتاج الاقتصادي وقد اتفق على ان يحصل الاتحاد السوفيتي على حصته من التعويضات من المنطقة الواقعة تحت احتلاله اضافة الى حصوله على ١٥المائة من الادوات الصناعية من المناطق الغربية مقابل قيمة معادلة لسلع غذائية ومواد أولية و١٠ بالمائة من الآلات الصناعية غير الضرورية للصناعات الالمانية دون مقابل ، وارضى الاتحاد السوفيتي المطاليب البولندية على حساب حصته الخاصة من التعويضات، ووضعوا خطة لتوزيع الاسطول البحري الالماني الحربي والتجاري بين الدول الحليفة الثلاث، اما بالنسبة لحدود المانيا فقد تعهد الانكليز والامريكان بنقل مدينة كونيكسبرج وقسم من بروسيا الشرقية الى الاتحاد السوفييتي ولم يتم الاتفاق حول مسالة ضم الاراضي في شرق نهري الاودر والتايمس إلى بولندا، بل اقترح ان تدار مؤقتاً من قبل بولندا وان لا تؤلف قسماً من منطقة الاحتلال السوفيتي، وكانت فكرة تشكيل مجلس وزراء الخارجية باقتراح من الوفد الامريكي على ان يكون انعقاد المجلس في لندن في ايلول ١٩٤٥ ومهمة هذا المجلس هي عقد اتفاقيات الصلح مع المانيا وحليفاتها وبقية الدول الصغيرة التي ساهمت بالحرب الى جانب المانيا، ايطاليا رومانيا ، بلغاريا ، هنغاريا وفنلندة ،كما تقرر حل (اللجنة الاستشارية الاوربية)

، واعلن الوفد الامريكي والانكليزي عن استنكارهم للحالة في بلغاريا ورومانيا على اساس ان تلك الحكومات غير ديمقراطية لضعف دور لجان الاشراف الحليفة في تلك البلدان من ناحية العملية لان الاتحاد السوفيتي يمارس السلطة وحده في تلك البلدان، فرد ستالين على ذلك واثار مشكلة اليونان التي تحتلها الجيوش البريطانية، وقد طرح الانكليز والامريكان مسألة اجراء انتخابات حرة في هذه المناطق الواقعة تحت الاحتلال السوفيتي في أوربا الشرقية ، ولم يحصل أي اتفاق حول مصير المؤسسات الصناعية في رومانيا بعد أن استولى السوفييت على جزء من تلك المعامل على اساس انها ممتلكات المائية، وتم تشكيل لجنة خبراء انكليزية ـ سوفيتية وأمريكية ـ سوفيتية حول هذه المشكلة كما ناقش المؤتمر مشكلة المستعمرات الايطالية ومستقبلها وكذلك المضايق ،واجل المؤتمر اعماله في ٢٥ تموز ليتمكن الوفد البريطاني من العودة الى لندن للمساهمة في الانتخابات العامة، وكانت نتيجة الانتخابات فور حزب العمال البريطاني، فشكل أتلي الوزارة البريطانية واصبح بيغن وزيراً للخارجية ولهذه الأسباب لم يحضر تشرشل وايدن القسم الثاني من المؤتمر الذي استمر من ٢٨ / ٧ حتى ٢ آب ١٩٤٥ ، ومع ذلك فان السياسة البريطانية لم يطرأ عليها أي شيء من التغيير على الرغم من مجيء حزب العمال الى الحكم ومساهمته في مؤتمر بوتسدام .

ويعدّ هذا المؤتمر آخر لقاء بين رؤساء الحكومات الثلاث وآخر مؤتمر ساعد على ابرام اتفاقيات جوهرية، ولم يتطرق هذا المؤتمر إلى مشاكل الشرق الاقصى بل ركز جهوده على القارة الأوربية ولاسيما لألمانيا، لكن التناقضات بين الاتحاد السوفييتي من جهة والدول الرأسمالية من جهة اخرى والتناقضات داخل المعسكر الرأسمالي ذاته عرقلت تنفيذ هذه القرارات وامكانية اقامة سلام عادل في أوربا.

محاولات عقد معاهدة الصلح مع المانيا :

ناقش زعماء الدول الكبرى الثلاث ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا ـ مصير المانيا في معظم المؤتمرات التي عقدوها طيلة مدة الحرب ، ففي مؤتمر الدار البيضاء الذي انعقد في كانون ثاني ١٩٤٣ اعلن الرئيس روزفلت وتشرشل بأن هدف الحرب هو استسلام المانيا وايطاليا واليابان دون قيد أو شرط وهذا لا يعني تدمير شعوب هذه الدول ولكن يعني القضاء على فلسفة قامت في كل من تلك البلاد هدفها غزو الشعوب الأخرى وتحطيمها، ثم نوقشت القضية الالمانية في مؤتمر طهران وموسكو في تشرين الأول عام ١٩٤٣، وقرر الزعماء الثلاث، ضرورة تدمير المصانع الحربية الالمانية وحل الحزب النازي ومحاكمة مجرمي الحرب والقضاء على العسكرية الالمانية وانشاء مناطق مراقبة للحلفاء وفرض اكبر مبلغ ممكن من التعويضات تتمكن المانيا دفعه واحتمال تجزئة الاراضي الالمانية وثم الاتفاق على تشكيل لجنة استشارية اوربية ، يكون مقرها لندن تقوم بمهمة تقديم الاقتراحات الى الحلفاء الثلاث حول مستقبل المانيا ، فعقدت اللجنة اول اجتماع لها في ١٤ كانون الثاني

١٩٤٤ واقرت مبدأ وجوب استلام المانيا بدون قيد أو شرط واقترح ممثل بريطانيا تقسيم المانيا الى مناطق احتلال بأن تكون منطقة الاحتلال الاتحاد السوفيتي مقاطعة مكلانبورغ وبوميرانيا وبراند يورغ والساكس - انهالت وتورنجه وتعادل سعة هذه المقاطعات ٤٠بالمائة من المساحة الكلية لألمانيا و ٣٦بالمائة من الكثافة السكانية وفيها ٣٣ بالمائة من الموارد الاقتصادية، وتكون المناطق الشمالية الغربية من المانيا بما فيها منطقة الرور الصناعية منطقة احتلال بريطانية وتكون المناطق الجنوبية المتاخمة لفرنسا منطقة نفوذ امريكية وان يتم تقسيم برلين الى ثلاثة مناطق بين الدول الكبرى الثلاث .

وفي ٨ شباط ١٩٤٤ وافق الاتحاد السوفييتي على هذا المشروع لكن الرئيس الامريكي كان قلقاً لمسألة ابعاد الولايات المتحدة عن منطقة الرور فاقترح اعادة النظر في تلك التقسيمات على الرغم من موافقته من حيث المبدأ حول تقسيم الوطن الالماني والعاصمة ولم تتم موافقة الرئيس روزفلت على قبول منطقة احتلال الامريكية الا في تشرين الأول ١٩٤٤ على ان تنقل السار وبالاتينا الواقعتان على ضفة الراين اليسرى على حدود فرنسا الى المنطقة الانكليزية وان تضاف مقاطعتي هس - كاسل وهس - ناسو إلى المنطقة الامريكية وان يكون للجيوش الامريكية منفذ في شمال غرب المانيا من خلال المنطقة الانكليزية

وفي مؤتمر يالطا الذي انعقد في شباط ١٩٤٥ اعد الزعماء الثلاث خطط احتلال المانيا والاشراف عليها، ولكن بما ان الحرب لم تنتهي بعد فقد اكدت تلك الخطط الجانب العسكري للاحتلال اكثر من تأكيدها على الجانب السياسي، واكدوا موقفهم حول القضاء على النازية في كل مجال من مجالات الحياة الالمانية وفرض تعويضات عادلة على المانيا تدفعها عينا، ووافق ستالين على ان تكون لفرنسا منطقة احتلال من الاراضي الالمانية وان عضوا رابعاً في اللجنة الاستشارية الاوربية على ان تكون منطقة الاحتلال الفرنسية على حساب منطقة الاحتلال الانكليزية والامريكية ، فأصبحت المنطقة الفرنسية تتكون من: السار وبالاتينا وقسم من رينانيا الجنوبية وكانت هذه من منطقة الاحتلال البريطاني ثم اضيفت اليها قسم من منطقة الاحتلال الامريكية، لكن فرنسا لم تكتف بذلك بل طالبت بمقاطعتي هس - كامل وهس - ناسو لكن الامريكيون رفضوا ذلك ، اما بالنسبة الى برلين فقد رفض السوفييت التنازل عن أي جزء من المدينة من منطقتهم فتم تحديد المنطقة الفرنسية على حساب المنطقة الأمريكية والانكليزية.

وفي ٢ نيسان ١٩٤٥ وقبل استسلام المانيا بمدة قصيرة اقترح تشرشل على الرئيس ترومان ان تتوغل القوات الامريكية والانكليزية في عمق منطقة الاحتلال السوفيتي واستعمال هذه الحالة كوسيلة للضغط على الاتحاد السوفييتي في المستقبل للحصول على ضمانات جوهرية من السوفييت فيما يتعلق بمستقبل المانيا لكن الرئيس ترومان رفض ذلك .

وفي ٨ ايار ١٩٤٥ تم استسلام المانيا واحتلالها على اساس المناطق المتفق عليها وفي حزيران اعلنت المستلزمات التي ترتبت على استسلام المانيا الغير مشروط وتضمنت هذه المستلزمات تسليم القوات الالمانية البرية والبحرية والجوية كافة ومخازن الذخيرة والعتاد وتسليم كبار زعماء النازية، وفي ٥ حزيران ١٩٤٥ تم تنفيذ خطة التقسيم بالنسبة لعموم الوطن الالماني وبالنسبة لبرلين، تم تشكيل مجلس رقابة من الحلفاء يتألف من رؤساء اركان حرب الدول الاربعة الكبرى ليتولى الاشراف على ادارة المانيا كلها .

وفي ١٣ حزيران ١٩٤٥ انتهى دور تشرشل في المفاوضات بعد الانتخابات البريطانية وفوز حزب العمال وفي مؤتمر بوتسدام تم الاتفاق على تشكيل مجلس وزراء الخارجية ليتولى دراسة مسألة توقيع معاهدة الصلح مع المانيا، ويجب ان تكون سياسة الخلفاء في المانيا في مدة الاحتلال باتجاه تنمية المسؤولية المحلية، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على تعديل حدود المانيا الشرقية التي كانت عليها قبل عام ١٩٣٨ على ان يحصل الاتحاد السوفييتي على مدينة كوينجسبرج وما يحيط بها من بروسيا الشرقية، وتحصل بولندا على ذلك القسم من بروسيا الشرقية الذي يقع إلى الشرق من نهري الاودر والنايسا وتم الاتفاق بين الزعماء الثلاث على بعض المبادئ السياسية والاقتصادية بالنسبة لإدارة المانيا في مدة الاحتلال.

مطاليب الدول الصغرى المحيطة بالمانيا :

تقدمت بعض الدول المحيطة بألمانيا بمطاليب على حساب الوطن الالماني ، فقد طالبت الدانمارك بضمانات كافية للاقليات في مقاطعة شلزويك وطالبت هولندا ب ١٧٥٠ كم " تسكنها ١١٩٠٠ نسمة وبصورة خاصة جزيرة بوركوم ومناجم الفحم الواقعة بالقرب من ايكس – لاشابل، كما طالبت بلجيكا واللوكسمبرغ بإجراء بعض التعديلات على حدودها مع المانيا وطالبت بولندا بمقاطعة فرانكفورت على نهر اودر وغور - ليتز وجزيرة أوزيدوم، أما تشيكوسلوفاكيا فقد استرجعت السوديت وطالبت بعدد من المدن التي توجد في الاراضي البولندية الجديدة، وفي ١٠ ايلول ١٩٤٥ اعلن الجنرال ديغول المطاليب الفرنسية القائمة على اساس فصل الضفة اليسرى من نهر الراين فصلاً نهائياً عن المانيا وان توضع تحت اشراف فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وان تقسم الى عدة اجزاء وبعدها تحصل على استقلالها الذاتي بصورة تدريجية، اما مقاطعة الرور فتقتطع عن المانيا ولا تدول ، وطالبت فرنسا بالإشراف التام على الضفة اليسرى لنهر الراين ليغلق طريق الغزو الذي تسلكه صوب فرنسا، كما صرح بذلك جورج بيدو في ٢ ايار ١٩٤٥ واراد ان يكون السار تحت الاشراف الفرنسي التام .

المانيا بعد الاستسلام :

جابهت الحلفاء مشاكل معقدة بعد استلام المانيا اشهرها : مسألة اعداد معاهدة الصلح والدمج بين مختلف المناطق واعداد جهاز حكومي الماني . ثم مشكلة التعويضات وكيف يتم توزيع المعامل والمصانع الالمانية، وكانت هناك

اختلافات حادة بين هذه الدول حول كل مشكلة من هذه المشاكل، ولم يتوصل الحلفاء الى حل لهذه المشاكل وحاولوا التوصل الى اتفاق عن طريق مجلس وزراء الخارجية الدول الاربعة الكبرى، فعقد هذا المجلس اول اجتماع له في لندن في ٢٥ نيسان ١٩٤٦، واعلن وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في المؤتمر مشروع توحيد المانيا وعارض وجهة النظر الفرنسية تجاه مستقبل المانيا ، ولاسيما تجاه السار كما عارض مشروع توحيد المانيا الاقتصادي الذي طرحه الانكليز والامريكان ، وعند اذن قررت الولايات المتحدة وبريطانيا العمل على انفراد والسير قدما في توحيد منطقتيهما اقتصاديا ابتداء من تشرين الأول ١٩٤٦ واقترحت الولايات المتحدة الامريكية توقيع معاهدة بين الدول الاربعة الكبرى تقوم على اساس تجريد المانيا من السلاح ومن كل نشاط عسكري لمدة ٤٠ عاماً بعد توحيدها اما الاتحاد السوفييتي فأقر فكرة المانيا على ان يكون نظامها السياسي ديمقراطياً ومجردة من السلاح.

مؤتمر موسكو :

انعقد المؤتمر في ١٠ آذار ١٩٤٧ ضم كل من وزير خارجية فرنسا جورج بيدو ووزير خارجية انكلترا بيغن والولايات المتحدة الجنرال مارشال والاتحاد السوفييتي مولوتوف، استمر المؤتمر في اجتماعاته حتى ٢٥ نيسان ١٩٤٧ وبلغ عدد دوراته دورة ولم يتمكن المؤتمر من التوصل الى اتفاق حول المبادئ الاساسية المعاهدة الصلح مع المانيا، كما احتج الاتحاد السوفييتي على التوحيد الفعلي للمنطقتين الانكليزية والامريكية المنطقة المزدوجة، كما طالب الاتحاد السوفييتي بتعويضات جديدة قدرها ١٠ مليارات دولار، تقتطع من الانتاج الالماني من الزراعة والصناعة من كل مناطق الاحتلال الالمانية في الوقت الذي احتجت فيه انكلترا والولايات المتحدة على سياسة الاتحاد السوفييتي الاقتصادية في منطقة احتلاله والتي مارس فيها شيء من الاستقطاعات من الإنتاج، بينما قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالعمل من اجل انعاش الاقتصاد الالماني لصالح شركاتها ومؤسساتها المالية، اما بالنسبة لحكومة ألمانيا المقبلة، فقد كانت فرنسا ترى بأن تكون المانيا لا مركزية للغاية وذات حكومة اتحادية تتكون من ١٣ اقليم ، وكان الاتحاد السوفييتي على العكس يرغب بحكومة مركزية جداً في ظل نظام ديمقراطي، اما الولايات المتحدة وبريطانيا فأرادتا لألمانيا حكومة اتحادية قوية تشرف على الشؤون الخارجية والجمارك والمصارف والنقد والنقل وهكذا انفض المؤتمر دون أن يتوصل الى نتيجة .

مؤتمر لندن :

وهو آخر اجتماع لمجلس وزراء الخارجية ، ولذا سمي هذا المؤتمر بمؤتمر " الحظ الاخير" عقد المؤتمر في لندن من ٢٥ تشرين الثاني حتى كانون الأول ١٩٤٧، وقد اخفق هذا المؤتمر الى درجة كبيرة بالنسبة لتوقيع معاهدة الصلح مع المانيا . وكانت ظروف انعقاد المؤتمر اصعب من ظروف مؤتمر موسكو فقد ازدادت حدة

التناقضات بين الاتحاد السوفييتي من جهة وحلفاء الامس من جهة أخرى، اذ اشتدت المعارضة السوفيتية لمشروع مارشال وقام الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بإقامة مكتب الكومنفورم الذي عارضه حلفاؤهم من الانكليز والامريكان والفرنسيين ، ولم يتوصل المؤتمر الى أي نتيجة بالنسبة لمستقبل المانيا ، وكانت مناقشات المؤتمر تكرار لما حصل في مؤتمر موسكو، فقد عارض الاتحاد السوفييتي فصل السار عن المانيا واراد بصورة سريعة اقامة حكومة مركزية المانية دون اتخاذ اي اجراء لتوحيد المناطق الاربعة سياسياً واقتصادياً ، كما عارض التنظيمات الاقتصادية التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في مناطق احتلالهما "المنطقة المزدوجة" وفي ١٩ كانون الأول ١٩٤٧ وبعد نهاية المؤتمر صرح وزير خارجية الولايات المتحدة مارشال . لا تستطيع في الوقت الحاضر ان نأمل في توحيد المانيا بل يجب ان تعمل بكل امكاناتنا في المنطقة التي يظهر فيها نفوذنا .

معالجة المشكلة الالمانية بعد اخفاق مؤتمر لندن :

كان نتيجة اخفاق الخلفاء في التوصل الى اتفاق حول عقد معاهدة الصلح مع المانيا من خلال مؤتمرات موسكو ولندن أن استقلت الدول الغربية بالعمل في مناطقها من ناحية والاتحاد السوفييتي من الناحية الاخرى ، فانتشرت فكرة تبديل الوضع القائم في المانيا ولاسيما بعد قيام المنطقة المزدوجة بالنسبة لمنطقة الاحتلال الامريكي والانكليزي وكان للصعوبات الاقتصادية دورها في وجود شيء من التكامل بين المناطق الانكليزية والفرنسية والامريكية، كما ادت الخلافات بين الاتحاد السوفيتي وهذه الدول في عام ١٩٤٨ الى انهيار الجهاز الرباعي للإشراف على المانيا، فانفصلت المناطق الغربية الثلاث عن المنطقة الشرقية وقامت الاستعدادات في الغرب لإنشاء حكومة المانية مستقلة .

وفي ٢٣ شباط ١٩٤٨ عقد مؤتمر لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية للنظر في مستقبل المانيا وقد عقد المؤتمر على الرغم من الاحتجاج السوفيتي، وفي الوقت ذاته عقد مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ويوغسلافيا في براغ وشجب المؤتمرون اسلوب المفاوضات الجديد الذي سلكه الحلفاء الغربيون بالنسبة لألمانيا ، وعلى الرغم من ذلك الاحتجاج استمر مؤتمر لندن في مناقشاته حتى أوائل حزيران ١٩٤٨ وقرر دمج مناطق الاحتلال الغربية الثلاث والدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية للبت في مستقبل النظام السياسي لهذه المناطق الثلاث وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا تحبذ قيام حكومة اتحادية في هذه المناطق، وان يتم انتخاب الجمعية التأسيسية بالتصويت العام المباشر، وارادت فرنسا ان تكون الانتخابات عن طريق المجالس النيابية لكل اقليم لأنها تخشى من قيام حكومة المانية مركزية على حدودها، واخيراً اخذ بوجهة

نظر فرنسا بالنسبة للانتخابات ، وبعدها تنازلت فرنسا عن مشاريعها المتعلقة بفصل الرور سياسيا واقتصادياً عن المانيا وعن مشروع تدويل صناعاته ، كما تم الاتفاق على تشكيل مكتب الامن العسكري ، ليقوم بمهمة تجريد المانيا من السلاح .

معاهدة الصلح مع رومانيا :

تحولت رومانيا الى دولة فاشية قبيل اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية واعلن الفاشيون الرومان مساندتهم لالمانيا فقدمت روماني المساعدات إلى المانيا ولاسيما النفط والمواد الغذائية وحارب الشباب الروماني تحت تصرف الرايخ الالماني في الجبهات الروسية منذ عام ١٩٤١ حتى بلغ عدد افراد القوات الرومانية العاملة في الجبهات الروسية مليون جندي ساهموا في معارك شبه جزيرة القوم والقفقاس وستالينغراد واتبعت الحكومة الرومانية سياسة عنصرية ضد غير الرومان وخاصة اليهود . ومنذ ١٢ ايلول ١٩٤٤ دخلت القوات السوفييتية الاراضي الرومانية وتشكلت فيها حكومة نظم الاحزاب الديمقراطية ، ووقعت الهدنة مع الاتحاد السوفييتي.

وفي مؤتمر موسكو في كانون الأول ١٩٤٥ اعترف الانكليز والامريكان بالحكومة الرومانية التي يرأسها السيد غروزا وظل الملك ميشيل رئيساً للدولة ولكن دون سلطة ثم تنازل عن العرش في كانون الأول ١٩٤٧، وفي شباط ١٩٤٧ في باريس تم توقيع معاهدة الصلح مع رومانيا ، نصت المعاهدة على احتفاظ الاتحاد السوفييتي ببسارابيا وباكونين الشمالية واستعادت رومانيا مقاطعة ترانسلفانيا واصبحت حدودها مع هنغاريا على ما كانت عليه في كانون الثاني ١٩٣٨ واحتفظ الاتحاد السوفييتي بجزء من مصب نهر الدانوب تعهدت رومانيا بان تؤمن الجميع الاشخاص التمتع بحقوق الانسان وبدون تمييز وحددت قواتها المسلحة واصبح عليها ان تدفع (٣٠٠) مليون دولار كتعويضات الى الاتحاد السوفييتي في خلال ثماني سنوات ابتداء من ١٢ أيلول ١٩٤٤ وان يستولي السوفييت على الممتلكات الالمانية في رومانيا، أما الممتلكات الانكليزية والامريكية والفرنسية ولاسيما الشركات النفطية فتعاد الى اصحابها القدامى، كما نصت المعاهدة على حرية الملاحة في نهر الدانوب على ان يعقد مؤتمر دولي بعد ستة أشهر من تنفيذ المعاهدة لوضع نظام جديد للملاحة، وكانت مشكلة الملاحة في نهر الدانوب مثار جدل بين الاتحاد السوفييتي الذي ارادها الدول الواقعة على ضفاف النهر فقط والدول الغربية التي اكدت على حرية الملاحة فيه للجميع ، وان تنسحب قوات الحلفاء عن رومانيا في مدة تسعين يوماً، لكن الاتحاد السوفييتي احتفظ لنفسه بحق الوجود العسكري في رومانيا للحفاظ على خطوط مواصلاته مع منطقة الاحتلال السوفيتية في النمسا .

معاهدة الصلح مع بلغاريا :

حاربت بلغاريا الى جانب المانيا حتى دخول القوات السوفيتية اراضيها في عام ١٩٤٤ فوقعت الهدنة مع الاتحاد السوفييتي وبريطانيا والولايات المتحدة ثم ساهمت في الحرب ضد المانيا، وبموجب معاهدة الصلح في باريس في ١٠ شباط ١٩٤٧ ظلت حدودها على ما كانت عليه في الاول من كانون الثاني ١٩٤١ اي انها احتفظت بجنوب دبروجة ، ولم تلب مطاليبها في شواطئ بحر ايجة وتراقيا الغربية ، كما رفضت مطاليب اليونان في الاراضي البلغارية الواقعة الى الشمال الشرقي من تراقيا وكانت بنود المعاهدة السياسية مماثلة لبنود المعاهدة مع رومانيا، كما حددت قواتها البرية والبحرية والجوية، كما حرم على بلغاريا بناء التحصينات العسكرية في شمال الحدود اليونانية. وعلى القوى الحليفة ان تكمل انسحابها عن الاراضي البلغارية في مدة سبعين يوماً من تاريخ تنفيذ المعاهدة، كما أرغمت بلغاريا على دفع التعويضات الى اليونان البالغ قدرها ٤٥ مليون دولار، والى يوغسلافيا ٢٥ مليون دولار، وكانت الحكومة البلغارية التي وقعت على شروط الصلح هي حكومة « الجبهة الوطنية» التي يسيطر عليها الشيوعيون ، وفي ايلول اجري استفتاء حول مصير الملكية فكانت النتائج ضد النظام الملكي فغادر الملك سيمون بلغاريا إلى المنفى وانتهى النظام الملكي .

معاهدة الصلح مع هنغاريا :

تعرضت هنغاريا للاحتلال النازي منذ اذار ١٩٤٢ وشكل النازيون حكومة موالية لهم يتزعمها الحزب الفاشي حزب «الصليب ذي السهام» بزعامة شالازي بقيت هذه الحكومة حتى دخول القوات الروسية للأراضي الهنغارية في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٤ ، وفي ١٠ شباط ١٩٤٧ وقعت معاهدة الصلح مع هنغاريا وكانت بنودها، اقسى مما كانت عليه في البلاد الأخرى التابعة الى المانيا : وبموجب المعاهدة اصبحت حدود هنغاريا مع النمسا ويوغسلافيا الحدود التي كانت في ألاول من كانون الثاني عام ١٩٣٨، وتنازلت الى الاتحاد السوفييتي عن بعض اجزاء مقاطعة الكاربات، كما تخلت عن بعض القرى بالقرب من الحدود النمساوية الى تشكوسلوفاكيا وحددت قواتها البرية والبحرية والجوية ، وتعهدت القوى الحليفة بالانسحاب في مدة تسعين يوماً واحتفظ الاتحاد السوفييتي في الاراضي الهنغارية بوجود عسكري لضرورة الحفاظ على خطوط مواصلات الجيش السوفييتي في منطقة الاحتلال السوفييتي في النمسا وحددت التعويضات بـ (٢٠٠) مليون دولار، تدفع في ثمانية اعوام ابتداء من ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٥ منها ٢٠٠ مليون دولار للاتحاد السوفييتي و ١٠٠ مليون دولار الى تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا

معاهدة الصلح مع فنلندا :

ساندت فنلندا المانيا بعد الغزو النازي للأراضي السوفييتية في عام ١٩٤١ لاعتقادها بحتمية انتصار المانيا على الاتحاد السوفييتي وبذلك ستتمكن من التخلص من كافة التزامها تجاه الاتحاد السوفييتي بموجب معاهدة عام ١٩٤٠، وفي نهاية آب ١٩٤٢ اضطرت فنلندا الى توقيع الهدنة مع الاتحاد السوفييتي بعد اندحار القوات النازية في منطقة نهر الفولغا وفي ١٠ شباط ١٩٤٧ وقعت على معاهدة الصلح في باريس وبموجب المعاهدة استعاد الاتحاد السوفييتي منطقة كاريليا والاراضي الواقعة في الشمال الغربي من بحيرة لادوغا وتخلى عن جزيرة هانكو ولكنهم استأجروا جزيرة يوركالا لمدة خمسين عاماً وشريطاً من الاراضي على خليج فنلندا يبعد المسافة ١٣ كم من العاصمة هلسنكي مقابل مبلغ خمسة ملايين مارك فنلندى في العام واقاموا حدوداً مشتركة بين الاتحاد السوفييتي والترويج ، وجرى تصحيح الحدود في منطقة سالا وظلت جزر الاند مجردة من السلاح كما حددت قواتها البرية والبحرية والجوية ، واضطرت الى دفع بعض التعويضات للاتحاد السوفييتي وفي عام ١٩٤٨ وقعت فنلندا معاهدة للصداقة مع الاتحاد السوفييتي.

معاهدة الصلح مع النمسا :

اتفق الزعماء الثلاثة الكبار في مؤتمر موسكو لعام ١٩٤٣ على وجوب تحرير النمسا من السيطرة الالمانية وان يتم اعادة تكوين دولة النمسا حرة مستقلة ، وفي مؤتمر بوتسدام لعام ١٩٤٥ اختلف الحلفاء حول مسألة تحمل النمسا مسؤولية الاشتراك في الحرب إلى جانب المانيا وفرض التعويضات عليها ، اذ اراد الاتحاد السوفييتي ذلك وعارضه الحلفاء الغربيون وكانت هذه الخلافات قد ادت الى تأخير عقد الصلح مع النمسا حتى عام ١٩٥٥، وفي ايار ١٩٤٥ خضعت الاراضي النمساوية كلية لاحتلال قوات الحلفاء واقيمت فيها حكومة مؤقتة بزعامة الاشتراكي كارل رمز واعترفت فيه كل من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وقسمت الاراضي النمساوية الى اربعة مناطق احتلال وكذلك العاصمة فينا ، ثم شكلت لجنة رقابة من الحلفاء اخذت على عاتقها تنظيم جهاز اداري نمساوي لكل مناطق الاحتلال ،وفي عام ١٩٤٦ اعلنت الدول المحتلة اعترافها بالنمسا كدولة مستقلة تحت رئاسة رمز وفي نيسان ١٩٤٦ قرر البرلمان النمساوي الرجوع الى دستور عام ١٩٢٩، وفي ٢٨ حزيران سلمت لجنة الرقابة كل السلطة الى الحكومة النمساوية الا فيما يختص ببعض المسائل المتعلقة بمصلحة دول الحلفاء ، لكن النمسا ام تحصل على الاستقلال التام بسبب عجز الحلفاء عن التوصل الى صيغة للمعاهدة النهائية مع النمسا ، واشتدت الخلافات بين الحلفاء عندما طالب الاتحاد السوفييتي بالتعويضات له وليوغسلافيا وفي ايار ١٩٤٨ اعلنت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا انه لا تدور مناقشة اخرى لعقد معاهدة الصلح مع النمسا الا بعد قبول شرطين :

١ - ان تكون حدود النمسا كما كانت عليه في عام ١٩٣٨ . ٢ -عدم فرض التعويضات على النمسا.

وفي ٧ كانون الأول ١٩٤٨ تقدمت النمسا بطلب الى الدول الاربعة من اجل استئناف المفاوضات لتوقيع معاهدة الصلح ،وبعد مناقشات مطولة توصل الحلفاء الى اتفاق محدود في حزيران ١٩٤٩ ولم يتحقق شيء من ذلك الاتفاق، وفي عام ١٩٥٥ ثم توقيع معاهدة الصلح مع النمسا بعد أن اشترط الاتحاد السوفييتي وقوفها على الحياد وتنازل عن مطاليبه بالتعويضات وارجعت حدودها الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٣٨، وكان هدف الاتحاد السوفييتي من وجوده في النمسا هو مقاومة مسألة انضمام الماني الغربية لحلف الأطلسي وتشجيع الاتجاهات الحيادية في بقية اجزاء أوربا.

معاهدة الصلح مع اليابان :

ناقش الزعماء الثلاثة الكبار مستقبل الشرق الاقصى من خلال مؤتمراتهم التي عقدوها في القاهرة عام ١٩٤٣ ويالطا في عام ١٩٤٥ وكان الاتفاق قد تم على ارجاع جزيرة فرموزا الى الصين وان تكون كوريا دولة مستقلة وان يسترجع الاتحاد السوفييتي حقوقه السابقة لعام ١٩٠٥ وهي القسم الجنوبي من شبه جزيرة سخالين بما فيه القاعدة البحرية بورت أرثر وجزر كوريل وان تكون شبكة الخطوط الحديدية في منشوريا الجديدة والصين الشرقية تحت اشراف شركة سوفيتية - صينية وان يحافظ على الوضع الراهن في منغوليا الخارجية وان تتناول اليابان عن جزر ريو - كيو وارخبيلات كارولينا وماريان ومارشال ثم يعاد النظر في مصيرها بعد انتهاء الحرب، لقاء هذه الشروط تعهد السوفييت بإعلان الحرب ضد اليابان بعد استلام المانيا بشهرين أو ثلاثة .

وفي ٢ ايلول ١٩٤٥ استسلمت اليابان دون قيد أو شرط واصبحت الاراضي اليابانية تحت الاحتلال الامريكي، وفي ٢٢ اب ١٩٤٥ اقترحت الولايات المتحدة الامريكية تشكيل لجنة استشارية للشرق الاقصى، تضم ممثلين عن بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين وهولندا واستراليا والفليبين وكندا وزينلندا الجديدة فقبلت هذه الدول بالاقتراح الامريكي، فعقد وزراء خارجية الدول الثلاث الكبار مؤتمراً في موسكو في كانون الأول ١٩٤٥ وقرروا ما يأتي :

١ - تشكيل لجنة الشرق الاقصى ٢ - تشكيل مجلس اليابان الحليف والذي يكون مقره في طوكيو برئاسة ماك آرثر ويضم ثلاثة اعضاء آخرين، سوفييتي وصيني وانكليزي، وهدف المجلس مساعدة ماك ارثر في تنفيذ بنود الاستلام والاشراف على اليابان ، وقد تمكن ماك ارثر من تحقيق بعض الاصلاحات في اليابان في مدة الاحتلال منها اصدار دستور ذو طابع ديمقراطي لليابان في عام ١٩٤٤ ، ثم تطبيق سياسة التعويضات والحد من نفوذ الاحتكارات التي تملكها العائلات الكبرى وتنظيم ادارة الاحتلال ، وقد ادت التناقضات داخل مجلس اليابان الحليف بين الوفد السوفييتي والامريكي الى عرقلة توقيع معاهدة الصلح مع اليابان، وكانت الولايات المتحدة قد تقدمت

باقتراح يقوم على اساس قيام لجنة الشرق الأقصى التي تضم احدى عشر عضواً في اعداد بنود المعاهدة وان تتخذ القرارات بأكثرية الثلثين، بينما اراد الاتحاد السوفييتي ان يتم اعداد المعاهدة من قبل مجلس وزراء الخارجية ويتخذ قراراته بالإجماع وبذلك لم يحصل الاتفاق حول اعداد معاهدة الصلح مع اليابان .

الهوامش

١ - م . ج ب تايلور ، اصول الحرب العالمية الثانية ، ت مصطفى كمال خميس ، القاهرة ١٩٧١ .

٢- جي ديبورين ، الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية، ت خيري حماد ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٣- أج غرانت وهارولد تمبرلي - اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٠٠ ، ت محمد ابو درة ولويس اسكندر، ج ٢، القاهرة ١٩٩٧ .

٤- عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة، بيروت، ١٩٧١ .

5- 1K. Ingram History of the Gold War 1955 .

6- J.F.C.Feller-The Second Warld war 1939-1945 L. 1948 .

7- Black and Helmreich , 20th Century Europe ,New York, 1969.

8- Gathorne-Hardy, Ashort History of International Affairs ,London, 1969 .